



مجلة أسبوعية تحليلية



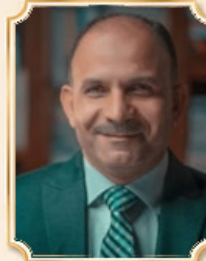
د. هيثم الخزعلي
باحث واكاديمي



م. مصطفى كامل الشريف
مؤلف - كاتب و محلل



د. حسين محسن مخيف
اقتصادي وباحث اكاديمي



أ.د محمد كريم الساعدي
مؤلف - كاتب و محلل



السيد هاشم أمير الهاشمي
باحثاً متعمقاً في شؤون الفكر الإسلامي



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي
دكتوراه في التخطيط الحضري والإقليمي



د. محمد خليل مصلح
اكاديمي باحث و كاتب محلل



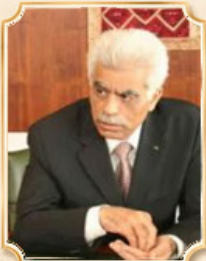
ابراهيم الدهش
المشرف العام لبرلمان القبائل



ماجد الشويلي
كاتب وباحث سياسي



حسيني الاطرقجي
باحث في الشأن الامني



عبدالرحمن بيسيو
خبير في القضايا السياسية والأمنية



جليل ابراهيم المندلاوي
كاتب عراقي



د بلال الخليفة
كاتب وباحث في الطاقة والاقتصاد



حسين مرتضي
كاتب وباحث، إعلامي لبناني



د. عباس فاضل علوان
دكتوراه علوم سياسية / علاقات دولية



أزمة مضيق هرمز: خطوط الأنابيب البديلة والمسألة الأعمق للاستقلال الاستراتيجي العراقي

د. هيثم الخزعلي

جيوش الظل الرقمية

م. مصطفى كامل الشريف

مقترح اقتصادي موجه إلى الحكومة العراقية

د. حسنين محسن مخيف

الjasوسية الرقمية في الإعلام الجديد ووسائل التواصل

أ.د. محمد كريم الساعدي

الإدمان الرقمي وأثره في الخشوع والعفة وضبط الوقت

السيد هاشم أمير الهاشمي

الهشاشة الاقتصادية العراقية من منظور اقتصادي وتخطيطي عملي

تركي عامر تايه عبدالله الزبيدي

قراءة في المنطق الكامن وراء "الأخبار" تحولات بنوية في المثلث: نتباهو - الإدارة الأمريكية - المشهد الإقليمي

د. محمد خليل مصلح

الحصار الاقتصادي على إيران .. واشنطن تفتح جبهة جديدة في مواجهة طهران

ابراهيم الدهش

إيران تقهر الجغرافيا الحتمية بطريق كاجاران

ماجد الشويلي

الاستنزاف الصامت، هل تصنع واشنطن توازنا سلبيا بين سلاح الدولة والفصائل

حسيني الطرقي

التوحيش الصهيوني الرأسمالي الاستعماري ودبلوماسية الصفقات العقارية

عبدالرحمن بسيسو

كوردستان بين الكرخ والرصافة

جليل ابراهيم المندلاوي

نظرة حول سوق السندات الامريكية

د بلال الخليفة

الشرق الأوسط بين طاحونة "الحرب الهجينة" واستراتيجية الردع المقابل عند ساعة الصفر

حسين مرتضي

السلام المسلح وتحولات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بين الردع وبناء آليات الاستقرار (٢٠٢٦ - ٢٠٢٤)

د. عباس فاضل علوان



قراءة تحليلية في الاقتصاد السياسي العراقي

أزمة مضيق هرمز

خطوط الأنابيب البديلة والاستقلال الاستراتيجي العراقي



أمن الطاقة
استقرار العراق
استقرار المنطقة



1 حجم الصدمة



اعتماد الموازنة
العامة على النفط
نحو 90%



خصومات سومو
30 - 25
دولاراً / برميل



آب 2026
2.34
مليون برميل/يوم



تموز 2026
1.35
مليون برميل/يوم



الصادرات قبل الحرب
3.3
مليون برميل/يوم

2 من أزمة هرمز إلى الهاشمية الاقتصادية



3 الممرات البديلة

المخاطر الرئيسية	الحالة	الطاقة الاستيعابية	المسار
خطر عنق الزجاجة في حديثة	عمود فقري داخلي	2.5 مليون برميل/يوم	البصرة - حديثة
ارتهاق لتركيا وأربيل	الأكثر جاهزية	حتى 750 ألف برميل/يوم فعلياً	جيهان
تكلفة 15 مليار دولار / 4 سنوات	مشروع طويل الأمد	نحو 2 مليون برميل/يوم	بانياس
لا يغطي كامل الصادرات	منفذ إلى البحر الأحمر	نحو 1 مليون برميل/يوم	العقبة
ليس جاهزاً حالياً	يتطلب اتفاقاً جديداً	1.65 مليون برميل/يوم تاريخياً	IPSA عبر السعودية

5 إيران في معادلة الأمن الاقتصادي



مرور أكثر من 10 مليارات دولار من التجارة

استيراد الغاز حتى 50 مليون م³/يوم

الغاز الإيراني يغذي أكثر من 30% من كهرباء العراق

4 المسألة التقنية الأهم



- لا يجوز جمع الطاقات التصديرية حسياً
- عدة مسارات تعتمد عادة خط واحد: البصرة - حديثة
- تعطل عقدة واحدة قد يشل الشبكة كلها

6 الاستقلال الاستراتيجي



الخلاصة

- 1 العراق قوي في منطقة أكثر استقراراً
- 2 الأنابيب البديلة ضرورية لكنها ليست حلاً سحرياً
- 3 الاستقلال لا يتحقق بالمسارات المادية فقط بل أيضاً بالمسارات المالية والتجارية
- 3 المطلوب شبكة طاقة وتمويل وسياسة خارجية تقلل الاعتماد الأحادي

أزمة مضيق هرمز: خطوط الأنابيب البديلة والمسألة الأعمق للاستقلال الاستراتيجي العراقي

د. هيثم الخزعلي

لا تمثل أزمة مضيق هرمز بالنسبة إلى العراق مجرد اضطراب في حركة تصدير النفط، بل تكشف عن نقطة ضعف بنيوية في الاقتصاد السياسي العراقي: الفجوة بين امتلاك موارد ضخمة من الطاقة وبين امتلاك الاستقلال الاستراتيجي الكافي للتحكم بمسارات تصديرها وعائداتها واستخدامها في بناء القرار الوطني. فالعراق ينتج ملايين البراميل يومياً، لكنه لا يسيطر بالدرجة نفسها على جميع حلقات السلسلة التي تحول النفط إلى إيرادات، والإيرادات إلى عملات أجنبية، والعملات الأجنبية إلى قدرة اقتصادية. ولذلك أظهرت أزمة ٢٠٢٦ أن أمن الطاقة العراقي لا يتعلق بآبار النفط وحدها، بل بالوائن والأنابيب والممرات البحرية والنظام المصرفي والعلاقات مع دول الجوار.

أزمة هرمز تكشف هشاشة الاعتماد الأحادي

بحسب الأرقام الواردة في النص، كان العراق يصدر قبل اندلاع الحرب أكثر من ٣,٣ ملايين برميل يومياً، ثم هبطت صادراته في يوليو/تموز ٢٠٢٦ إلى نحو ١,٣٥ مليون برميل يومياً، قبل أن ترتفع في أغسطس/آب إلى قرابة ٢,٣٤ مليون برميل بعد تحسن حركة بعض الناقلات. وفي اقتصاد يعتمد بشدة على النفط، لا يمثل هذا التراجع مشكلة تخص وزارة النفط فقط. فالإيرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الموارد العامة، وبالتالي يمكن لأي اضطراب كبير في التصدير أن ينتقل سريعاً إلى الموازنة والاحتياجات الأجنبية والإنفاق الحكومي والاستقرار النقدي.

البصرة-حديثة: العمود الفقري لا المنفذ النهائي

يمثل مشروع خط البصرة-حديثة محوراً أساسياً في استراتيجية تنويع مسارات التصدير. ووفق ما يورده النص، يُخطط لخط يمتد نحو ٧٠٠ كيلومتر وبطاقة تصميمية تقارب ٢,٥ مليون برميل يومياً. تكمن أهميته في أنه يربط الإنتاج الجنوبي بالشبكة البرية التي يمكن أن تتجه لاحقاً نحو تركيا أو سوريا أو الأردن. لكن هذا الخط ليس منفذاً خارجياً بحد ذاته، بل عمود فقري داخلي. وربط عدة منافذ خارجية بعقدة واحدة في حديثة قد ينشئ عنق زجاجة جديداً. فإذا تعرض الخط أو محطات الضخ أو التخزين لخلل كبير، فقد تعطل عدة مسارات يفترض ظاهرياً أنها مستقلة.

جيهان: الأكثر جاهزية ولكن بقدرة فعلية محدودة

يظل مسار كركوك-جيهان أكثر الخيارات القائمة واقعية في المدى القريب. وتصل الطاقة الاسمية للشبكة إلى مستويات مرتفعة، لكن الطاقة التشغيلية الفعلية كانت أقل بسبب الخلافات السياسية والفنية والقانونية بين بغداد وأربيل وأنقرة.

ووفق النص، أتاحت ترتيبات مؤقتة خلال أزمة ٢٠٢٦ إمكان رفع التدفقات إلى حدود ٧٥٠ ألف برميل يومياً، وهو رقم مهم لكنه لا يكفي لتعويض الصادرات الجنوبية. ومن ثم، يمنح جيهان العراق متنفساً مهماً، لكنه لا ينهي الاعتماد الخارجي؛ بل ينقل جزءاً من المخاطر من هرمز إلى عوامل مرتبطة بتركيا وإقليم كردستان وتعرفة العبور والعلاقات السياسية.

بانياس والعقبة: خيارات استراتيجية طويلة الأجل

يمثل مسار بانياس السوري خياراً جذاباً لأنه يمنح العراق منفذاً على البحر المتوسط. غير أن البنية القديمة متضررة ومتقادمة، بينما يتطلب إنشاء خط جديد استثمارات ضخمة وسنوات من التنفيذ، فضلاً عن ضمان أمن الأراضي السورية واستقرارها. ولهذا فإن بانياس قد يكون مشروعاً مهماً للمستقبل، لكنه ليس حلاً فورياً لأزمة التصدير. أما خط حديثة-العقبة، فيوفر منفذاً مباشراً إلى البحر الأحمر ويجنب النفط العراقي المرور بالخليج ومضيق هرمز. لكن طاقته المقترحة، التي تدور حول مليون برميل يومياً وفق النص، تظل أقل بكثير من حجم الصادرات الطبيعية للعراق. وبالتالي فإن العقبة تمثل مساراً تكميلياً عالي القيمة، لا بديلاً كاملاً عن منظومة التصدير الجنوبية.

المسار السعودي وإشكالية البنية القائمة

يطرح النص كذلك إعادة دراسة خط الأنابيب العراقي عبر السعودية المعروف بـIPSA، الذي أنشئ في أواخر الثمانينيات لتجاوز مخاطر الخليج ونقل النفط نحو البحر الأحمر. لكن هذا الخيار لا يمكن التعامل معه بوصفه خطاً جاهزاً لإعادة التشغيل. فالوضع القانوني والبنية التحتية والاستخدامات اللاحقة تتطلب تفاوضاً عراقياً-سعودياً جديداً، إلى جانب استثمارات وتأهيل واسع.

لماذا لا تكفي الأرقام النظرية؟

من الخطأ جمع الطاقات التصميمية لجيهان وبانياس والعقبة والمسار السعودي والاستنتاج أن العراق يمتلك فجأة عدة ملايين من البراميل يومياً خارج هرمز. فبعض الخطوط لم يُنشأ بعد، وبعضها غير قابل للتشغيل بصورته الحالية، وبعض المسارات ستعتمد على خط تغذية مشترك. كما أن الطاقة الفعلية تتطلب خزانات ومحطات ضخ وكهرباء وأنظمة تحكم وموائن ومنشآت قياس وقدرة تحميل متناسبة. لذلك ينبغي التفكير في شبكة متعددة المسارات، بحيث لا يؤدي تعطل عقدة واحدة إلى شل منظومة التصدير.

إيران جزء من معادلة الأمن الاقتصادي

تقود الجغرافيا إلى نتيجة لا يمكن تجاهلها: حتى مع نجاح مشاريع الأنابيب، سيظل جنوب العراق خلال السنوات المقبلة أساسياً لصادرات النفط، وسيظل مضيق هرمز جزءاً من المعادلة.

ولهذا فإن العلاقة مع إيران ليست ملفاً سياسياً ثانوياً، بل عنصراً من عناصر الأمن الاقتصادي العراقي. فالعراق وإيران دولتان متجاورتان، وبينهما تجارة واسعة وشبكات طاقة وحدود طويلة ومصالح مرتبطة بأمن الخليج. ولا يعني ذلك بناء تبعية جديدة لتهران، بل تطوير علاقة دولة بدولة تقوم على المصالح المتبادلة. وفي الوقت نفسه، يحتاج العراق إلى تقليل اعتماده على استيراد الغاز عبر تطوير موارده المحلية، ولا سيما الغاز المصاحب الذي يُحرق بدلاً من استثماره. والهدف الأفضل هو الانتقال من استيراد الطاقة عند الضرورة إلى تعاون أوسع في الصناعة والبتروكيميائيات والنقل والتراخيص والاستثمارات المشتركة.

السيادة المالية لا تقل أهمية عن سيادة الأنابيب
تكشف الأزمة أيضاً أن تنويع منافذ النفط وحده لا يكفي. فإذا تمكّن العراق من تجاوز هرمز، بينما بقي وصوله إلى عائداته ومعاملاته الدولية شديد التأثير بقرارات خارجية، فإنه يكون قد عالج حلقة واحدة من حلقات الهشاشة. ولهذا يحتاج العراق إلى إصلاح مصرفي عميق، وتنويع علاقاته القانونية مع المراكز المالية الدولية، وتوسيع استخدام أدوات وعملات متعددة في التجارة ضمن الأطر التنظيمية، وتقوية القطاع الخاص وزيادة الإيرادات غير النفطية. فالسيادة لا تعني قطع العلاقات مع الولايات المتحدة أو إيران أو غيرها، ولا استبدال اعتماد بآخر. بل تعني تخفيض الاعتماد الأحادي على أي طرف إلى مستوى لا يسمح بتحويله إلى أداة ضغط حاسمة.

الخاتمة

أظهرت أزمة هرمز أن العراق يحتاج إلى البصرة-حديثة، وجيهان، وبانياس، والعقبة، وربما إعادة دراسة المسار السعودي. لكنه يحتاج أيضاً إلى ما هو أعمق من خطوط الأنابيب. فالعراق لا يستطيع الهروب من الجغرافيا، لكنه يستطيع إدارتها عبر تعدد المنافذ والشركاء والخيارات. وإذا خرج النفط من هرمز عبر تركيا أو سوريا أو الأردن أو السعودية، فإن كل مسار يحمل اعتبارات سياسية وأمنية جديدة. ومن هنا فإن الاستقلال الحقيقي يقوم على تنويع شبكة التصدير، وحماية عقدها، وإصلاح النظام المالي، وتطوير الغاز المحلي، وتعميق العلاقات الاقتصادية المتوازنة مع دول الجوار، وعدم السماح لسياسة أي قوة خارجية بأن تحل محل السياسة العراقية. فالدرس الأعمق من أزمة هرمز هو أن دولة تصدر ملايين البراميل وتحصل على عشرات المليارات من الدولارات لا ينبغي أن تدخل أزمة شاملة بسبب ممر واحد أو قرار خارجي واحد. السيادة الاقتصادية تبدأ عندما يمتلك العراق بدائل كافية تجعل قرار الدولة أكثر استقلالاً، لا عندما يستبدل عنق زجاجة بآخر.



جيوش الظل الرقمية



م. مصطفى كامل الشريف

قراءة استراتيجية مقارنة في المدارس الأمريكية والصينية
والروسية والكورية الشمالية للقوة السيبرانية الاستخباراتية

المجال السيبراني ساحة الصراع الجديد

“الأداة التقنية
لا تحمل عقيدة بذاتها
الدولة هي التي تمنح الاختراق
معناه الاستراتيجي

معلومات
تأثير
تخريب
موارد مالية
صراع على المستقبل

من الشاشات ...
تدار الجغرافيا الجديدة



المدرسة الأمريكية

تفوق استخباراتي عالمي

- جمع المعلومات الاستخباراتية على نطاق عالمي
- دمج القطاعين الحكومي والخاص
- التركيز على الابتكار والتكنولوجيا
- عمليات دقيقة وموجهة
- حماية البنية التحتية الحيوية

الهدف الاستراتيجي

المعرفة والإنذار المبكر
وحماية التفوق العالمي



المدرسة الصينية

الاندماج المدني - العسكري

- سرقة المعرفة والتكنولوجيا
- دعم الاقتصاد والصناعات الاستراتيجية
- استخدام شركات واجهة وجهات أكاديمية
- التجسس طويل المدى وبناء النفوذ
- جمع البيانات الضخمة وتحليلها

الهدف الاستراتيجي

التفوق التكنولوجي
وتعزيز النفوذ العالمي



المدرسة الروسية

التأثير والتخريب

- عمليات هجومية وتعطيل البنى التحتية
- التأثير على الرأي العام والعمليات النفسية
- دمج العمليات السيبرانية العسكرية
- استخدام مجموعات وسيطة وغير رسمية
- إحداث الفوضى وزعزعة الاستقرار

الهدف الاستراتيجي

إضعاف الخصوم
وتغيير موازنات القوى



المدرسة الكورية الشمالية

السرقة من أجل البقاء

- السرقة الرقمية والاحتيال المالي
- تمويل البرامج العسكرية والنووية
- استخدام مجموعات مثل Lazarus
- هجمات على المصارف ومنصات العملات المشفرة
- عزل الهوية وصعوبة الإسناد

الهدف الاستراتيجي

الحصول على موارد مالية
وتجاوز العقوبات

كيف يتحول الاختراق إلى قوة؟



أشكال العمليات السيبرانية

- التجسس السيبراني: الحصول على معلومات بسرقة
- الاستخبارات السيبرانية: تحويل البيانات إلى معرفة
- العمليات الهجومية: إحداث أثر داخل أنظمة الخصم
- عمليات المعلومات: التأثير في الإدراك والثقة والقرار
- السرقة الرقمية: تحويل الاختراق إلى عائد مالي

لماذا تختلف النتائج بين الدول؟

- البنية السياسية والاستخباراتية
- ثقافة المؤسسات وتنافسها
- الأهداف الاستراتيجية للدولة
- القدرات التكنولوجية والاقتصادية
- طبيعة البيئة الإقليمية والدولية

أبرز التهديدات

- البنية التحتية الحيوية (الطاقة، المصارف، الاتصالات)
- سرقة الأسرار الصناعية والتقنية
- التأثير على الانتخابات والرأي العام
- الخسائر الاقتصادية المباشرة
- صعوبة الإسناد والردع



السبل المقترحة للمواجهة

- تعزيز الأمن السيبراني الوطني
- بناء قدرات استخباراتية رقمية متقدمة
- التعاون الدولي وتبادل المعلومات
- تنظيم القطاع الخاص والشركات التقنية
- تطوير الوعي السيبراني في المجتمع
- وضع استراتيجيات ردع واضحة



الخلاصة

جيوش الظل الرقمية تعكس طبيعة الدولة وأهدافها، ومعركة المستقبل ستكون لمن يملك القدرة على تحويل المعلومات إلى قوة استراتيجية.

جيوش الظل الرقمية

م. مصطفى كامل الشريف

لم تعد الحدود الأكثر حساسية للدول تبدأ عند المعابر البرية والموانئ، بل قد تبدأ عند خادم حكومي، أو بريد مسؤول، أو شبكة مصرفية، أو تحديث برمجي يصل إلى آلاف الأجهزة. فقد نقلت الرقمنة أسرار الدول وقراراتها وأموالها وخدماتها الأساسية إلى فضاء يمكن اختراقه من خارج الحدود، بحيث يستطيع فاعل بعيد جمع المعلومات أو التلاعب بالبيانات أو تعطيل خدمة حيوية أو سرقة أصول مالية غير أن الأدوات التقنية لا تحدد وحدها معنى العملية. فالدولة هي التي تحول الاختراق إلى قيمة استراتيجية: معلومة، أو تفوق صناعي، أو تأثير سياسي، أو تخريب، أو مورد مالي. ومن هنا تأتي أهمية المقارنة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا وكوريا الشمالية، لا بوصفها قوالب مغلقة، بل بوصفها مدارس يبرز في كل منها مركز ثقل مختلف.

من الاختراق إلى إنتاج القوة

الوصول إلى شبكة الخصم ليس نصراً بحد ذاته، بل هو مادة أولية. وتبدأ القيمة الحقيقية عندما يتحول الوصول إلى جمع، ثم تحليل، ثم قرار، ثم أثر. وقد يكون هذا الأثر إنذاراً مبكراً، أو معرفة تفاوضية، أو ميزة صناعية، أو تعطيل بنية حيوية، أو تسريباً محسوباً، أو مورداً مالياً. ولهذا يجب التمييز بين التجسس السرياني، الذي يسعى إلى جمع المعلومات مع الحفاظ على السرية؛ والعمليات الهجومية، التي تستهدف إحداث أثر داخل أنظمة الخصم؛ وعمليات المعلومات، التي تستهدف الإدراك والثقة؛ والسرقة الرقمية، التي تجعل العائد المالي جزءاً من هدف الدولة. ويستخدم تعبير «جيوش الظل الرقمية» هنا مفهوماً تحليلياً لا تسمية قانونية أو عسكرية رسمية. وهو يشير إلى شبكات من أجهزة الاستخبارات والوحدات العسكرية والخبراء والمتعاقدين، وقد تشمل وسطاء أو مجموعات إجرامية عندما تتوافر أدلة موثوقة على ارتباطها بمصلحة دولة أو توجيهها.

كيف نقرأ الإسناد؟

الإسناد السرياني لا يقوم عادة على دليل منفرد، بل على تجميع طبقات من المؤشرات الفنية والسلوكية والاستخباراتية. ولهذا يجب التمييز بين أربعة مستويات: واقعة مؤسسية موثقة، واتهام قضائي لا يساوي حكماً نهائياً، وتقييم حكومي أو استخباراتي، ثم تحليل يستخلص النمط الاستراتيجي من المصادر المتاحة. وهذا التمييز ضروري لأن أسماء مثل APT٣١ أو Volt Typhoon أو Lazarus ليست بالضرورة أسماء رسمية لوحدات حكومية، بل قد تكون تسميات أطلقتها شركات أو أجهزة لتتبع نشاطات متشابهة.

المدرسة الأمريكية: الوصول العالمي وميزة القرار

تقوم المدرسة الأمريكية على التكامل بين استخبارات الإشارات والعمليات العسكرية والتكنولوجيا والتحالفات. وتجمع وكالة الأمن القومي بين مهام استخبارات الإشارات والأمن السرياني، بينما تقود القيادة السيبرانية الأمريكية

العمليات العسكرية في هذا المجال. ويظهر منطق هذه المدرسة في عمليات Hunt Forward التي تنفذها قوة المهمة السيبرانية الوطنية داخل شبكات دول شريكة بطلب منها للبحث عن نشاط معادٍ. ووفق القيادة السيبرانية الأمريكية، نُشرت القوة منذ ٢٠١٨ أكثر من ٥٥ مرة في ٢٧ دولة، وعملت على أكثر من ٧٥ شبكة. القيمة المطلوبة هنا هي ميزة القرار: معرفة أفضل بالخصم، وإنذار مبكر، وخيارات أوسع أمام القيادة السياسية والعسكرية. لذلك فإن قوة النموذج الأمريكي لا تكمن في أداة منفردة، بل في دمج المعلومة التقنية بالتحالف والقرار والعمل العسكري.

المدرسة الصينية: الصبر وتراكم المعرفة

تتعامل الصين مع الفضاء السرياني ضمن مشروع أوسع يرتبط بأمن الدولة والتحديث الصناعي والعسكري. وتصف تقييمات غربية خطأ واسعاً من التجسس السياسي والاقتصادي والتكنولوجي المنسوب إلى أجهزة صينية ومتعاقدين. وفي مارس/آذار ٢٠٢٤ وجهت وزارة العدل الأمريكية اتهامات إلى سبعة صينيين قالت إنهم شاركوا في حملة مرتبطة بـ APT٣١ امتدت نحو ١٤ عاماً واستهدفت مسؤولين وشركات ومنتقدين للصين. وهذه لائحة اتهام وليست حكماً قضائياً نهائياً. أما في حالة Volt Typhoon، فقد قيمت وكالات أمريكية في ٢٠٢٤ أن النشاط استهدف الحفاظ على وصول داخل شبكات بنى تحتية حيوية تمهيداً لإمكان تعطيلها في أزمة مستقبلية، وهو تقييم حكومي أمريكي ترفض بكين روايته. مركز الثقل في هذا النموذج هو التراكم: جمع المعرفة، وفهم المؤسسات، ودعم القدرة الصناعية، والاستعداد الطويل الأمد. فالزمن هنا ليس مجرد مدة للعملية، بل مورد استراتيجي.

المدرسة الروسية: من التجسس إلى التأثير والتخريب

تتميز المدرسة الروسية بقدرتها على الانتقال بين التجسس الهادئ والأثر الصاخب. وترتبط تقييمات غربية النشاط الروسي العلني بأجهزة متعددة، من بينها الاستخبارات العسكرية والخارجية والأمن الفيدرالي، إضافة إلى وكلاء ومتعاقدين. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤ أعلنت وكالات أمريكية وحليفة أن عناصر مرتبطة بالوحدة ٢٩١٥٥ التابعة للاستخبارات العسكرية الروسية نفذت منذ ٢٠٢٠ نشاطات ضد مؤسسات حكومية وبنى حيوية لأغراض التجسس والتخريب والإضرار بالسمعة. وهذا إسناد حكومي متعدد الأطراف، لا حكم قضائياً دولياً. القيمة المطلوبة هنا هي تغيير حسابات الخصم: إرباك القرار، وإضعاف الثقة، ورفع الكلفة، ودعم العمليات العسكرية، والعمل تحت عتبة الحرب المفتوحة. لذلك يكون مستوى المخاطرة أعلى، كما ترتفع احتمالات الأضرار الجانبية والتعصيد.

المدرسة الكورية الشمالية: الاختراق اقتصاد

بقاء

تكشف كوريا الشمالية نموذجاً مختلفاً، إذ تستخدم القوة السيبرانية ليس فقط للتجسس أو الضغط، بل أيضاً لتوليد الإيرادات والحصول على التكنولوجيا في ظل العقوبات والعزلة. وفي فبراير/شباط ٢٠٢٥ أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي أن كوريا الشمالية مسؤولة عن سرقة أصول افتراضية بقيمة تقارب ١,٥ مليار دولار من منصة Bybit، وأطلق على النشاط المحدد اسم TraderTraitor. القيمة المطلوبة هنا هي المال والتكنولوجيا واستمرار النظام. ولذلك يجمع هذا النموذج بين السرقة المالية والتجسس والحصول على المعرفة التقنية، مع قبول مستوى مرتفع من المخاطرة مقارنة بالدول الأخرى.

ماذا تعني هذه المدارس للعراق والدول العربية؟

لا تحتاج الدول العربية إلى تقليد القدرات الهجومية للقوى الكبرى كي تستفيد من هذه المقارنة. الأهم هو فهم أن التهديد ليس نموذجاً واحداً، فجهة قد تستهدف البريد الحكومي لجمع معلومات طويلة الأمد، وأخرى تبحث عن بيانات علمية وصناعية، وثالثة تستهدف تعطيل خدمة أو التأثير في الرأي العام، ورابعة تريد المال أو منفذاً إلى شبكة أوسع. ومن هنا تبدأ الأولوية بتحديد الأصول ذات القيمة الاستراتيجية: الهوية الرقمية، والبريد الحكومي، ومفاتيح التشفير، وأنظمة الدفع، وشبكات الطاقة والمياه والاتصالات، والجامعات، وسلاسل التوريد، ومزودي الخدمات التقنية. ويحتاج العراق إلى وظيفة وطنية للاستخبارات السيبرانية تجمع بين الحوادث والمؤشرات والسياق السياسي والاقتصادي، وإلى قدرات تحليل واستجابة مبكرة، وحماية قطاعية للبنية التحتية، وأمن أقوى لسلاسل التوريد، وآلية منضبطة للإسناد تفرق بين الدليل الفني والتقدير الاستخباراتي والقرار السياسي. كما ينبغي ربط الأمن السرياني بالحكومة، لأن شراء أدوات أمنية متفرقة لا يصنع مناعة وطنية إذا بقيت المسؤوليات موزعة، أو كانت إدارة المخاطر وسلاسل التوريد ضعيفة، أو لم توجد خطط استمرارية وتعافي واختبارات دورية.

الخاتمة

تكشف المدارس الأربع أن القوة السيبرانية تعكس طبيعة الدولة بقدر ما تعكس قدراتها التقنية. فالولايات المتحدة تحول الوصول إلى رؤية عالمية وميزة قرار، والصين إلى معرفة متراكمة وموضع طويل الأمد، وروسيا إلى تأثير وتعطيل وضغط، وكوريا الشمالية إلى موارد مالية وتكنولوجيا وقدرة على البقاء. ولذلك فإن السؤال الاستراتيجي لا ينبغي أن يكون فقط: من اخترق الشبكة؟ بل أيضاً ما القيمة التي يريد الفاعل تحويل هذا الوصول إليها؟ هذا السؤال هو الذي ينقل الدفاع من ملاحقة البرمجيات بعد وقوع الحادث إلى فهم الخصم قبل أن يحول الاختراق إلى قوة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية.



مقترح اقتصادي

موجه إلى الحكومة العراقية

تشغيل الأصول المعطلة .. نحو اقتصاد منتج ومستدام



د. حسين محسن مخيف

“الأصل العام لا يفقد قيمته عندما يعمل، بل عندما يتوقف.”



الواقع الحالي	المشكلة	أهداف المقترح
أكثر من 90% من إيرادات الدولة من النفط 22% الأجور والمعاشات من الناتج المحلي (2024) 84\$ سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة (2024) 4.2% عجز الموازنة من الناتج المحلي (2024) 5.73 مليون عراقي يعملون في القطاع غير المنظم (حوالي ثلثي المشتغلين) 14 تريليون دينار المتأخرات المحلية (حوالي 8% من الناتج)	أصول عامة معطلة .. كلفة بلا إنتاج مصانع متوقفة معدات متقدمة هدر مالي مستمر فقدان فرص العمل تراجع القيمة الاقتصادية أصول منتجة إدارة مهنية إيرادات للخرينة فرص عمل جديدة تعظيم القيمة المضافة	تشغيل الشركات والمصانع المتوقفة تحويلها إلى مصدر إنتاج وإيرادات الحفاظ على ملكية الدولة دعم القطاع الخاص المنظم تعزيز التصنيع المحلي وتقليل الاستيراد تحقيق نمو اقتصادي مستدام

البداية المتاحة	آلية التنفيذ
الإبقاء على الوضع الحالي الخصخصة الكاملة الإيجار التشغيلي المطور (المقترح) استمرار الهدر المالي مخاطر التقييم غير العادل مخاوف اجتماعية وسياسية احتمال فقدان السيطرة ملكية الدولة محفوظة إدارة وتشغيل من القطاع الخاص إعادة التأهيل على نفقة المستثمر عقود طويلة الأجل توزيع عادل للمخاطر والعوائد	1 فرز الأصول وتقييم الجدوى 2 طرح المنافسة للمستثمرين 3 إبرام العقود (10 سنوات قابلة للتجديد) 4 إعادة التأهيل والتشغيل 5 المتابعة والتقييم الدوري تعرفة تفضيلية للكهرباء والغاز والمياه للاستخدام الصناعي إعفاءات ضريبية وجمركية للمعدات وخطوط الإنتاج أولوية نسبية في المشتريات الحكومية وفق الجودة والسعر تسهيلات للمواد الأولية التي لا يتوفر بديل محلي لها

الفوائد المتوقعة	النتيجة: اقتصاد قوي وخدمة أفضل للمواطن
زيادة الناتج المحلي توفير فرص عمل للشباب إيرادات غير نفطية للخرينة تقليل الاستيراد ودعم الصناعة المحلية تحسين البيئة الاستثمارية تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي	من أصول معطلة .. إلى عراق منتج ومزدهر أصول الدولة تعمل موازنة أكثر توازناً فرص عمل أوسع صناعة وطنية أقوى مستقبل أفضل للأجيال القادمة

استثمار الأصول الوطنية .. خطوة حقيقية نحو عراق أكثر قوة واستقراراً

مقترح اقتصادي موجه إلى الحكومة العراقية

د. حسنين محسن مخيف

لا تكمن إحدى مشكلات الاقتصاد العراقي في نقص الأصول الإنتاجية بقدر ما تكمن في ضعف استثمار الأصول الموجودة بالفعل. فالدولة تمتلك أراضي صناعية ومبانٍ ومخازن وبنى تحتية وخطوط إنتاج وشركات عامة تراكمت على مدى عقود، إلا أن جزءاً من هذه القاعدة الرأسمالية يعمل بأقل من طاقته الممكنة، فيما توقف جزء آخر أو أصبح بحاجة إلى إعادة تأهيل تكنولوجي وإداري واسع. وهكذا يتحول الأصل الذي يفترض أن يولد قيمة مضافة وفرص عمل وإيرادات إلى مركز تكلفة تتحمل الموازنة جزءاً كبيراً من أعبائه. وتزداد أهمية هذه المشكلة في اقتصاد شديد الاعتماد على النفط، إذ تشير البيانات الواردة في المادة إلى أن الإيرادات النفطية ما تزال تمثل أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات الحكومية في الأمد المتوسط إذا لم تحدث إصلاحات جوهرية، بينما تشكل الأعباء والمعايش نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة، مما يعكس تزايد حساسية المالية العامة تجاه تقلبات السوق النفطية. ومن هنا يبرز السؤال: كيف يمكن تحويل رأس المال العام المعطل إلى طاقة إنتاجية من دون بيع الأصول الوطنية، ومن دون الاستمرار في دعم شركات خاسرة، ومن دون إحداث صدمة اجتماعية نتيجة تسريح العاملين؟

الإيجار التشغيلي المطور بوصفه خياراً ثالثاً
يمكن اعتماد صيغة «الإيجار التشغيلي المطور» بوصفها حلاً وسطاً بين استمرار الملكية الحكومية غير المنتجة والخصخصة الكاملة. وتقوم الفكرة على أن تحتفظ الدولة بملكية الأرض والمنشآت والأصول الثابتة بنسبة ١٠٠٪، بينما تنتقل مسؤولية إعادة التأهيل والإدارة والتشغيل والصيانة والمخاطر التشغيلية إلى مستثمر خاص، بموجب عقد طويل الأجل يخضع لشروط واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس. ولا يعني إبقاء المنشأة المتوقفة في ملكية الدولة أنها محمية اقتصادياً، لأن الأصل الذي يتقادم وتتآكل معداته من دون إنتاج يفقد جزءاً من قيمته الفعلية. وفي المقابل، قد يثير البيع المباشر مخاوف مشروعة بشأن التقييم العادل، ومستقبل العمالة، واحتمال انتقال أصول عامة بأسعار تقل عن قيمتها الحقيقية. ولهذا فإن فصل الملكية عن الإدارة الاقتصادية للأصل يوفر مساحة وسطى يمكن أن تلائم ظروف العراق.

خفض كلفة الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص
يمتلك القطاع الخاص العراقي تحديات كبيرة أمام إنشاء مشروعات صناعية من الصفر، تتعلق بكلفة الأرض والطاقة والبنية التحتية والتمويل والمخاطر التنظيمية والنفاذ إلى الأسواق. وعندما تُتاح للمستثمر منشأة قائمة بعقد طويل الأجل، تنخفض النفقات الرأسمالية الأولية بصورة كبيرة، ويمكن توجيه رأس المال نحو تحديث خطوط الإنتاج، والتكنولوجيا، ورأس المال العامل،

وتحسين الإدارة بدل استنزافه في شراء الأرض وبناء المرافق الأساسية. ويمكن أن تكون مدة العقد عشر سنوات قابلة للتجديد وفق الأداء، مع إلزام المستثمر ببرنامج محدد لإعادة التأهيل والتشغيل. كما يمكن منحه حوافز انتقالية، مثل تعرفه صناعية تفضيلية للكهرباء أو الغاز أو المياه، وإعفاءات محدودة للمعدات الرأسمالية الضرورية، وتسهيلات للمواد الأولية التي لا يتوافر بديل محلي لها. لكن هذه الحوافز يجب أن تكون مؤقتة ومشروطة، لا دعماً دائماً يحول المستثمر الخاص إلى مستفيد جديد من الربح الحكومي.

من مركز تكلفة إلى أصل منتج

تكمن الفائدة المالية الأساسية في تحويل المنشأة المتوقفة من بند يستنزف المال العام إلى أصل يولد إيراداً للدولة. فبدل استمرار تمويل الرواتب والصيانة والخسائر، يتحمل المستثمر الجانب التشغيلي، بينما تحصل الدولة على بدل إيجار وضرائب مستقبلية، إلى جانب الوفر الناتج عن تقليل التحويلات الحكومية ودعم التشغيل. ويمكن اعتماد نظام إيجار تصاعدي، بحيث يحصل المستثمر في السنة الأولى أو الثانية على بدل منخفض تدريجياً وفق الطاقة الإنتاجية والمبيعات والتدفقات النقدية، مع وجود حد أدنى ثابت يحمي حق الدولة. ويجب احتساب «صافي العائد على الدولة» بصورة شاملة، من خلال مقارنة إيرادات الإيجار والضرائب والوفر في التحويلات والاستيراد بقيمة دعم الطاقة والإعفاءات والحوافز الأخرى. فإذا ظلت المحصلة سالبة مدة طويلة، تصبح جدوى العقد موضع شك.

المشتريات الحكومية وإحلال الواردات

يمكن أن تؤدي المشتريات الحكومية دوراً مهماً في إنجاح النموذج، لكن ليس عن طريق ضمان سوق احتكارية للمستثمر. والأفضل اعتماد أفضلية مدروسة للمنتج المحلي، بشرط مطابقتها للمواصفات وقدرته على المنافسة ضمن هامش سعري محدد مقارنة بالمنتج المستورد. وهكذا يمكن استخدام القوة الشرائية للدولة لدعم بناء قاعدة صناعية وطنية من دون خلق منشآت تعتمد بصورة دائمة على عقود حكومية مضمونة. كما يمكن توجيه النموذج إلى الصناعات التي يمتلك العراق فيها فرصة حقيقية لإحلال جزء من الواردات، مثل مواد البناء، وبعض الصناعات الهندسية والكهربائية، والأدوية والمستلزمات، والأغذية المصنعة، والتعبئة والتغليف، وبعض المنتجات الكيماوية. ولا يعني إحلال الواردات إغلاق السوق، بل دعم الإنتاج المحلي حين يكون قادراً على الوصول إلى مستوى مقبول من الكلفة والجودة.

حماية العمالة ورفع الإنتاجية

أحد التحديات الأساسية يتعلق بمصر العاملين في الشركات العامة. فإلزام المستثمر بالحفاظ على هيكل وظيفي متضخم من دون معالجة الإنتاجية قد يؤدي إلى فشل المشروع. لذلك لا ينبغي تفسير حماية العمالة على أنها تجميد للهيكل القديم، بل حماية العامل من فقدان دخله بالتوازي

مع إعادة التدريب والتوزيع ورفع المهارات. ويمكن إجراء تدقيق مهني للعاملين، وتصنيف مهاراتهم، وإعادة توزيعهم بين خطوط الإنتاج، واعتماد مؤشرات إنتاجية واضحة. كما يمكن إنشاء صندوق لإعادة التأهيل والتدريب الصناعي يحول من جزء من بدلات الإيجار، بهدف رفع كفاءة العمال وتحويل علاقتهم بالدولة من علاقة مالية مباشرة إلى علاقة إنتاجية داخل منشأة قادرة على الاستمرار.

الحكومة هي العامل الحاسم

يبقى نجاح النموذج مرهوناً بالحكومة. فالتأجير المباشر أو التقييم غير الشفاف قد يحول المشروع إلى شكل غير معلن من الخصخصة منخفضة القيمة. لذلك ينبغي أن تسبق التنفيذ عملية جرد وطني للأصول الصناعية العامة، تتضمن حالتها الفنية، وقيمة الأرض والمباني والمعدات، والالتزامات، والعمالة، والسوق المحتملة. بعد ذلك، تطرح المنشآت القابلة للتشغيل في مناقصات أو مزادات تنافسية معلنة، ويقيم المستثمر وفق حجم استثماره، وخطة إعادة التأهيل، والطاقة الإنتاجية، والوظائف المستدامة، والخبرة الفنية والقدرة المالية، وليس وفق أعلى بدل إيجار فقط. ويجب أن تتضمن العقود مؤشرات أداء سنوية، وضمانات مصرفية، ومتطلبات لصيانة الأصول، وحظر التصرف بها أو رهنها دون موافقة الدولة، وآليات واضحة لإنهاء العقد عند الإخفاق.

برنامج تجريبي قبل التعميم

من الأفضل ألا يطبق النموذج دفعة واحدة على جميع الشركات العامة. ويمكن اختيار عدد محدود من المصانع المتوقفة أو منخفضة التشغيل في قطاعات مختلفة وتنفيذ برنامج تجريبي لمدة عامين أو ثلاثة أعوام. وتقاس النتائج وفق مؤشرات واضحة، تشمل حجم الاستثمار الخاص، ونسبة استعادة الطاقة الإنتاجية، وعدد الوظائف المستدامة، والوفر في الدعم الحكومي، وقيمة إحلال الواردات، وبدلات الإيجار، وحجم الحوافز الفعلية التي حصل عليها المستثمر.

الخلاصة

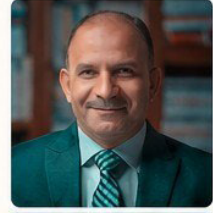
إن حماية الأصول العامة لا تتحقق بمجرد إبقائها مسجلة باسم الدولة، بل بالحفاظ على قيمتها الاقتصادية وقدرتها على الإنتاج. كما أن تشييط القطاع الخاص لا يستلزم بالضرورة بيع ممتلكات الدولة. ويوفر «الإيجار التشغيلي المطور» صيغة يمكن أن تجمع بين الملكية العامة والإدارة الاستثمارية الخاصة، مع نقل جزء من مخاطر التمويل والتشغيل إلى المستثمر، وحماية انتقالية للعمالة، واستخدام الحوافز والمشتريات الحكومية لدعم الإنتاج لا لإعادة إنتاج الربح. والفصل بين النجاح والفشل هو الحكومة. فإذا مُنح المستثمر أملاً عاماً وطاقة مدعومة وإعفاءات وسوفاً مضمونة من دون منافسة أو مؤشرات أداء، فلن يكون العراق قد أصلح الشركات الخاسرة، بل نقل الامتياز من قطاع عام غير كفء إلى مستفيد خاص.



الجاسوسية الرقمية

في الإعلام الجديد ووسائل التواصل

معلوماتك ... هدف استراتيجي



أ.د. محمد كريم الساعدي



الإعلام الجديد: وجهان لعملة واحدة

الوجه الظاهر (الإيجابي)

- تسهيل الحياة وتبادل المعلومات
- تعزيز التواصل بين الشعوب
- التدخل المعرفي والعلمي
- تحسين العمل الإعلامي

الوجه الخفي (السلبى)

- جمع المعلومات عن الأفراد
- إعادة إنتاج مفاهيم السيطرة
- أداة للتكنولوجيا الجديدة
- خدمة الأهداف الإمبريالية الغربية

كيف تعمل الجاسوسية الرقمية؟



مصادر جمع المعلومات

- المحادثات والرسائل
- الصور والفيديوهات
- الموقع الجغرافي
- العلاقات الاجتماعية
- الأنشطة الشرائية
- البيانات الشخصية

من المستفيد؟

- القوى الكبرى
- الأحلاف العسكرية
- الشركات العابرة للحدود
- أجهزة المخابرات

الاستخدام المزدوج لوسائل التواصل



أنواع الجاسوسية في العصر الرقمي

1. الجاسوسية الظاهرة

- ✓ معلومات مباشرة واضحة
- ✓ من خلال ما ينشره المستخدم
- ✓ بيانات يشاركها طوعاً
- ✓ تعتمد على التفاعل العلني

2. الجاسوسية الخفية

- ✓ معلومات غير معلنة
- ✓ تتبع السلوك الرقمي
- ✓ تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي
- ✓ بناء أنماط نفسية وسلوكية

أدوات الجاسوسية الرقمية

- المنصات الاجتماعية
- البرمجيات الخبيثة
- الذكاء الاصطناعي
- التتبع الرقمي
- قواعد البيانات الضخمة
- كاميرات المراقبة الذكية

مخاطر على الأفراد والمجتمعات

- تفكيك النسيج الاجتماعي
- التأثير على القرارات السياسية
- الابتزاز والسيطرة
- انتهاك الخصوصية
- التلاعب بالوعي بالجمعي

كيف نحمي أنفسنا؟

- التحقق من مصادر المعلومات
- استخدام التشفير
- ضبط إعدادات الخصوصية
- تعزيز الوعي الرقمي
- التعامل بحذر مع الروابط والملفات

معلومة أخيرة

“ في العالم الرقمي أنت لست فقط مستخدماً بل قد تكون الهدف. ”

الخلاصة

الإعلام الجديد ووسائل التواصل تمنح الإنسانية فرصاً هائلة، لكنها في الوقت نفسه تحولت إلى ساحة واسعة للجاسوسية الرقمية وأداة في يد التكنولوجيا الجديدة. الحماية تبدأ بالوعي والمعرفة والاستخدام المسؤول.

من أجل عالم أكثر وعياً وعدالة واستقلالاً



الجاسوسية الرقمية في الإعلام الجديد ووسائل التواصل

أ.د محمد كريم الساعدي

يُعدّ الإعلام الجديد من أبرز الأدوات التي غيّرت طبيعة الاتصال الإنساني في العقود الأخيرة، إذ وفّر وسائل سريعة لنقل الأخبار ووسّع مجالات التواصل بين المجتمعات. غير أن هذا الوجه الظاهر لا يمثل الصورة كاملة؛ فوفق الإطار الفكري الذي ينطلق منه هذا الكتاب، يمتلك الإعلام الجديد وجهاً آخر أكثر تعقيداً، يرتبط بجمع البيانات ومراقبة السلوك وإعادة تشكيل الوعي بما يخدم مراكز القوة المهيمنة. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى المجال الرقمي بوصفه إحدى الأدوات التي طورت من خلالها الكولونيالية الجديدة أساليب السيطرة القديمة. فبدلاً من الاعتماد المباشر على الاحتلال أو الإدارة الاستعمارية التقليدية، أصبحت الهيمنة قادرة على العمل عبر شبكات المعلومات والمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، عبر معرفة الآخر وتحليل سلوكه.

الإعلام الجديد بين المنفعة والسيطرة

تكمّن قوة الإعلام الجديد في طبيعته المزدوجة. فهو يتيح للمستخدم الترفيه والتواصل والحصول على المعرفة، وفي الوقت نفسه يجمع كمّاً واسعاً من المعلومات عن اهتماماته وعلاقاته وتحركاته وأنماط استهلاكه وتفضيلاته السياسية والاجتماعية. وهكذا يصبح المستخدم منتجاً للمعلومة بقدر ما هو متلقي لها. ولا تقتصر المسألة على المعلومات التي يقدمها الإنسان بصورة مباشرة عند التسجيل في منصة رقمية، بل تمتد إلى البيانات الناتجة عن سلوكه اليومي: ما يقرأه، وما يشاهده، وما يفضل، والأشخاص الذين يتفاعل معهم، والموضوعات التي تجذبه. ومن خلال تراكم هذه البيانات يمكن بناء صورة تفصيلية عن الفرد والمجتمع، بما يمنح الجهة المسيطرة معرفة واسعة بسلوكه الرقمي.

تدفق المعلومات وصناعة التأثير

لا يقوم التأثير الإعلامي على كمية المعلومات وحدها، بل على طريقة تنظيمها وتوجيهها. فحين يكون تدفق المعلومات موجهاً بصورة خفية نحو غاية محددة، يصبح المتلقي أكثر عرضة للتأثير، لأنه يتعامل مع المحتوى بوصفه تدفقاً طبيعياً لا بوصفه رسالة مصممة لتحقيق هدف معين. أما عندما تكون الغاية معلنة والمصدر معروفاً، فإن المتلقي يستطيع التعامل مع الرسالة بدرجة أكبر من الوعي والتقدّر. ولهذا تصبح السيطرة على خوارزميات العرض والترتيب والترشيح عاملاً مؤثراً في تشكيل ما يراه الجمهور، وفي تحديد القضايا التي تستحوذ على اهتمامه. ومن هنا، لا يعود الإعلام الجديد مجرد وسيط ينقل المعرفة، بل قد يتحول إلى أداة لإعادة صياغة الوعي الجمعي. فالطرف الذي يملك قدرة أكبر على جمع البيانات وتحليلها وتوجيه المحتوى يمتلك قدرة

أوسع على التأثير في التصورات العامة والاتجاهات. من الجاسوس التقليدي إلى المجال الرقمي تاريخياً، اعتمد التجسس على العنصر البشري بصورة أساسية. كان الجاسوس يجمع المعلومات عبر الاتصال المباشر، أو تجنيد الأشخاص، أو الرسائل المشفرة، أو التصوير، ثم تطورت الأدوات لاحقاً مع الراديو والاتصالات وتقنيات البث. أما المجال الرقمي فقد أحدث تحولاً جذرياً في طبيعة جمع المعلومات. فالمعلومة لم تعد تحتاج دائماً إلى جاسوس يتسلل إلى مكان مغلق، لأن المستخدم نفسه قد يقدم جزءاً كبيراً منها أثناء استخدام هاتفه أو منصاته الرقمية. وبذلك أصبحت عملية جمع المعلومات أكثر اتساعاً واستمرارية. ويمكن، وفق التصنيف الذي يقدمه هذا الطرح، التمييز بين ستة أنماط من الجاسوسية الرقمية.

أولاً: الجاسوسية الظاهرة

ويقصد بها جمع المعلومات التي يقدمها المستخدم بصورة واضحة عند الاشتراك في الخدمات الرقمية، مثل الاسم والعمر والموقع ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني. وقد يدرك المستخدم أنه يقدم هذه البيانات، لكنه قد لا يعرف بدقة كيف ستُخزن أو تُحلّل أو تُستخدم لاحقاً. وتزداد حساسية هذا النوع عندما تطلب التطبيقات الوصول إلى الصور والملفات والموقع الجغرافي والميكروفون والكاميرا، إذ يمنح المستخدم صلاحيات واسعة مقابل الحصول على الخدمة.

ثانياً: الجاسوسية المخفية

وهي أكثر تعقيداً، لأنها تعتمد على الحصول على المعلومات من دون أن يشعر المستخدم بأنه يقدم مادة يمكن توظيفها لأغراض أخرى. فقد تأتي في صورة استطلاع رأي، أو نقاش عام، أو اختبار ترفيهي. ومن خلال هذه الأنشطة يمكن استنتاج هوية الفرد وتوجهاته وانتماءاته ومواقفه، بل ومحاولة توقع سلوكه المستقبلي. وهكذا تتحول المشاركة الطوعية إلى مصدر لبناء ملفات تحليلية عن الأفراد والجماعات.

ثالثاً: الجاسوسية المباشرة

تقوم على طلب المعلومات صراحة من المستخدم، سواء عند فتح حساب أو استخدام برنامج أو الحصول على خدمة. ويشمل ذلك البيانات الشخصية، والوصول إلى ملفات الجهاز والصور وجهات الاتصال والموقع. وقد يكون المستخدم على علم بجزء من هذه العملية، لكنه لا يكون دائماً مدركاً لحجم البيانات التي يمكن استخلاصها أو الجهات التي قد تصل إليها.

رابعاً: الجاسوسية غير المباشرة

في هذا النمط لا تُطلب المعلومات الحساسة بصورة صريحة، بل يُدفع المستخدم إلى إنتاجها بنفسه. فقد يُشجّع على نشر صور أو مقاطع فيديو من مدينته أو مكان عمله. وتزداد خطورة ذلك في أوقات الحروب والأزمات، حين يمكن لصورة أو مقطع قصير أن يكشف موقعاً أو

تحركاً أو منشأة لم يكن المستخدم يقصد الكشف عنها.

خامساً: الجاسوسية ذات الظهور البريء

قد تُجمع المعلومات تحت عنوان الحماية أو المساعدة الإنسانية أو البحث العلمي. وقد تكون لهذه الأهداف جوانب مشروعة، إلا أن الإشكال، وفق منظور الكتاب، يظهر عندما تستخدم البيانات نفسها في مسار آخر غير معلن. وهنا تتجسد فكرة الاستخدام المزدوج للمعلومات: غاية ظاهرة تتعلق بالخدمة أو الحماية، وغاية خفية قد ترتبط بالمراقبة أو التأثير أو تعزيز السيطرة.

سادساً: الجاسوسية غير البريئة

وهي الحالة التي يكون فيها جمع المعلومات موجهاً منذ البداية نحو أهداف محددة تتعلق بالسيطرة والاستحواذ والهيمنة. وفي هذا النمط لا تكون البيانات هدفاً بحد ذاتها، بل وسيلة لفهم المجتمع وتحديد نقاط ضعفه وتوجيه سلوكه أو الضغط عليه.

الإعلام الجديد ومعركة الوعي

تكمّن خطورة المجال الرقمي، وفق هذا التصور، في أنه جمع بين الإعلام والاتصال والترفيه والمراقبة داخل فضاء واحد. ولذلك لم يعد الإنسان مجرد متلقي للرسالة الإعلامية، بل أصبح جزءاً من عملية إنتاج البيانات التي تُستخدم لاحقاً في تحليل المجتمع والتأثير فيه. ولا يعني ذلك أن كل استخدام للإعلام الجديد هو عملية تجسس، أو أن كل منصة رقمية تعمل بالضرورة ضمن مشروع كولونيالي. لكن الفكرة الأساسية التي يطرحها هذا الكتاب تتمثل في ضرورة الانتباه إلى اختلال ميزان القوة بين من يملك البيانات ومن ينتجها. إن المعرفة تمنح القوة، وفي العصر الرقمي أصبحت البيانات واحدة من أهم أشكال المعرفة. ولذلك فإن المجتمع الذي لا يمتلك قوانين لحماية البيانات، ولا وعياً نقدياً بطريقة عمل المنصات، يصبح أكثر عرضة لأن تتحول معلومات أفرادها إلى أدوات للتأثير فيهم.

خاتمة

لقد نقل الإعلام الجديد البشرية إلى مرحلة غير مسبوقة من التواصل والانفتاح المعرفي، لكنه نقل معها أيضاً أدوات المراقبة وجمع المعلومات إلى مستوى أكثر تعقيداً واتساعاً. فالجاسوس في العصر الرقمي لم يعد يحتاج دائماً إلى عبور الحدود أو اختراق المؤسسات؛ إذ قد تصل إليه المعلومات عبر الهاتف والمنصة والتطبيق والمحتوى الذي يقدمه المستخدم بإرادته. ومن هنا، فإن التحدي لا يكمن في رفض التكنولوجيا أو الانسحاب من المجال الرقمي، بل في بناء وعي قادر على فهم آليات عمله، وتشريعات تحمي الخصوصية. فالمعركة الأساسية في عصر الإعلام الجديد ليست فقط معركة السيطرة على الخبر، بل معركة السيطرة على البيانات والمعرفة والوعي. ومن يملك القدرة على جمع هذه العناصر وتحليلها وتوجيهها، يمتلك جزءاً مهماً من أدوات القوة في العالم المعاصر.



الإدمان الرقمي وأثره في الخشوع والعفة وضبط الوقت

بين التحديات المعاصرة والهدى القرآني والرؤية الإسلامية



السيد هاشم أمير الهاشمي

ما هو الإدمان الرقمي؟

فقدان السيطرة على استخدام الأجهزة الرقمية مع الاستمرار، فيها رغم الآثار السلبية، وأن تصبح الحاجة إليها قهرية وتؤثر في الحياة الدينية والأسرية والمهنية.

أبرز علامات:

- تفقد الهاتف بلا حاجة
- الانتقال المتكرر بين التطبيقات
- تأجيل الصلاة أو النوم أو العمل
- استعمال الجهاز مدة أطول من المخطط
- إخفاء مقدار الاستخدام
- اللجوء للمحتوى الرقمي للهروب من القلق والملل



من الخشوع... إلى التشبث

من استثمار الوقت... إلى إهدار العمر

وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (العصر: 1-2)

وَكُلُوا وَشَرِبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (الأعراف: 31)

رَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا (الفرقان: 23)

كيف يؤثر الإدمان الرقمي؟

ضعف الخشوع في الصلاة

- تشبث الانتباه والذهن
- حضور الصور والأفكار أثناء الصلاة
- صعوبة التركيز والتدبر

تهديد العفة والقيم الأخلاقية

- سهولة الوصول للمحتوى غير اللائق.
- إثارة الشهوات وكسر الحواجز النفسية
- التدرج إلى سلوكيات محرمة

إهدار الوقت وضياع العمر

- ساعات طويلة بلا فائدة
- تأجيل الواجبات والفرص المهمة
- الشعور بالندم وفقدان الانجاز

ماذا يقول العلم؟



المنصات الرقمية تعتمد على المكافأة الفورية وإثارة الدوبامين مما يؤدي إلى:

- زيادة الاعتياد واطلب المستمر
- ضعف التركيز والانتباه
- تغير في بنية الدماغ مع الوقت
- صعوبة التحكم في السلوك

مقارنة: قبل الإدمان وبعده

بعد الإدمان	قبل الإدمان
تشبث وشرد	خشوع في الصلاة
قلق وتوتر	استقرار نفسي
انزلاق وشبهات	حفظ للعفة
إهدار للوقت	إدارة جيدة للوقت
تأجيل وتقصير	إنجاز في العمل والدراسة
فتور وانعزال	علاقات أسرية قوية

مبادئ المعالجة وضبط الاستخدام

- الوعي والمعرفة - إدراك خطورة الإدمان وآثاره
- تحديد الوقت - وضع ضوابط زمنية واضحة
- تقليل المثيرات - إيقاف الإشعارات وحذف التطبيقات الصارة
- ملء الفراغ بالنافع - قراءة، تعلم، رياضة، عمل، تواصل أسري
- المساندة الاجتماعية - مشاركة الأهل والأصدقاء في الالتزام
- التقوي والمراقبة - استحضار مراقبة الله تعالى في السر والعلن

من السيطرة إلى التوازن



يمكننا أن نحول الهاتف من سيد متحكم إلي خادم مسخر إذا امتلكننا الإرادة والوعي والتخطيط.

خلاصة

التقنية نعمة عظيمة إذا استخدمت بوعي وضبط، وقد تتحول إلى نقمة إذا سيطرت على إرادتنا وسرقت منا خشوعنا وعفتنا وأوقاتنا. الخيار بأيدينا.

طريق العودة

نحو حياة متوازنة في ضوء القرآن الكريم وتعاليم أهل البيت عليهم السلام.



يدٌ واعية .. قلبٌ مطمئن .. وقتٌ مثمر .. حياةٌ أفضل

الإدمان الرقمي وأثره في الخشوع والعفة وضبط الوقت

السيد هاشم أمير الهاشمي

العدد ١٥٠

العدد ١٥٠

نعيش في زمن أصبح فيه الهاتف أقرب الأشياء إلى الإنسان؛ نفتح أعيننا عليه، ونختم يومنا وهو بجوارنا، ونستخدمه في العمل والتعلم والتواصل والترفيه. ومع ما قدمته التقنية من فوائد واسعة، يبرز سؤال جوهري: هل ما زلنا نستخدم أجهزتنا بإرادتنا، أم أننا أصبحنا نخضع لإيقاعها وإشعاراتها ومثيراتها المتتابعة؟ هذا السؤال يمس حياتنا اليومية مباشرة، فكثير من الناس يفتح هاتفه للدقائق، ثم يكشف أن وقتاً طويلاً قد مضى دون شعور. وقد يدخل المصلي في صلاته فتتزاخم في ذهنه الرسائل والصور، أو يجد الطالب والموظف صعوبة في التركيز بسبب الانتقال المستمر بين التطبيقات. ومن هنا لم يعد الإدمان الرقمي مفهوماً نظرياً، بل ظاهرة تمس الانتباه والإرادة والوقت والعلاقة بالله والنفس والأسرة.

أولاً من الاستخدام النافع إلى التعلق القهري
ليس كل استعمال طويل للهاتف إدماناً؛ فقد تتطلب الدراسة أو الوظيفة ساعات من العمل الرقمي. وإما تبدأ المشكلة عندما يفقد الإنسان السيطرة على مدة الاستخدام أو مضمونه، ويستمر فيه رغم الضرر، ويقدمه على واجباته، أو يشعر بالتوتر عند الانقطاع عنه. ومن علاماته تفقد الهاتف بلا حاجة، والتنقل المتكرر بين التطبيقات، وتأجيل الصلاة أو النوم والعمل، واستعمال الجهاز مدة أطول من المخطط، واللجوء إليه هرباً من الملل أو القلق. والمعيار الأهم هو مقدار السيطرة والضرر، لا عدد الساعات وحده. ولا يستعمل القرآن مصطلح «الإدمان الرقمي»، لكنه يضع أصولاً أخلاقية تكشف جوهر المشكلة، مثل الغفلة واتباع الهوى والإسراف وتضييع العمر. قال تعالى: «أفرأيت من اتخذ إلهه هواه»، وقال: «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين». فالمشكلة ليست في وجود النعمة، بل في تحولها إلى قوة تستعبد الإرادة. كما يلفت قوله تعالى: «والعصر إن الإنسان لفي خسر»، إلى أن الزمن رأس مال لا يعود. والخسارة ليست في الساعات المهدورة فقط، بل في الفرص التي ضاعت معها: صلاة بلا حضور وقراءة بلا تدبر، وحديث أسري لم يقح، وواجب تأخر، ونوم اضطرب.

ثانياً أثر الإدمان الرقمي في الخشوع

الخشوع حالة حضور قلبي وسكون نفسي، وقد جعله القرآن من صفات المؤمنين: «قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون». غير أن الخشوع يحتاج إلى جمع القلب، بينما تقوم كثير من المنصات على التجدد السريع للمثيرات والمكافأة الفورية والتنقل المتواصل.

ومع تكرار هذا النمط يتعود الذهن طلب الجديد، فيصعب الانتقال مباشرة من التصفح السريع إلى السكينة والتدبر. ولا يعني ذلك أن كل شهود في الصلاة سببه الهاتف، فالهجوم والعادة عوامل أخرى، لكن الاستخدام القهري يزيد قابلية التشبث ويضعف القدرة على المكث مع معنى واحد. ولهذا لا يبدأ علاج الخشوع داخل الصلاة فقط، بل من إعادة تدريب الانتباه خارجها: إيقاف الإشعارات، وإبعاد الهاتف عن موضع العبادة، وترك فترة قصيرة بين التصفح والصلاة، وتقليل تعدد المهام، والقراءة المتأنية، وتخصيص أوقات للهدوء. فكلما اعتاد الذهن السكون صار حضور القلب أيسر.

ثالثاً الإدمان الرقمي والعفة

العفة في الإسلام ليست إنكاراً للغريزة، بل تنظيمها وحمايتها من الاستبعاد. ومن أهم أبوابها ضبط النظر، قال تعالى: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم». وقد جعلت البيئة الرقمية الوصول إلى المحتوى المثير سهلاً ومتكرراً خصوصاً في أوقات الوحدة والضعف. والخطر لا ينشأ من المشاهدة العرضية وحدها، بل من تحول التصفح إلى بحث مقصود عن الإثارة، ثم إلى عادة مرتبطة بالملل أو القلق أو الهروب النفسي. ومن هنا يجب التفريق بين الخطر العابر والسلوك المتعمد. فقد تعرض للإنسان صورة من غير اختياره، لكن المشكلة تبدأ حين يسترسل باختياره ويكرر الاستجابة حتى تصبح جزءاً من روتينه. ويشير قوله تعالى: «ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن» إلى أن الوقاية تبدأ بإغلاق المقدمات المؤدية إلى الخطأ. وفي المجال الرقمي تشمل الوقاية إلغاء مصادر الفتنة، وحجب المواقع الضارة، وتجنب الخلوة الطويلة بالهاتف، وتنظيم النوم والفرغ، وبناء بدائل صحية كالرياضة والعمل النافع والصحة الصالحة. وإذا أصبح السلوك قهرياً ومتكرراً، فطلب المساعدة النفسية المتخصصة لا يتعارض مع التوبة والتوكل، بل هو من الأخذ بالأسباب.

رابعاً الوقت والصحة والأسرة

قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد». وروي عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام: «ليس منا من لم يحاسب نفسه في كل يوم». ويمكن تحويل هذا الأصل إلى مراجعة عملية: كم ساعة استعملت الهاتف؟ ما الضروري منها؟ وما الذي كان هروباً أو تضييعاً؟ ويرتبط الاستخدام المفرط بالسهر واضطراب النوم والإجهاد البصري وقلة الحركة وتراجع التركيز. كما تتضرر الأسرة حين يكون أفرادها مجتمعين في المكان

ومتفرقين في الانتباه؛ فقد يجلس الوالدان والأبناء معاً، لكن كل فرد يعيش داخل شاشة منفصلة. وهنا يضعف الحوار والحضور العاطفي، وقد تصبح المنصات أكثر تأثيراً في الطفل من أسرته ومدرسته.

خامساً برنامج عملي لاستعادة السيطرة

تبدأ المعالجة بتغيير السؤال من: «كم أستخدم الهاتف؟» إلى: «لماذا أستخدمه؟». فليس كل وقت رقمي متساوياً؛ هناك وقت للعمل والتعلم والتواصل، وهناك استعمال بلا هدف يتحول إلى استنزاف. لذلك ينبغي أن تكون لكل جلسة استخدام غاية ومدة واضحتان. ويمكن اعتماد برنامج عملي من سبع خطوات: إيقاف الإشعارات غير الضرورية؛ تحديد فترات ثابتة للهاتف؛ منعه أثناء الصلاة والوجبات والحديث الأسري وقبل النوم؛ إخراجها من غرفة النوم؛ تخصيص فترة يومية خالية من الشاشات؛ تأخير الرغبة في التصفح عشر دقائق مع نشاط بديل؛ وإجراء محاسبة مختصرة في نهاية اليوم. كما ينبغي للأسرة أن تقدم القدوة قبل التعليمات، فتضع قواعد مشتركة لاستخدام الأجهزة، وتوازن بين الرقابة والخصوصية بحسب العمر. وعلى المؤسسات الدينية والتعليمية أن تنتقل من التخويف المجرد إلى التدريب العملي على إدارة الانتباه، والقراءة المتأنية، والمحاسبة الذاتية والتواصل الحضوري.

الخاتمة

الإدمان الرقمي ليس مجرد كثرة استعمال الأجهزة، بل ضعف في السيطرة على الانتباه والوقت والرغبة. ويظهر أثره في الخشوع عبر تشتت الذهن، وفي العفة عبر سهولة الوصول إلى المثيرات وتحولها إلى عادة، وفي الأسرة والعمل عبر السهر وضعف التركيز وتراجع الحضور الإنساني. وتقدم النصوص القرآنية وتعاليم العترة عليهم السلام أصولاً واضحة للمعالجة: حفظ النظر، واجتناب الإسراف، ومحاسبة النفس، واغتنام العمر، وإغلاق مقدمات الفتنة. ولا تعني المعالجة رفض التقنية، بل استعادة الإنسان لسيادته عليها. فالنجاح الحقيقي لا يقاس بعدد التطبيقات المحذوفة، وإنما بقدرة الإنسان على أن يضع هاتفه جانباً حين يدعو الواجب، وأن يدخل الصلاة بقلب أهدأ، ويحفظ بصره، ويجعل وقته طريقاً إلى البناء والكمال لا مادة للاستهلاك.



الهشاشة الاقتصادية العراقية من منظور اقتصادي وتخطيطي عمري

ثروة نفطية ضخمة .. واقتصاد بلا وسادة حماية



تركي عامر تايه عبدالله الزيدي



العراق
ثروة كبيرة
... وهشاشة
أعمق

أرقام تكشف حجم الاعتماد على النفط (2025)



من صادرات
السلع



من إيرادات
الحكومة



من الناتج المحلي
الإجمالي الحقيقي



مليار دولار
قيمة صادرات
العراق من النفط الخام

احتياطات مهمة .. لكنها ليست حلاً شاملاً



مليار دولار
احتياطات البنك المركزي
في نهاية 2024



تغطي أكثر من
من الواردات

الاحتياطات تحمي الاستقرار النقدي
ولا تعوض انخفاض الإيرادات النفطية بشكل مستدام

لماذا يعاني الاقتصاد العراقي من الهشاشة؟



الاعتماد المفرط
على النفط



ضعف القاعدة
الإنتاجية والتصنيعية



محدودية الإيرادات
غير النفطية



ارتفاع النفقات الجارية
وخاصة الرواتب والتقاعد



ممرات تصدير محدودة
ومخاطر جيوسياسية عالية



تركيز الأنشطة الاقتصادية
في مدن محدودة

سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة



دولاراً
للبرميل



دولاراً
للبرميل



ارتفاع الالتزامات المالية جعل الاقتصاد
أكثر حساسية لتقلبات أسعار النفط

القطاع العام .. صمام اجتماعي مكلف



من الناتج المحلي
الإجمالي في 2024



من الناتج المحلي
الإجمالي في 2025

قد تتجاوز فاتورة الرواتب والتقاعد
50% من إجمالي الإنفاق الحكومي
بجلول نهاية العقد إذا استمرت الاتجاهات الحالية

ممرات تصدير النفط .. الفرص والتحديات



تركيا
(جيهان)



سوريا
(باناس)



الأردن
(العقبة)



أثر الهشاشة على المواطن والمدن



تأخير المشاريع الخدمية
والبنية التحتية



محدودية فرص العمل
في القطاع الخاص



ضغط متزايد على الإسكان
والخدمات الحضرية



تذبذب الاستقرار المالي
وتراجع الاستثمار



اتساع الفوارق المكانية
بين المدن والمناطق

نحو اقتصاد أكثر مرونة .. ماذا نحتاج؟



إنشاء صندوق استقرار مالي
مستقل بقواعد واضحة



تنويع الاقتصاد وتعزيز الزراعة
والصناعة والخدمات



تقوية القطاع الخاص
وخلق بيئة استثمارية جاذبة



تطوير ممرات التصدير والموانئ
وتعدد البدائل اللوجستية



تخطيط حضري متوازن يربط
التنمية الاقتصادية بالمدن والمناطق

من الصدمة إلى الأزمة .. سلسلة التأثير



اضطراب
في ممر بحري
أو توقف خط أنابيب



تراجع الصادرات
النفطية وإيرادات
الدولة



ضغط على
الموازنة والسيولة
والاستثمار



تأثير مباشر على
الخدمات والوظائف
والمواطن

الخلاصة

الهشاشة الاقتصادية العراقية ليست قدراً محتوماً، بل نتيجة بنية ريعية غير متوازنة. الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة، مقترن بتخطيط حضري متكامل، هو الطريق نحو استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة للعراق.

الهشاشة الاقتصادية العراقية من منظور اقتصادي وتخطيطي عمراي

تركي عامر تايه عبدالله الزيدي

تطوير الشبكة الداخلية التي تربط الجنوب بالشمال. وهنا يظهر «التكرار الاستراتيجي»: لا يكفي طريق ناجح، بل يجب وجود بديل يعمل حين يفشل الأول.

ماذا نتعلم من التجارب الدولية؟

تقدم الزويج وتشيلي مثالين. قوة النموذج الزويجي في الفصل بين الإيراد النفطي والإنفاق المباشر، بحيث لا يتحول ارتفاع أسعار النفط إلى التزام دائم في الموازنة. أما تشيلي فبنت قواعد مالية تقلل ارتباط الإنفاق الحكومي بسعر النحاس الآتي، وتستخدم فوائض السنوات الجيدة لبناء احتياطات يمكن استخدامها عند الهبوط. والدرس للعراق ليس نسخ التجربتين حرفياً، بل منع سعر النفط اليوم من تحديد مستوى الإنفاق الدائم غداً.

نحو وسادة عراقية حقيقية

بناء المرونة يحتاج إلى أربعة مسارات متوازية. أولاً، مالية إنشاء صندوق استقرار بقواعد قانونية صارمة للإيداع والسحب، واعتماد سعر نفط محافظ في الموازنة. ثانياً، لوجستية بناء شبكة متعددة للموانئ والأنابيب والسكك والطرق، بحيث لا يؤدي تعطل مسار واحد إلى شلل التصدير والتجارة. ثالثاً، إنتاجية تحويل النفط من غاية إلى مدخل للصناعات البتروكيميائية والأسمدة والصناعات الكيماوية، وربط الموانئ والممرات بمناطق صناعية ومراكز إنتاج. ورابعاً، مؤسسية حماية هذه الأدوات من القرارات القصيرة الأجل. فالصندوق الذي يمكن تفرغه عند أول عجز ليس صندوق استقرار والميناء غير المرتبط بالصناعة يبقى بنية نقل، وخط الأنابيب بلا إطار قانوني وتشغيلي واضح لا يصبح بديلاً استراتيجياً.

الخاتمة

الاقتصاد العراقي يشبه سيارة محرك هائل ومنظومة امتصاص صدمات ضعيفة. النفط منحه الإيرادات، لكنه لم يمنح تلقائياً المرونة. والاحتياطات منحه قدرة على حماية الاستقرار النقدي، لكنها لا تعوض اقتصاداً متنوعاً أو صندوقاً مالياً مستقراً. ومضيق هرمز ليس سبب الهشاشة، بل الاختبار الذي يكشفها. فالمشكلة ليست أن الممر قد يتعطل، بل أن تعطله يستطيع التأثير في مورد يمول جزءاً كبيراً من الدولة. ولهذا يجب أن تتحول «الوسادة الماصة للصدمات» من مجاز إلى سياسة عامة: صندوق استقرار يحمي الموازنة، واحتياطات تحمي العملة، وخطوط متعددة تحمي التصدير، وصناعة وزراعة تحمي الإنتاج، وقطاع خاص يحمي سوق العمل، وتخطيط إقليمي يمنع المدن من التحول إلى رهاثن لوظيفة واحدة. الدولة المرنة ليست التي لا تتعرض للصدمات، بل التي تستطيع امتصاصها من دون أن تتحول كل أزمة خارجية إلى أزمة مالية، وكل أزمة مالية إلى توقف للمشاريع، وكل توقف إلى أزمة اجتماعية وحضرية. عندها فقط تتحول الثروة النفطية من مصدر للهشاشة إلى قاعدة لبناء الاستقرار والمرونة.

فتتجه عملية التكيف غالباً إلى تأجيل المشاريع الاستثمارية. وهكذا تتحول الأزمة النفطية إلى مشاريع متوقفة وفرص عمل ضائعة وأزمة اجتماعية.

الصناعة والزراعة: طبقة الحماية الغائبة

لا يمكن تحميل النفط مسؤولية تمويل الدولة والاقتصاد معاً، ثم الاستغراب من هشاشة العراق أمام أي اضطراب يصيبه. البديل هو بناء قطاعات تنتج الدخل والعمل والسلع خارج دورة الربح. لكن الزراعة ما تزال محدودة قياساً بإمكانات العراق، وتواجه شح المياه وضعف الإنتاجية. كما أن الصناعة التحويلية لم تصبح بعد قاعدة تصديرية وتوظيفية توازن الثقل النفطي. والتنوع هنا لا يعني التخلي عن النفط، بل استخدامه لتمويل الانتقال إلى اقتصاد أوسع.

هرمز: حين تصبح الجغرافيا مخاطرة مالية

تكشف أزمة مضيق هرمز المعنى العملي لهذه الهشاشة. فالعراق يعتمد بدرجة كبيرة على موانئه الجنوبية، ومن ثم على الخليج والمضيق، في تصدير الجزء الأكبر من نفطه. وبحسب النص، كشفت أزمة ٢٠٢٦ مدى هذا الانكشاف، إذ تراجعت حركة الصادرات بشدة بالتزامن مع اضطراب الملاحة وارتفاع تكاليف التأمين وتسير الصدمة في سلسلة واضحة: تراجع الصادرات، فتنخفض الإيرادات، وتوسع فجوة الموازنة، بينما تستمر النفقات الأساسية. بعدها تتباطأ المشاريع العامة، وتنخفض تدفقات العملة الأجنبية، وترتفع كلفة التجارة والشحن، ثم تظهر ضغوط الأسعار والنشاط. هكذا تنتقل الأزمة من المضيق إلى الناقلة، ومن الناقلة إلى الموازنة، ومن الموازنة إلى المشروع، ومن المشروع إلى المدينة والأسرة.

التخطيط الإقليمي جزء من الحل

الهشاشة الاقتصادية ليست موزعة بالتساوي جغرافياً. فالبصرة تجمع حقول النفط والموانئ والصناعات المرتبطة بالطاقة والخدمات اللوجستية ضمن حيز اقتصادي واحد. وهذا يمنح الجنوب أهمية استثنائية، لكنه يركز فيه نسبة مرتفعة من المخاطر الوطنية. ولا يكفي تطوير البصرة باعتبارها «عاصمة النفط». المطلوب تحويلها، مع الفاو، إلى إقليم اقتصادي متعدد الوظائف يجمع البتروكيميائيات والصناعة التحويلية والخدمات البحرية واللوجستية والتجارة. فالمدنية أحادية الوظيفة تشبه الاقتصاد أحادي المورد: إذا تعثر النشاط الرئيسي، انتقلت الصدمة إلى العمالة والدخل والاستثمار المحلي.

الفاو وطريق التنمية: علاج للهشاشة اللوجستية

يجب التمييز بين هشاشة صادرات النفط وهشاشة التجارة. فميناء الفاو وطريق التنمية يمكن أن يخففا جزءاً من الهشاشة اللوجستية ويعززا موقع العراق التجاري، لكن الفاو يقع هو الآخر على الخليج، ولذلك لا يشكل منفذاً نفطياً مستقلاً عن مخاطر هرمز. أما تنويع تصدير النفط فيحتاج إلى خطوط برية بديلة، مثل المسارات الشمالية والمتوسطة، مع

تخيل جسداً فقد معظم الطبقات التي تحمي أعضائه من الصدمات؛ عندها يصبح احتكاك محدود أو سقوط عابر كافياً لإحداث أذى كبير. بهذه الصورة يمكن تقريب حال الاقتصاد العراقي: اقتصاد غني بالنفط والموارد، لكنه ما يزال ضعيفاً في تنوع مصادر الدخل، وبدائل التصدير، والقاعدة الإنتاجية، وأدوات الادخار والاستقرار المالي. المشكلة ليست في أن العراق يفتقر إلى الثروة، بل في أن موارده الأقوى لم يتحول بعد إلى منظومة متكاملة تمتص الصدمات. ففي عام ٢٠٢٥، ووفق الأرقام الواردة في النص، مثل النفط نحو ٥٣٪ من الناتج المحلي الحقيقي، و٨٨٪ من إيرادات الحكومة، و٩١٪ من صادرات السلع. وهكذا أصبح النفط العمود الذي يستند إليه جانب واسع من مالية الدولة وتجاريتها الخارجية. ولهذا يكفي اضطراب في ممر بحري، أو توقف خط أنابيب، أو ارتفاع مفاجئ في كلفة الشحن والتأمين، حتى تنتقل الصدمة من الجغرافيا إلى النفط، ثم إلى الموازنة والاستثمار، ومنها إلى المدن وسوق العمل والمواطن.

ما المقصود بالوسادة الماصة للصدمات؟

في الهندسة، لا يمنع نظام امتصاص الصدمات الطريق من أن يكون وعراً، لكنه يخفف انتقال الاهتزاز إلى الهيكل. وينطبق المنطق نفسه على الاقتصاد. فالإقتصاد المرن لا يمنع حرباً أو إغلاق مضيق أو انهيار سعر سلعة، لكنه يمنع انتقال الصدمة كاملة إلى الرواتب والخدمات والاستثمار والتوظيف. وتتكون هذه الوسادة من صندوق استقرار أو صندوق سيادي، واحتياطات أجنبية كافية، واقتصاد متنوع، وقطاع خاص منتج، وبنية لوجستية متعددة. يمتلك العراق بعض هذه العناصر، لكنه لا يجمعها حتى الآن في منظومة واحدة. فقد بلغت احتياطات البنك المركزي نحو ١٠٠,٣ مليار دولار في نهاية ٢٠٢٤. لكن الاحتياطات ليست صندوقاً لتمويل العجز الدائم، ووظيفتها حماية الاستقرار النقدي والمدفوعات الخارجية.

الربيع النفطي وفخ الإنفاق الدائم

لا تكمن مشكلة الربيع في وجود النفط، بل في الطريقة التي يعيد بها تشكيل سلوك الدولة. فحين يمول الحكومة معظم نفقاتها من مورد خارجي ضخم، تراجع الحاجة إلى بناء قاعدة ضريبية واسعة، ويتضخم القطاع العام، ويصبح الاقتصاد أكثر حساسية لدورة أسعار النفط. وقد ارتفع، بحسب تقديرات صندوق النقد الواردة في النص، سعر النفط اللازم لمعادلة الموازنة من نحو ٥٤ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٠ إلى قرابة ٨٤ دولاراً في ٢٠٢٤. نتيجة اتساع الالتزامات الجارية. كما تحولت الرواتب والتقاعد إلى صمام اجتماعي شديد الكلفة. فعندما تنخفض الإيرادات لا تستطيع الحكومة تقليص هذه الالتزامات بسرعة،



قراءة في المنطق الكامن وراء "الأخبار"

تحولات بنيوية في المثلث:

نتنياهوو - الإدارة الأمريكية - المشهد الإقليمي



د. محمد خليل مصلاح



ليست الأخبار مجرد أحداث متفرقة.. بل حلقات في استراتيجية أوسع لإعادة تشكيل المنطقة.

1 نتنياهو "العجز المزدوج" يتعمق

المذبحة السياسية في الليكود



الهروب إلى الأمام بالتصعيد الشامل

- 1 اغتياالات المستمرة رغم طلب كوشنر رسالة للجمهور: "أنا الرجل القوي الوحيد"
- 2 رفض الانسحاب قبل "نزع السلاح" شرط مستحيل يبرر البقاء العسكري
- 3 بن غفير ونقل السيادة في الضفة استرضاء لليمين المتطرف

العجز المزدوج:
عاجز عن الانتصار.. عاجز عن البقاء

2 مجلس السلام من الغطاء الإعلامي إلى آلية التجميد

"مجلس السلام هو غطاء إعلامي لتجميد الوضع وتفريغ القضية الفلسطينية من السيادة.."



اجتماع نتنياهو - كوشنر - ملادوف - بلير

ظاهرة إنساني.. باطنه استراتيجي

إعادة تأهيل البنية التحتية للصحة
ذريعة للسيادة، من يدبر البنية التحتية يدبر المكان.

نزع السلاح قبل أي إعادة إعمار
شرط استحالة بنيوية يبرر عدم الحل.

الصحة العامة
ربط صحة غزة بصحة "إسرائيل" يعني تذيب السيادة.

الخلاف مع كوشنر: "الاستعراض" مقابل "التجميد"

منطق نتنياهو "الاستعراض"
"يحتاج للصيغ العسكرية للبقاء."

منطق كوشنر التجميد
"نريد هدوءاً نسبياً. لإدارة الملف."

3 فائض القوة المعطل الأمريكي

ترايب: "لا نتدخل... لكن ربما نتدخل"



يستحسن ألا تهاجم إسرائيل في غزة، لأن حماس وافقت على التخلي عن سلاحها."

القوة

✓ أدوات الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي

الإعاقبة

✓ خشي التكلفة السياسية الداخلية
✓ الاعتماد على نتنياهو
✓ تفصيل الفموض الاستراتيجي

ب سلام القوة هو استمرار الحرب الباردة

لا تفاوض حقيقي، بل إملاء بالقوة. التخلي عن السلاح ليس اتفاق سلام، بل استسلام منقوص تحت الإبقاء على الحصار.

4 الضفة الغربية.. "الضم الإداري" يتقدم



بن غفير ونقل صلاحيات إنفاذ القانون
نقل الصلاحيات من الجيش إلى الشرطة الإسرائيلية هو "ضم إداري" بسبق الضم السياسي.



توسيع المستوطنات



"قانون الضم" المعلن من قبل الكنيست



إسقاط مصطلح "الاحتلال" من الخطاب الرسمي

استراتيجية التجميد الشاملة

المحور	الهدف	الأداة
غزة	تفريغ القطاع من السيادة	الانسحاب المرفوض + الاغتيالات + إدارة البنية التحتية
الضفة	الضم الإداري - السياسي	نقل الصلاحيات + التوسع الاستيطاني
السياسة الداخلية	بقاء نتنياهو	التصعيد العسكري ك استعراض بقائي
العلاقة مع أمريكا	الحفاظ على "الغموض الاستراتيجي"	ترايب بتبني "عدم التدخل" الظاهري

السيناريوهات المحتملة

- تصعيد إقليمي**
اتساع رقعة الصراع
فشل فشل التجميد
- تجميد طويل الأمد**
بقاء الوضع القائم
مع إدارة دولية شكلية
- تسوية مشروطة**
مقابل نزع السلاح
وإعادة الإعمار

السؤال الاستراتيجي

هل يستطيع نتنياهو أن يحول "التجميد" إلى "أمر واقع دائم؟"

الجواب يعتمد على قدرة المقاومة على منع الاستقرار، إذا ففرض التجميد فقد يكون "نصراً" بنيوياً، لنتنياهوو، أما إذا استمر الردع بالإنهاك فسيصبح "فخ" استنزاف

الاستنتاج النهائي

- نتنياهوو لا يفكر بمنطق الاستقرار بل هندسة "اليوم التالي".
- التجميد السياسي هو استراتيجية بقاء لا حل سياسي.
- كل حكومة مقبلة ستواجه ألغاما سياسية وأمنية واقتصادية يضعها نتنياهو اليوم.

قراءة في المنطق الكامن وراء "الأخبار" تحولات بنيوية في المثلث: نتياهو - الإدارة الأمريكية - المشهد الإقليمي

د. محمد خليل مصلح

تتسارع التطورات السياسية والعسكرية في المشهد الإسرائيلي بصورة تكشف عن أزمة مركبة يعيشها رئيس الوزراء بنيامين نتياهو، إذ تتداخل حسابات الحرب مع الانتخابات، وتشابك أزمة غزة مع تطورات الضفة الغربية، فيما تتحرك الإدارة الأمريكية ضمن مساحة تجمع بين الضغط والدعم والغموض الاستراتيجي. ومن هنا يمكن قراءة المرحلة الراهنة من خلال مجموعة من المحاور التي تكشف اتجاهات متصاعدة نحو «التجميد الشامل» بدلاً من الوصول إلى تسوية نهائية.

المحور الأول: نتياهو و«العجز المزدوج»

تظهر الأزمة الداخلية في حزب الليكود بصورة لافتة، إذ يتنافس ٣٤ مرشحاً على ١٧ مقعداً في حزب يفترض أنه «حزب الزعيم». وهذا ليس مجرد تنافس داخلي تقليدي، بل يعكس تراجعاً في آلية القيادة الشخصية التي حكم بها نتياهو الحزب لسنوات طويلة. فالحزب الذي كان يتحرك تحت سيطرة سياسية شبه مطلقة بدأ يتحول إلى ساحة مفتوحة لصراع المواقع والمصالح. وتزداد دلالة المشهد مع استطلاعات الرأي التي تظهر تعادل الليكود مع حزب «بشار» عند ٢٣ مقعداً لكل منهما. وهنا يتجلى مفهوم «العجز المزدوج» بأوضح صورة: نتياهو عاجز عن إنهاء حرب غزة بانتصار حاسم يستطيع تقديمه إلى جمهوره، وفي الوقت نفسه يواجه خطر فقدان السيطرة على جزء من قاعدته الانتخابية. ولذلك يصبح الهروب إلى الأمام عبر التصعيد أحد الخيارات المتاحة أمامه. فهو لا يستطيع التراجع بسهولة في ظل المحاكمات والاحتجاجات والضغط الداخلية، كما لا يستطيع إعلان انتصار واضح في ظل الاستنزاف واستمرار المقاومة والكلفة البشرية والعسكرية. ومن هنا يمكن تفسير التوازن بين استمرار الاغتيالات، ورفض الانسحاب قبل «نزع السلاح»، والتحرك المتصاعد في الضفة الغربية. فالاغتيالات تقدم نتياهو أمام جمهوره باعتباره «الرجل القوي»، بينما يتحول شرط نزع السلاح إلى أساس لتبرير استمرار الوجود العسكري، في حين تخدم سياسات بن غفير في الضفة عملية استقطاب اليمين المتطرف والمستوطنين حول الحكومة.

المحور الثاني: «مجلس السلام» من الغطاء

الإعلامي إلى آلية التجميد

سبق أن ظهر «مجلس السلام» بوصفه غطاءً إعلامياً يمكن أن يؤدي عملياً إلى تجميد الوضع الفلسطيني وإفراغ القضية من مضمونها السيادي. غير أن اجتماع نتياهو وكوشنر وملادينوف وبلير يكشف أن هذه الآلية بدأت تتجاوز الإطار الإعلامي إلى ترتيبات أكثر عمقاً. فالحديث عن إعادة تأهيل البنية التحتية للصرف الصحي يبدو في ظاهره عملاً إنسانياً، لكنه يحمل في داخله بعداً سياسياً واستراتيجياً؛

لأن الجهة التي تتولى إدارة البنية التحتية الأساسية تصبح صاحبة تأثير مباشر في إدارة المكان. أما تشكيل فريق عمل أول لنزع السلاح، وربط إعادة الإعمار بتسليم حماس سلاحها، فإنه يجعل نزع السلاح شرطاً سابقاً لأي تقدم. وإذا كان هذا الشرط غير قابل للتحقق وفق موازين الصراع الحالية، فإنه يتحول من وسيلة للحل إلى وسيلة لتبرير استمرار عدم الحل. ويأتي فريق العمل الثاني المتعلق بالصحة العامة ليضيف بعداً آخر، إذ إن ربط الصحة العامة في غزة بالأمن الصحي الإسرائيلي يمكن أن يدفع باتجاه دمج إدارة بعض الملفات المدنية ضمن منظومة رقابة أوسع، مما يضعف مفهوم الإدارة الفلسطينية المستقلة.

الخلاف بين كوشنر ونتياهو

يكشف الخلاف بشأن الاغتيالات عن تناقض بين منطقتين مختلفتين. الأول هو منطق كوشنر، الذي يسعى إلى نوع من التجميد والهدوء النسبي يسمح بإدارة الملف ضمن ترتيبات سياسية وأمنية طويلة الأمد. أما الثاني فهو منطق نتياهو، الذي يحتاج إلى استمرار «الاستعراض العسكري» للحفاظ على صورته السياسية أمام جمهوره. وفق هذا المنطق، لا يصبح الاغتيال مجرد ضرورة عسكرية، بل يمكن أن يتحول إلى ضرورة سياسية مرتبطة بالبقاء. فكل عملية عسكرية ناجحة تستطيع أن تتحول إلى مادة دعائية تقدم نتياهو بوصفه القائد القادر على فرض القوة وعدم التراجع.

المحور الثالث: «فائض القوة المعطل» الأمريكي

يتجسد مفهوم «فائض القوة المعطل» في موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من التطورات الإسرائيلية، فالولايات المتحدة تمتلك أدوات واسعة للضغط السياسي والعسكري والاقتصادي على إسرائيل، لكنها لا تستخدمها بصورة كاملة. ويرتبط ذلك بجملة من العوامل، منها الحسابات السياسية الداخلية الأمريكية، وتأثير اللوبي الإسرائيلي والكنائس الإنجيلية، فضلاً عن اعتماد واشنطن على نتياهو بوصفه أداة لتنفيذ ما يمكن وصفه بـ«سلام القوة» في المنطقة. كما يفضل ترامب الغموض بوصفه أداة سياسية، فيعلن عدم التدخل في بعض الملفات، لكنه يترك الباب مفتوحاً أمام تدخل محتمل عند الحاجة. ويظهر منطق «سلام القوة» أيضاً في الحديث عن ضرورة امتناع إسرائيل عن الهجوم في غزة مقابل قبول حماس التخلي عن سلاحها. فالتسوية هنا لا تقوم على تفاوض متوازن بقدر ما تقوم على فرض شروط القوة، بحيث يصبح نزع السلاح مدخلاً لترتيبات جديدة مع استمرار عناصر الحصار والسيطرة والقدرة على تنفيذ العمليات العسكرية.

المحور الرابع: الضفة الغربية و«الضم الإداري»

في الضفة الغربية، تتقدم خطوات يمكن وصفها بـ«الضم الإداري»^{**}، ولا سيما مع نقل صلاحيات إنفاذ القانون من الجيش إلى الشرطة الإسرائيلية. وتحمل هذه الخطوة دلالة استراتيجية مهمة؛ فالجيش يمثل، من الناحية العملية، سلطة عسكرية مرتبطة بواقع احتلال مؤقت، بينما تمثل الشرطة مؤسسة مدنية تعمل وفق منطق السيادة الداخلية الدائمة.

وبذلك يؤدي نقل الصلاحيات تدريجياً إلى تحويل التعامل مع الضفة الغربية من منطق الأرض الخاضعة لإدارة عسكرية إلى منطق الأرض التي تخضع لمؤسسات الدولة الإسرائيلية. ويأتي ذلك بالتوازي مع توسيع المستوطنات، والحديث المتصاعد عن قوانين الضم، ومحاولات ترسيخ واقع سياسي وإداري جديد في الضفة.

استراتيجية «التجميد الشامل»

عند جمع هذه المحاور معاً تظهر ملامح استراتيجية واسعة تقوم على تجميد الملفات بدلاً من حلها. في غزة، يتمثل الهدف في إبقاء القطاع داخل دائرة السيطرة من خلال رفض الانسحاب، واستمرار الاغتيالات، وربط إعادة الإعمار بنزع السلاح وإدارة البنية التحتية. وفي الضفة الغربية، يتقدم الضم الإداري والسياسي عبر نقل الصلاحيات والتوسع الاستيطاني، أما في الداخل الإسرائيلي، فيصبح التصعيد العسكري وسيلة لتثبيت موقع نتياهو وإعادة تجميع اليمين حوله. وفي العلاقة مع الولايات المتحدة يستمر الغموض الاستراتيجي، حيث تتبنى إدارة ترامب ظاهرياً سياسة عدم التدخل، مع الحفاظ على أدوات التأثير والدعم.

هل يتحول التجميد إلى أمر واقع؟

السؤال الاستراتيجي الأساسي هو: هل يستطيع نتياهو، وهو في حالة «عجز مزدوج»، تحويل التجميد إلى أمر واقع دائم؟ وفق منطق «واقعية العجز»، قد يتمكن من تحقيق ذلك إذا نجح في إبقاء غزة تحت السيطرة الإسرائيلية من دون العودة إلى حرب شاملة، ومنع أي قوة أخرى من امتلاك قدرة سياسية أو عسكرية مستقلة داخل القطاع. عندها لا يكون قد حقق نصراً تقليدياً، لكنه يكون قد حقق ما يمكن وصفه بـ«النصر البنيوي»: فهو لا يملك غزة بصورة كاملة، لكنه يمنع الآخرين من امتلاكها أو إدارة مستقبلها بصورة مستقلة. غير أن هذه الاستراتيجية تحمل خطراً أساسياً؛ فإذا واجهها الطرف المقابل بعقيدة تقوم على الردع بالإنهاك بدلاً من الصبر الاستراتيجي، فإن التجميد قد يتحول من استراتيجية للبقاء إلى فخ استنزاف طويل الأمد. وتزداد المسألة تعقيداً لأن نتياهو لا يفكر في اللحظة الحالية وحدها، بل يعمل أيضاً على هندسة اليوم التالي لما بعد الانتخابات. ففي أسوأ السيناريوهات بالنسبة إليه، أي في حالة سقوطه، يمكن أن يترك وراءه واقعاً سياسياً وأميناً شديد التعقيد، يشبه زرع الألغام أمام أي حكومة تأتي بعده. وبذلك تصبح القضية أكبر من مستقبل نتياهو الشخصي؛ فهي تتعلق بإنتاج واقع جديد في غزة والضفة والعلاقة مع واشنطن، يصعب على أي حكومة لاحقة التراجع عنه من دون تحمل تكلفة سياسية وأمنية كبيرة. إن «التجميد» في هذه الحالة لا يمثل غياب الاستراتيجية، بل قد يصبح هو الاستراتيجية نفسها: إبقاء الملفات بلا حل نهائي، وإدارة الصراع بدلاً من إنهائه، وتحويل الزمن إلى أداة لتثبيت الوقائع على الأرض.



الحصار الاقتصادي على إيران

واشنطن تفتح جبهة جديدة في مواجهة طهران

عقوبات أوسع .. ضغوط أكبر .. وأسئلة مفتوحة حول مستقبل الصراع



إبراهيم الدهش

ما الذي تفعله واشنطن الآن؟

- تشديد العقوبات على الاقتصاد الإيراني
- توسيع نطاق العقوبات ليشمل الدول والشركات المتعاملة مع طهران
- الاستعداد لإجراءات جديدة للعقوبات الثانوية
- دفع الدول إلى قطع علاقاتها التجارية مع إيران أو مواجهة خطر فقدان الوصول إلى النظام المالي القائم على الدولار



صراع يتجاوز الحدود الاقتصادية إلى توازنات إقليمية وعالمية

أهداف واشنطن

- إضعاف الاقتصاد الإيراني ودفعه لتقديم تنازلات
- معاينة البيئة الاقتصادية المحيطة بإيران
- تقليص صادرات النفط الإيراني إلى أدنى مستوى
- زيادة العزلة الدولية لطهران
- استخدام النظام المالي العالمي كسلاح جيوسياسي

انهيار العملة الإيرانية



اتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق يعكس حجم الاختلال في الاقتصاد الإيراني.

ترجع صادرات النفط إلى الصين



تشديد الإجراءات الأمريكية والقيود على السفن والموانئ أدى إلى انخفاض ملحوظ في الشحنات.

مضيق هرمز .. ورقة الضغط المتبادلة



- المضيق شريان أساسي لتجارة الطاقة العالمية
- أي اضطراب في الملاحة يرفع أسعار النفط والغاز
- واشنطن تضغط على صادرات إيران
- طهران تملك أوراقاً أمنية يمكن أن ترفع كلفة التصعيد

الانعكاسات على الداخل الإيراني

- ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية
- تراجع النشاط الاقتصادي
- ضغوط علي قطاعات الإنتاج والاستيراد
- تدهور القدرة الشرائية للمواطنين
- اتساع الاقتصاد غير الرسمي وشبكات التهريب

دور الصين .. الحلقة الأكثر حساسية

- المشتري الأكبر للنفط الإيراني
- ترفض العقوبات الأمريكية الأحادية
- مصلحتها الاقتصادية مع إيران ليست هامشية
- قد تواجه ضغوطاً أمريكية متزايدة
- تراجع الشحنات لا يعني نهاية التعاون

المعادلة الصعبة



السيناريوهات المحتملة

- تزايد الضغط الاقتصادي**
مزيد من العقوبات وتراجع الصادرات
- مفاوضات مشروطة**
تقديم تنازلات مقابل تخفيف العقوبات
- تصعيد إقليمي**
اضطراب في الملاحة وارتفاع أسعار النفط
- استمرار المواجهة**
اقتصاد مواز وتحالفات أوسع مع الشرق

خلاصة

- العقوبات أداة ضغط قوية لكنها لا تضمن تحقيق الهدف السياسي وحده.
- الاقتصاد الإيراني يواجه تحديات عميقة لكن لا يزال يمتلك أوراق صمود.
- الصراع أصبح متعدد الأطراف ويتجاوز العلاقة الثنائية الأمريكية - الإيرانية.
- مستقبل الأزمة مرتبط بموقف الصين وتطورات أسواق الطاقة.



الاقتصاد ساحة الصراع الجديدة .. والنتائج ستتجاوز إيران إلى العالم بأسره

الحصار الاقتصادي على إيران .. واشنطن تفتح جبهة جديدة في مواجهة طهران

ابراهيم الدهش

العدد المئة والخامس عشر

العدد المئة والخامس عشر

تدخل المواجهة الأمريكية - الإيرانية مرحلة جديدة تبدو فيها الجبهة الاقتصادية أكثر سخونة من أي وقت مضى، بعدما اتجهت واشنطن إلى تشديد الخناق على الاقتصاد الإيراني وتوسيع نطاق العقوبات، بحيث لا تقتصر على المؤسسات الإيرانية، بل تمتد إلى الشركات والدول والجهات التي تواصل التعامل التجاري والمالي مع طهران. وفي أحدث تطورات هذا الملف، تستعد وزارة الخزانة الأمريكية، وفق المعطيات الواردة، لاتخاذ إجراءات توسع نطاق العقوبات الثانوية، في محاولة لدفع الأطراف الدولية إلى الاختيار بين استمرار علاقاتها الاقتصادية مع إيران أو المحافظة على وصولها إلى النظام المالي القائم على الدولار. وقد وُصفت هذه الحملة بأنها بمثابة «إنزال اقتصادي»، في إشارة إلى حجم الضغط الذي تسعى واشنطن إلى فرضه. ولا تأتي هذه الخطوة في فراغ، فالأزمة الإيرانية لم تعد محصورة في النفط والمصارف والطاقة، بل أصبحت مرتبطة بالملاحقة في الخليج ومضيق هرمز، وشبكات الشحن الدولية، وأسواق النفط، فضلاً عن التنافس الأمريكي - الصيني الذي تحول إلى أحد المفاتيح الأساسية لفهم مستقبل العقوبات. فالولايات المتحدة تدرك أن قدرتها على إضعاف الاقتصاد الإيراني لا تعتمد فقط على العقوبات المفروضة داخل إيران، وإنما على مدى قدرتها على إغلاق المنافذ التي تستخدمها طهران للوصول إلى الأسواق العالمية، وفي مقدمتها الصين.

العملة الإيرانية تحت الضغط

تظهر آثار الضغط الاقتصادي بصورة واضحة في سوق الصرف. فبحسب الأرقام الواردة في المادة، سجل الريال الإيراني في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢٦ مستوى منخفضاً جديداً بلغ نحو ٢,٠٢ مليون ريال مقابل الدولار في السوق. ويعكس هذا التراجع ضغوطاً متزايدة على الاقتصاد، من بينها التضخم، وانخفاض القوة الشرائية، وصعوبة تأمين النقد الأجنبي، وارتفاع كلفة الاستيراد. ولا تتوقف المشكلة عند سعر الصرف، بل تمتد إلى أسعار السلع الأساسية والنشاط الإنتاجي وقدرة الشركات على الوصول إلى المواد الأولية والأسواق الخارجية. وهنا تتحول العقوبات من أداة موجهة إلى الدولة ومؤسساتها إلى عامل يؤثر مباشرة في الحياة اليومية للمواطن. ولهذا تكتسب الحرب الاقتصادية حساسية اجتماعية وسياسية إضافية، لأن استمرار انخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى تآكل الدخل والمخدرات، حتى من دون حدوث انهيار اقتصادي شامل.

من معاقبة إيران إلى معاقبة شبكة

التعامل معها

لا تنظر واشنطن إلى العقوبات بوصفها غاية نهائية، بل باعتبارها وسيلة لدفع طهران إلى

تقديم تنازلات في ملفات سياسية وأمنية متعددة. ومن هنا تأتي أهمية العقوبات الثانوية، التي تنقل الاستراتيجية من معاقبة إيران نفسها إلى معاقبة البيئة الاقتصادية التي تساعد على استمرار. ومعنى آخر، تسعى الولايات المتحدة إلى رفع كلفة التعامل مع إيران إلى مستوى يجعل الشركات والدول ترى أن استمرار هذه العلاقة أخطر اقتصادياً من التخلي عنها. لكن هذا النهج يواجه تحدياً رئيسياً يتمثل في الصين.

الصين والعقدة الأساسية

ظلت الصين خلال السنوات الماضية من أكبر مستوردي النفط الإيراني، واستطاعت طهران المحافظة على تدفقات نفطية إليها رغم العقوبات من خلال شبكات شحن ووسطاء وترتيبات مالية مختلفة. وتشير الأرقام الواردة في النص إلى انخفاض الشحنات الإيرانية المتجهة إلى الصين إلى نحو ٥٣٤ ألف برميل يومياً في أغسطس، مقارنة بنحو ٨٢٣ ألف برميل يومياً في يوليو. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يشكل ضغطاً إضافياً على الإيرادات الإيرانية. لكن في الوقت ذاته، فإن تشديد العقوبات على تجارة النفط مع الصين قد يفتح باباً لمواجهة اقتصادية أوسع بين واشنطن وبكين. فالصين ترفض العقوبات الأمريكية الأحادية، كما أن علاقاتها الاقتصادية مع إيران ترتبط بمصالح في الطاقة والتجارة والاستراتيجية الإقليمية. ولذلك فإن مدى نجاح سياسة الخنق الاقتصادي سيعتمد إلى حد كبير على استعداد بكين للاستجابة للضغوط أو الاستمرار في توفير منافذ مالية وتجارية لطهران. وهنا تصبح المواجهة أوسع من علاقة ثنائية بين الولايات المتحدة وإيران، لأنها تشمل الصين وروسيا ودول الخليج وشركات الشحن والمؤسسات المالية الدولية.

مضيق هرمز وأسواق الطاقة

لا يمكن فصل الضغط الاقتصادي عن موقع إيران الجغرافي، ولا سيما علاقتها بمضيق هرمز الذي يمثل أحد أهم الممرات العالمية لتجارة الطاقة. وأي اضطراب واسع أو مستمر في حركة الملاحة قد ينعكس بسرعة على أسعار النفط والغاز وعلى الدول المستوردة للطاقة، وعلى حركة التجارة الدولية. وهكذا تجد واشنطن نفسها أمام معادلة دقيقة: فهي تريد تقليص صادرات النفط الإيرانية، لكن أي تصعيد يؤدي إلى اضطراب الملاحة قد يرفع أسعار الطاقة ويحمل الاقتصاد العالمي تكلفة إضافية. وقد انعكس التوتر، بحسب المادة، على حركة أسعار النفط التي تأثرت بتوقعات العقوبات الجديدة والمخاوف من اضطراب الإمدادات. ولذلك فإن أي تشديد إضافي على صادرات إيران قد تكون له تداعيات تتجاوز الاقتصاد الإيراني نفسه.

قدرة إيران على الصمود

رغم الضغوط الكبيرة، فإن إيران ليست دولة بلا أدوات. فقد راكمت خلال سنوات العقوبات خبرات في بناء قنوات بديلة للتجارة والشحن والتحويلات، كما طورت علاقات اقتصادية مع الصين وروسيا ودول أخرى. ولهذا تستطيع العقوبات إضعاف الاقتصاد ورفع تكلفة

النشاط التجاري، لكنها لا تضمن تلقائياً انهيار الدولة أو قبول القيادة الإيرانية بكل الشروط السياسية الأمريكية. وهنا تظهر المعضلة الأساسية في استراتيجية العقوبات: القدرة على إحداث الألم الاقتصادي لا تعني بالضرورة القدرة على تحقيق الهدف السياسي. فقد تدفع الضغوط طهران إلى التفاوض، لكنها قد تدفعها أيضاً إلى مزيد من التشدد، وإلى تعزيز علاقاتها مع القوى المنافسة للولايات المتحدة. كما أن استمرار العقوبات فترة طويلة قد يشجع على نمو اقتصاد مواز يعتمد على الوسطاء والعملات البديلة ومسارات التجارة غير التقليدية، وهو ما يمكن أن يقلل تدريجياً من فاعلية بعض أدوات الضغط.

البعد الإنساني للعقوبات

يبقى المواطن العادي الطرف الأكثر تعرضاً للآثار المباشرة للحرب الاقتصادية. فعندما تنهار العملة وترتفع أسعار الغذاء والدواء والمواد الأساسية، تتحول المواجهة بين الحكومات إلى عبء اجتماعي تتحمله الأسر. وحتى عندما تتضمن العقوبات استثناءات رسمية للمواد الإنسانية، فإن القيود المصرفية والشحن والتأمين والتحويلات قد تجعل الوصول إلى بعض السلع أكثر صعوبة وكلفة. ولهذا فإن تقييم العقوبات لا ينبغي أن يتوقف عند حجم الخسائر التي تلحق بالحكومة، بل يجب أن يشمل أيضاً أثرها الاجتماعي والإنساني على السكان.

هل تتحول المواجهة إلى أزمة دولية أوسع؟

الخطر الأكبر يكمن في اتساع نطاق العقوبات ليشمل شركات صينية كبرى أو مؤسسات مالية مرتبطة ببكين. ففي هذه الحالة يمكن أن يتحول الملف الإيراني إلى عنصر جديد في الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين. وبما أن البلدين يرتبطان بعلاقات تجارية ومالية هائلة، فإن أي مواجهة موسعة بينهما بسبب إيران قد تتجاوز تداعياتها حدود الشرق الأوسط. كما أن دول الخليج ستكون معنية مباشرة باستقرار الملاحة وأسعار النفط وأمن الممرات البحرية، ولذلك فإن أي حصار اقتصادي شامل أو تصعيد عسكري لن يبقى معزولاً عن اقتصادات المنطقة.

الخلاصة

تسعى واشنطن إلى بناء منظومة ضغط أكثر شمولاً تستهدف النفط والمال والشحن والتجارة والوسطاء والأطراف التي تتعامل مع إيران. وفي المقابل، تعمل طهران على المحافظة على منافذها الاقتصادية والاستفادة من علاقاتها مع الصين وروسيا وموقعها الجغرافي وأوراقها الإقليمية. ولذلك لم يعد السؤال الحقيقي هو ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الإيراني، فهي تمتلك أدوات مالية وتجارية واسعة، وإنما: هل تستطيع تحويل هذا الضغط إلى نتيجة سياسية من دون دفع المنطقة إلى مواجهة أكبر؟ فالعقوبات قد تضعف الاقتصاد، لكنها لا تسقط الدولة بالضرورة، والضغط قد يدفع إلى التفاوض، لكنه



إيران تقهر الجغرافيا الحتمية بطريق كاجاران



ماجد الشولي

“

الجغرافيا قد تفرض على الإنسان حدوده، لكنها لا تحتم مصيره. من يمتلك الإرادة والتكنولوجيا يستطيع تحويل العائق إلى فرصة.

”

من العائق الجغرافي ... إلى ممر استراتيجي يغير معادلات المنطقة



المدرسة الإمكانية في الجغرافيا

- إمكانات البيئة تمنح إمكانيات متعددة
- التكنولوجيا توسع الخيارات
- الإرادة السياسية تحدد المسار
- الجغرافيا أداة وليست قيداً

أهمية مشروع كاجاران

- اختصار المسافة وزمن النقل
- رفع كفاءة حركة الشحن والتراخيص
- تعزيز الاتصال بأرمينيا وجورجيا والبحر الأسود
- دعم الاقتصاد الإيراني والإقليمي

طريق كاجاران بالأرقام

- 7.2 كيلومتر طول النفق
- تقليل زمن النقل بشكل كبير
- تنفيذ بمشاركة شركات إيرانية متخصصة

أهداف إيران من المشروع

- تعزيز الاتصال بأرمينيا والقوقاز
- الحفاظ على منفذ بري مستقل
- الاندماج في ممر شمال-جنوب
- تقليل مخاطر العزلة والاختناق
- تعزيز القدرة التنافسية للترانزيت

مقارنة الممرات الإقليمية

ممر زنگزور (بدعم تركي - أذربيجاني)	طريق كاجاران (المسار الإيراني)
- يعزز الاتصال بين تركيا وآسيا الوسطى - قد يقلل من دور إيران - يبعد تشكيل التجارة في القوقاز - يخدم المصالح التركية والغربية	- يعزز الاتصال بإيران وأرمينيا - يربط ممر شمال-جنوب - يدعم الوصول إلى روسيا وأوروبا - يحافظ على الدور الإيراني في المنطقة

VS

البعد الجيوسياسي

الولايات المتحدة	روسيا	تركيا	إيران
تسعى لإعادة تشكيل ممرات التجارة والطاقة وتقليص دور إيران وروسيا الجنوبية	تحافظ على نفوذها في القوقاز وضمان الوصول إلى الأسواق الجنوبية	تعزز ممر زنگزور وتوسع الاتصال بالعالم التركي	تمنع تجاوزها وتطور بدائل مستقلة لضمان مصالحها

التحديات

- التضاريس الجبلية الوعرة
- التجاذبات الجيوسياسية
- الضغط الاقتصادي
- المنافسة الإقليمية والدولية

الفرص والأفاق

- تحويل الموقع الإيراني إلى عقدة نقل إقليمية
- جذب الاستثمارات والشركات الدولية
- تكامل مع موانئ الجنوب وشبكات السكك الحديدية
- تعزيز الشراكات مع أرمينيا وجورجيا وروسيا



طرق جديدة
مستقبل أوسع

الخلاصة

مشروع كاجاران ليس مجرد نفق، بل جزء من استراتيجية إيرانية أوسع لتطوير الجغرافيا وبناء شبكة نقل إقليمية متكاملة، بما يعزز الاقتصاد والأمن القومي ويمنح إيران دوراً لا يمكن تجاوزه في معادلة النقل الدولية.

“

من يملك
بطرق التجارة
يملك مفاتيح المستقبل.

”

إيران تقهر الجغرافيا الحتمية بطريق كاجاران

ماجد الشولي

العدد ١٥٠

العدد ١٥٠

لطالما بدت الجغرافيا، في الحسابات الاستراتيجية، قدراً لا يمكن تجاوزه. غير أن التاريخ يثبت أن الإنسان، حين يمتلك الإرادة والتكنولوجيا والقدرة على الاستثمار، يستطيع أن يحول الجغرافيا من قيد إلى أداة، ومن عائق إلى فرصة. ومن هنا تبرز إيران بوصفها نموذجاً واضحاً لما يمكن تسميته بقهر الجغرافيا وتطويعها، فهي لا تتعامل مع موقعها الجغرافي باعتباره معطى ثابتاً، بل تسعى إلى إعادة توظيفه بما يخدم مصالحها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، وبما يسمح لها، في الوقت نفسه، بإعادة تشكيل جزء من الجغرافيا السياسية للمنطقة. وتنسجم هذه الفكرة مع المدرسة الإمكانية أو الاحتمالية في الجغرافيا، التي ترى أن البيئة لا تفرض على الإنسان مساراً واحداً، وإنما تمنحه مجموعة من الإمكانات، بينما تحدد المعرفة والتكنولوجيا والإرادة السياسية كيفية استثمار تلك الإمكانات. فمنذ شق القنوات المائية الكبرى، مروراً بالأنفاق التي اخترقت الجبال، والجسور التي تجاوزت البحار، وصولاً إلى استصلاح الأراضي والجزر الاصطناعية، أثبت الإنسان أنه قادر على تعديل أثر الجغرافيا بدلاً من الاستسلام لها. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى طريق كاجاران في جنوب أرمينيا باعتباره أكثر من مجرد مشروع بنية تحتية. فالنفق الذي يبلغ طوله نحو ٧,٢ كيلومترات، والذي تشارك في تنفيذه شركات إيرانية متخصصة، يمثل جزءاً مهماً من ممر النقل الدولي شمال-جنوب، الذي يتيح لإيران تعزيز اتصالها بأرمينيا، ثم بجمهورية وموانئ البحر الأسود، وصولاً إلى روسيا وأوروبا. ولا تكمن أهمية المشروع في اختصار المسافة وتسهيل حركة الشاحنات فحسب، بل في أنه يعكس فلسفة إيرانية أوسع؛ فإذا كانت الجغرافيا تضع عائقاً أمام المصالح الإيرانية، فإن طهران تحاول تغيير طريقة عمل هذه الجغرافيا بدلاً من قبول نتائجها. فالتضاريس الجبلية الوعرة في جنوب أرمينيا، التي كانت تشكل عائقاً أمام حركة النقل، يجري تحويلها بواسطة النفق إلى ممر أكثر كفاءة. ويتيح ذلك تقليل زمن النقل ورفع سرعة الحركة التجارية، بما يعزز قابلية الطريق لأن يكون جزءاً من شبكة ترانزيت إقليمية أوسع. وهنا تتحول الجغرافيا من حاجز إلى بنية تحتية تخدم الاقتصاد الإيراني. لكن البعد الاقتصادي ليس سوى أحد أوجه المشروع، إذ ترتبط أهمية طريق كاجاران مباشرة بالصراع الأوسع حول مستقبل ممرات النقل في جنوب القوقاز، ولا سيما ممر زنگزور. فطهران تنظر إلى أي صيغة تؤدي إلى إضعاف اتصالها المباشر بأرمينيا

نهاية. فالمشروع يمكن أن يمثل نموذجاً لمشاريع أخرى مماثلة تستهدف إزالة الاختناقات الجغرافية، وفتح طرق جديدة نحو أرمينيا وجورجيا والبحر الأسود وروسيا، وربطها بالموانئ والممرات الإيرانية جنوباً. ومع تراكم هذه المشاريع، لا يعود الأمر متعلقاً بنفق أو طريق منفرد، بل ببناء منظومة جغرافية اقتصادية جديدة. كما لا يمكن فصل هذه المشاريع عن التنافس الدولي والإقليمي على جنوب القوقاز. فالولايات المتحدة تنظر إلى ممرات المنطقة باعتبارها وسيلة لإعادة تشكيل تدفقات التجارة والطاقة وتقليص الاعتماد على المسارات التي تمر عبر روسيا وإيران، بينما تسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها التاريخي في القوقاز وضمان استمرار وصولها إلى الأسواق الجنوبية. وفي المقابل، تحاول إيران منع تحول القوقاز إلى منطقة تُرسم ممراتها التجارية والأمنية من دون أخذ مصالحها في الاعتبار. والمهم هنا أن إيران لا تحتاج بالضرورة إلى الانتصار في كل مواجهة جيوسياسية حتى تحقق مكاسب استراتيجية؛ إذ يكفيها أحياناً أن تمنح خصومها من امتلاك قدرة حصرية على إعادة تشكيل المنطقة. ومن هذه الزاوية، فإن تطوير البدائل الإيرانية يمثل سياسة تحصين استراتيجي، من خلال تحصين طرق التجارة، وتنويع منافذ التصدير والاستيراد، وتوسيع شبكة الشركاء، وتحويل الأراضي الإيرانية والأمنية المتصلة بها إلى عقدة في شبكة النقل الإقليمية. وهنا تجسد الفكرة الأساسية للمدرسة الإمكانية بأوضح صورها؛ فالجغرافيا قد تفرض على الإنسان بيئته وحدوده، لكنها لا تحتم بالضرورة مصيره. فمن يمتلك الإرادة والتكنولوجيا والقدرة على الاستثمار يستطيع أن يعيد تفسير الخريطة، وأحياناً أن يعيد رسم آثارها السياسية والاقتصادية. ومن هذا المنظور، فإن إيران لا تتعامل مع الجغرافيا باعتبارها قدراً ثابتاً، بل باعتبارها مجالاً يمكن تطويره وتطويره بما يخدم مصالحها. فشق طريق، أو حفر نفق، أو بناء شبكة نقل جديدة، لا يغير شكل الجبال والحدود، لكنه يغير أثرها في الاقتصاد والسياسة والحركة. وهكذا تصبح كاجاران مثلاً على فكرة أوسع: أن قهر الجغرافيا لا يعني إلغاءها، بل تحويل قيودها إلى إمكانات، واستخدام البنية التحتية والتكنولوجيا والاستثمار من أجل توسيع هامش الحركة. وكلما نجحت إيران في ربط هذه المشروعات ضمن شبكة متكاملة، ازدادت قدرتها على تقليل الاختناقات، وتنويع مساراتها، وتعزيز حضورها في معادلات النقل والتجارة الإقليمية.

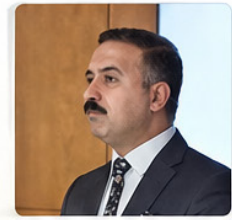
باعتبارها تطوراً جيوسياسياً وأمنياً بالغ الحساسية. فإيران تمتلك حدوداً مباشرة مع أرمينيا، وهذه الحدود تمنحها منفذاً برياً مهماً نحو القوقاز وأوروبا. ولذلك فإن أي إعادة ترتيب للممرات الإقليمية يمكن أن تقلل من أهمية هذا الاتصال، أو تجعله رهينة ترتيبات أمنية وسياسية جديدة، مما يعني بالنسبة إلى طهران خسارة جزء من هامشها الاستراتيجي. ومن هنا يمكن فهم إصرار إيران على تطوير البدائل التي تمر عبر الأراضي الأرمينية وربطها مباشرة بممرات شمال-جنوب. فالمسألة بالنسبة إليها ليست طريقاً تجارياً فحسب، بل صراع على من يملك القدرة على الحركة، ومن يملك مفاتيح الجغرافيا. فإذا كان مشروع زنگزور يمكن أن يعيد تشكيل طرق التجارة لمصلحة تركيا وأذربيجان، ويعزز الاتصال بين تركيا والعالم التركي في آسيا الوسطى، فإن تطوير البنية التحتية الإيرانية-الأرمينية يمنح طهران فرصة للحفاظ على موقعها بوصفها لاعباً لا يمكن تجاوزه في معادلة النقل الإقليمية. وتزداد أهمية هذه السياسة كلما ازدادت الضغوط الاقتصادية والأمنية التي تواجهها إيران، ومحاولات خنق تجارتها وقدرتها على الوصول إلى الأسواق. وعندها يصبح امتلاك ممرات متعددة ومستقلة مسألة تتجاوز الاقتصاد لتصبح جزءاً من الأمن القومي. ولهذا فإن الاستثمار الإيراني في الطرق والسكك الحديدية والموانئ والممرات البرية لا ينبغي النظر إليه بوصفه مجموعة من المشاريع المنفصلة، بل بوصفه محاولة لبناء شبكة تسمح لإيران بالوصول إلى الأسواق العالمية عبر مسارات متعددة، بحيث لا تكون تجارتها رهينة ممر واحد، أو دولة واحدة، أو ترتيبات سياسية يمكن أن تتغير. ومن هنا تكسب مشاريع مثل كاجاران قيمة استراتيجية مضاعفة؛ فهي، من جهة، تزيد القدرة التنافسية للترانزيت الإيراني، ومن جهة أخرى تقلل من قابلية اقتصاد الجمهورية الإسلامية للاختناق إذا أغلقت أمامه بعض المنافذ التقليدية. وما تفعله إيران اليوم، في جوهره، هو الانتقال من الدفاع داخل الجغرافيا إلى استخدام الجغرافيا أداةً للنفوذ. فهي تقع بين الخليج وبحر قزوين والقوقاز وآسيا الوسطى، وتجاور ممرات التجارة الممتدة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتتملك إمكانات هائلة تستطيع من خلالها تحويل موقعها إلى شبكة متكاملة من طرق النقل والموانئ والسكك الحديدية والمعابر. ولهذا فإن نجاح ممر شمال-جنوب وتكامله مع مشاريع أخرى يمكن أن يرفع قيمة الموقع الإيراني في الاقتصاد الإقليمي، بل والعالمي. وكلما ازدادت الدول والشركات اعتماداً على الطرق التي تمر عبر إيران، أصبحت محاولة عزلها اقتصادياً أكثر كلفة وتعقيداً. وهنا تحديداً تكمن أهمية كاجاران بوصفه بداية لا



الاستنزاف الصامت

هل تصنع واشنطن توازنا سلبيا بين سلاح الدولة والفصائل؟

إدارة الأزمة ... لا حلها



حسيني الاطرقي

نظرية لوتواك (1999)



"إعطاء الحرب فرصة"

التدخلات المبكرة لتجديد الصراعات تمنع حسمها، ويجب ترك الحروب تأخذ مداها الطبيعي حتى يصل الخصوم إلى الإنهاك التام أو الانتصار الحاسم الذي يمهد لسلام مستدام.

إدوارد لوتواك
المفكر الاستراتيجي الأمريكي



صراع مستمر
وسيطرة دون كلفة مباشرة

ما هي السياسة الأمريكية في العراق؟



ضربات تحجيم
لا تفكيك

ردع موضعي وضربات جراحية
تستهدف قيادات ومقدرات الفصائل



ضغط مشروط على الدولة

قيود مالية وعقوبات مصرفية
وربط الدعم بمطالبات سياسية



إدارة التوازن السلبى

استنزاف متبادل يمنع أي طرف
من تحقيق حسم نهائي

أثرها على الفصائل المسلحة



- استنزاف القدرات العسكرية واللوجستية
- قضم القيادات المؤثرة
- إبقاء الصراع مفتوحا
- منحها ذريعة سياسية وشعبية للاستمرار تحت غطاء المقاومة

العراق في حالة توازن سلبى



أثرها على الدولة العراقية



- إضعاف هبة المؤسسات الرسمية
- موقف حرج ومعقد
- عجز عن كبح الفصائل
- تراجع السيادة والقرار المستقل

خطوط حمراء أمريكية



أمن الطاقة العالمي

أي فوضى تهدد إنتاج وتصدير النفط العراقي



منع عودة الإرهاب

انهيار الدولة يخلق فراغا تستغله التنظيمات المتطرفة



منع الهيمنة الإقليمية

عدم السماح بانتصار طرف واحد وبسط نفوذ إقليمي كامل العراق

مقارنة بين النظرية والواقع

نظرية لوتواك

- ترك الحرب حتى الحسم
- احتمال فوضى واسعة
- لا خطوط حمراء مشددة
- نتيجة قد تكون انتصار طرف

الواقع الأمريكي في العراق

- إدارة الأزمة لا حلها
- منع الفوضى الشاملة
- خطوط حمراء واضحة
- إبقاء جميع الأطراف منهكة

النتيجة



لا نشر للفوضى .. بل إدارة محسوبة



منع هيمنة الفصائل



منع استعادة الدولة لقرارها الكامل



ضمان المصالح الأمريكية بأقل التكاليف العسكرية والسياسية

الخلاصة

الولايات المتحدة لا تطبق نظرية لوتواك بحذافيرها بل تمارس سياسة إدارة الأزمة، عبر إبقاء العراق في حالة استنزاف متبادل تضمن من خلالها مصالحها الحيوية بأقل التكاليف.

”عراق مستقر وقوي هو مصلحة للشعب وليس للآخرين.“

الاستنزاف الصامت، هل تصنع واشنطن توازناً سلبياً بين سلاح الدولة والفصائل

حسيني الاطرقجي

العراقية بصورة كاملة، لكنها تمارس عليها ما يمكن تسميته بالضغوط المشروط والإنهاك غير المباشر لمؤسساتها.

الدولة العراقية بين الضغوط الخارجية والداخلية
يظهر ذلك أيضاً من خلال القيود المالية المفروضة على تدفقات الدولار، والعقوبات التي تطال أجزاء من القطاع المصرفي، إلى جانب ربط الدعم السياسي والاقتصادي الأمريكي بمطالبات متواصلة بفرض سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة. ويضع هذا الواقع الحكومة العراقية وأجهزة الدولة الرسمية في موقف بالغ التعقيد. فمن جهة، تبدو الدولة عاجزة عن حماية سيادتها بصورة كاملة في مواجهة الضربات الأمريكية التي قد تقع داخل أراضيها، ومن جهة أخرى تواجه صعوبة في كبح جماح الفصائل المسلحة التي يرتبط بعضها بالمؤسسات الأمنية الرسمية أو يعمل ضمن البيئة السياسية والأمنية العراقية. وهذا الحرج المستمر يؤدي، مع مرور الوقت، إلى إنهاك هيبة الدولة وإضعاف صورتها أمام المواطن، إذ تصبح مطالبة بحماية سيادتها من التدخل الخارجي، وفي الوقت ذاته مطالبة بمنع القوى الداخلية من اتخاذ قرارات عسكرية مستقلة عن القرار الرسمي. وهكذا تبدو الساحة العراقية وكأنها متروكة لصراع إرادات طويل الأمد، لا يسمح بانهايار كامل، ولا يقود في الوقت نفسه إلى حسم بعيد للدولة قدرتها المطلقة على التحكم بمسار الأمن والسياسة.

الخطوط الحمراء أمام الفوضى الشاملة

ورغم تقاطع هذه النتائج مع بعض أفكار نظرية لوتواك، فإن الولايات المتحدة تتجنب بصراحة ترك الأوضاع تصل إلى حالة فوضى عارمة أو مواجهة دموية شاملة في العراق، وذلك بسبب وجود خطوط حمراء استراتيجية لا يمكن تجاوزها. ويأتي في مقدمة هذه الضغوط أمن الطاقة العالمي، إذ إن أي حرب أهلية واسعة أو انهيار أمني شامل سيشكل تهديداً مباشراً لعمليات إنتاج وتصدير النفط العراقي، الأمر الذي ستكون له انعكاسات تتجاوز حدود العراق إلى أسواق الطاقة العالمية. كما يبرز هاجس عودة التنظيمات الإرهابية. فانهيار أجهزة الدولة بصورة كاملة سيخلق فراغاً أمنياً واسعاً قد تستغله بقايا تنظيم «داعش» أو جماعات متطرفة أخرى لإعادة تنظيم نفسها واستعادة نشاطها، وهو ما يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة. إضافة إلى ذلك، فإن تطبيق نظرية «إعطاء الحرب فرصة» بصورة كاملة في بيئة عراقية معقدة وغير متكافئة قد لا يؤدي إلى التوازن الذي تريده واشنطن، بل ربما ينتهي بانتصار الطرف الأكثر تنظيماً وتسليحاً وقدرة على استثمار الفراغ. وعندها قد يؤدي انهيار مؤسسات الدولة إلى بسط نفوذ إقليمي واسع على العراق، وهي نتيجة تعارض مع السياسة الأمريكية التي تسعى تاريخياً إلى منع اختلال التوازن الإقليمي على نحو يهدد مصالحها ونفوذها.

لماذا علينا غالباً أن نعود بالذاكرة النقدية إلى الأحداث والنظريات السابقة عند تحليل الوقائع الراهنة؟ لأن كثيراً من السياسات والأفكار التي طُرحت في مراحل تاريخية سابقة تعود للظهور بأشكال مختلفة، وقد تساعدنا على فهم طبيعة ما يجري اليوم، ولا سيما في البيئات السياسية والأمنية المعقدة مثل العراق. في عام ١٩٩٩، أثار المفكر الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لوتواك جدلاً واسعاً بطرحه نظرية «إعطاء الحرب فرصة»، التي جادل فيها بأن التدخلات الدولية المبكرة لتجميد الصراعات قد تمنع الوصول إلى الحسم، وتسمح للأطراف بإعادة ترتيب أوضاعها واستئناف النزاع لاحقاً. ولذلك دعا إلى ترك الحروب تأخذ مداها الطبيعي حتى يصل الخصوم إلى مرحلة الإنهاك التام، أو يحقق أحد الأطراف انتصاراً حاسماً يهدد لسلام أكثر استدامة. واليوم، ومع تعقد المشهد الأمني والسياسي في العراق، يبرز تساؤل بنوي بشأن مدى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لهذه المقاربة، ولو بصورة غير معلنة، بهدف إضعاف الفصائل المسلحة وأجهزة الدولة الرسمية في آن واحد، بما يضمن بقاء الساحة العراقية تحت السيطرة من دون تحمل كلفة عسكرية مباشرة وباهظة. من الناحية الرسمية، لا تتبنى واشنطن هذه النظرية بوصفها استراتيجية معلنة في العراق، بل تؤكد باستمرار دعم استقرار البلاد ومؤسساتها الدستورية. إلا أن سلوكها السياسي والعسكري الفعلي يخلق، في كثير من الأحيان، بيئة من الاستنزاف المتبادل تتقاطع في مخرجاتها الواقعية مع جوهر نظرية لوتواك.

سياسة التجميع لا التفكيك

يتجلى هذا السلوك بوضوح في سياسة «ضربات التجميع» التي تنتهجها واشنطن تجاه الفصائل المسلحة، ولا سيما فصائل المقاومة. فالولايات المتحدة لا تسعى، في أغلب الأحيان، إلى الدخول في مواجهة عسكرية شاملة تهدف إلى تفكيك هذه الجماعات بصورة كاملة، وإنما تعتمد استراتيجية تقوم على الردع الموضوعي والضربات المستهدفة عند تعرض مصالحها أو قواتها للخطر. هذا الأسلوب يبقِي الصراع في حالة من التوازن السلبي المستمر. فمن جهة، تؤدي الضربات الأمريكية إلى استنزاف جزء من القدرات العسكرية واللوجستية للفصائل، وقد تستهدف بعض قياداتها ومواقعها. ومن جهة أخرى، تمنح هذه الضربات الفصائل ذاتها مبرراً سياسياً وشعبياً للاستمرار تحت عنوان المقاومة ومواجهة الوجود الأمريكي. وبذلك لا يصل أي طرف إلى حسم نهائي، وتبقى الساحة العراقية في حالة من الاستنزاف المتبادل، الذي يمكن التحكم في مستواه ومنع تحولها، في أغلب الأحيان، إلى مواجهة شاملة. وفي المقابل، لا تسمح السياسة الأمريكية بانهايار الدولة

إدارة الأزمة بدلاً من حلها

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الولايات المتحدة لا تطبق نظرية لوتواك بحذافيرها، ولا تترك الحرب تتحرك بلا قيود حتى تصل إلى نهايتها الطبيعية، لكنها تمارس سياسة أقرب إلى إدارة الأزمة بدلاً من حلها. وتقوم هذه السياسة على إبقاء مختلف الأطراف في حالة من الإنهاك المتبادل، ومنع أي طرف من تحقيق هيمنة مطلقة على المشهد العراقي. فهي من جهة تعمل على تحجيم قدرات الفصائل المسلحة عندما ترى أنها تهدد مصالحها، ومن جهة أخرى تحافظ على الدولة العراقية عند مستوى يمنع انهيارها الكامل، من دون أن يعني ذلك بالضرورة تمكينها من استعادة سيادتها وقرارها المستقل بصورة كاملة. وبذلك تستطيع واشنطن الاستفادة من حالة التوازن السلبي القائم، بما يضمن استمرار نفوذها وحماية مصالحها الحيوية بأقل قدر ممكن من الكلفة السياسية والعسكرية المباشرة. وفي الوقت نفسه، تبقى الحكومة العراقية محاصرة بين مطالب الداخل وضغوط الخارج، وبين ضرورة حصر السلاح بيد الدولة وعجزها عن منع جميع التدخلات والانتهاكات الخارجية.

الخلاصة

إن استحضار نظرية «إعطاء الحرب فرصة» لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة تبنتها رسمياً في العراق، وإنما يساعد على فهم طبيعة بعض النتائج التي أفرزتها سياستها خلال السنوات الماضية. فالواقع العراقي يكشف عن حالة لا يُسمح فيها للدولة بالانهيار الكامل، ولا تتمكن فيها القوى المسلحة من تحقيق حسم مطلق، فيما تستمر الضغوط العسكرية والمالية والسياسية في إنتاج حالة طويلة من الاستنزاف المتبادل. ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى السياسة الأمريكية باعتبارها سياسة تقوم على إدارة التوازنات ومنع الحسم، أكثر مما تقوم على إنهاء جذور الأزمة. والمشكلة بالنسبة إلى العراق أن استمرار هذا النمط يعني بقاء الدولة في موقع شديد الهشاشة، لأنها مطالبة بفرض سيادتها داخلياً في وقت تواجه فيه ضغوطاً وتدخلات خارجية تحد من قدرتها على ممارسة هذه السيادة بصورة كاملة. وهنا يصبح السؤال الأهم ليس فقط ما إذا كانت الولايات المتحدة تستلهم نظرية لوتواك أو تتقاطع معها، وإنما إلى متى يستطيع العراق أن يبقى في دائرة الاستنزاف المستمر من دون أن ينتقل إلى مرحلة تمتلك فيها الدولة قرارها الأمني والسياسي والعسكري بصورة كاملة؟ فالاستنزاف الطويل قد يمنع الانفجار الكبير، لكنه لا يبني دولة مستقرة، وإدارة الأزمة قد تؤجل الحسم، لكنها لا تستطيع أن تكون بديلاً دائماً عن الحل.

العدد المئة والخامس عشر

العدد المئة والخامس عشر



التوحش الصهيوني الرأسمالي الاستعماري



عبدالرحمن بيسو

ودبلوماسية الصفقات العقارية

ما يجري ليس دفاعاً
بل مشروع استعماري
يستخدم الحرب والدمار
لإعادة رسم المنطقة
وإحكام السيطرة عليها؛

حروب .. تهجير .. عقار .. مشروع هيمنة على الشرق الأوسط



ضحايا التوحش



المديون الفلسطينيون
(غزة والضفة)



شعوب لبنان وسوريا
واليمن وإيران



المديون الإسرائيليون
(ومنهم عائلة كيدم سيمان توف)

الحروب لا تميز بين أبناء الشعوب
لكن المسؤولية تبدأ من سياسات العدوان
والاحتلال.

أدوات التوحش الصهيوني



القوة العسكرية المفرطة
والحروب المتواصلة



الفشل الأمني المتعمد
لتحقيق ذرائع الحرب



الدعاية والتضليل الإعلامي



التربغيب المالي لاستغلال
المستوطنين



التدمير والتهجير وتغيير
الواقع الديموغرافي



استخدام القانون والسياسة
لشرعنة الاحتلال

الأهداف الاستراتيجية



ترسيخ بقاء ننتياهو
واليمين المتطرف في السلطة



تدمير غزة وتهجير سكانها



إعادة تشكيل الشرق الأوسط



السعي لتحقيق مشروع
«إسرائيل الكبرى»



الهيمنة على العالم عبر
«إتمام تلوين العالم بالأزرق»

من 1948 إلى 2023 .. سلسلة مستمرة

1948

النكبة واحتلال
المدن والقرى

2005

فرض الحصار
على غزة

2023

طوفان الأقصى



خريطة المصالح والمشاريع



حروب متعددة الجبهات
بهدف هندسة نظام إقليمي جديد

دبلوماسية الصفقات العقارية



تحويل الأرض إلى سلعة
عبر الاستيطان والعقارات



استخدام النفوذ الأمريكي
والغربي لتمرير الصفقات



تهجير السكان الأصليين
وإحلال مستوطنين جدد



دمج الاقتصاد العقاري
بالمشروع السياسي والعسكري

ما المطلوب؟

- ✓ موقف دولي حازم لوقف العدوان
- ✓ محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب
- ✓ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها
- ✓ رفض صفقات التهجير والتوطين
- ✓ بناء نظام إقليمي قائم على العدالة والأمن للجميع

الخلاصة

ما يجري ليس حرباً عابرة،
بل مشروع استعماري متكامل
يستخدم التوحش والدمار والصفقات العقارية
لإعادة رسم المنطقة وفرض الهيمنة.
السلام العادل وحده يضمن الأمن والاستقرار
لكل شعوب الشرق الأوسط.

من أجل شرق أوسط
أمن وعادل
وللشعوب الحق في الحياة



التَّوَحُّشُ الصَّهْيُونِيُّ الرَّأْسِمَالِيُّ الاستعماريُّ ودبلوماسية الصَّفقاتِ العَقاريَّة

عبدالرحمن بسيسو

ليحلَّ السلام والسكينة على أرواح جميع المدنيين الذين فقدوا حياتهم في الحروب الممتدة في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن وإيران وسائر المنطقة. فمهما اختلفت المواقف السياسية، تبقى حياة المدنيين وحقوقهم في الأمن خارج منطق التبرير والمساومة، وتبقى الحروب، حين تنفلت من القيود القانونية والأخلاقية، قادرة على تحويل المجتمعات بأكملها إلى ساحات للفقد والخراب. ومن هذه الزاوية يمكن قراءة ما جرى منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، لا باعتباره حدثاً منفصلاً عن سياقه التاريخي، بل بوصفه انفجاراً داخل صراع طويل تشابكت فيه عقود الاحتلال والحصار والعنف المتبادل والانهيار المتكرر لمسارات التسوية السياسية.

المدنيون أول ضحايا الصراع

تكشف مأساة عائلات مدينة إسرائيلية وفلسطينية قُتلت خلال أحداث السابع من أكتوبر وما أعقبها أن المدنيين يتحملون دائماً الكلفة الأكبر للصراع. ولا يجوز التعامل مع مقتل المدنيين باعتباره نتيجة عابرة يمكن تبريرها بموقف سياسي أو عسكري. وفي الوقت نفسه، لا يمكن فصل هذه المآسي عن البيئة السياسية التي أنتجتها. فاستمرار الاحتلال والاستيطان والحصار، وغياب تسوية سياسية عادلة، وتكرار جولات العنف، كلها عوامل صنعت واقعاً قابلاً للانفجار. لكن تفسير السياق لا يلغي المسؤولية الفردية أو القانونية عن أي استهداف للمدنيين، سواء ارتكبته دولة أو جماعة مسلحة. فالإعيار الذي يحفظ صدقية أي موقف أخلاقي هو تطبيق القاعدة نفسها على الجميع.

السابع من أكتوبر وأسئلة الفشل الإسرائيلي

أثار هجوم السابع من أكتوبر أسئلة عميقة داخل إسرائيل وخارجها بشأن كيفية تمكن مقاتلي حماس من اختراق منظومة أمنية واستخبارية شديدة التطور والوصول إلى بلدات ومواقع عسكرية في منطقة غلاف غزة. وهذا الفشل الأمني يستحق التحقيق الكامل، ولا سيما أن إسرائيل تمتلك قدرات واسعة في المراقبة والإنذار والاستخبارات. غير أن الانتقال من إثبات الفشل إلى الجزم بوجود تواطؤ رسمي متعمد يحتاج إلى أدلة مباشرة لا توفرها مجرد النتيجة الكارثية للهجوم. ولهذا يمكن القول إن ما حدث كشف خللاً أمنياً وسياسياً كبيراً، وربما سوء تقدير استراتيجي عميقاً، أما فرضية السماح بالهجوم من أجل استخدامه ذريعة لحرب لاحقة، فتبقى فرضية تحتاج إلى وثائق وتحقيقات مستقلة قبل اعتمادها كحقيقة.

الحرب على غزة وأهداف ما بعد الرد العسكري

بعد السابع من أكتوبر، تحولت الحرب الإسرائيلية على غزة إلى حملة واسعة شملت تدميراً هائلاً للبنية التحتية وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا ونزوحاً واسعاً للسكان. وهنا برز سؤال أساسي: هل اقتصر أهداف الحرب على استعادة المحتجزين وإضعاف حماس، أم تجاوزت ذلك إلى إعادة تشكيل قطاع غزة ديمغرافياً وسياسياً وأمنياً؟ تدعم هذا السؤال تصريحات ومشروعات سياسية طرحت أفكاراً عن التهجير وإعادة ترتيب السيطرة على القطاع، وتغيير شكل الإدارة بعد الحرب. كما أن اتساع التدمير جعل مستقبل السكان والأرض والإعمار جزءاً من الصراع نفسه، لا مجرد ملف إنساني لاحق. ولهذا فإن أي خطة لمستقبل غزة يجب أن تخضع لمبدأ واضح: لا يجوز أن يتحول الدمار إلى وسيلة لفرض تغيير ديمغرافي أو مصادرة حقوق السكان أو حرمانهم من تقرير مصيرهم.

نتنياهو وحسابات البقاء السياسي

لا يمكن فصل إدارة بنيامين نتنياهو للحرب عن أزمته السياسية الداخلية. فقد واجهه رئيس الوزراء الإسرائيلي انقسامات حادة، وانتقادات بشأن الفشل الأمني، وضغوطاً مرتبطة بمستقبل حكومته وائتلافه. ومن هنا طرحت قراءات سياسية أن استمرار الحرب يمنحه مساحة لتأجيل الحساب السياسي الداخلي والحفاظ على تماسك معسكره اليميني. لكن اختزال الحرب كلها في هدف شخصي واحد سيكون تبسيطاً، لأن القرار الإسرائيلي تتحكم فيه أيضاً اعتبارات أمنية وعسكرية وأيديولوجية وتحالفات حزبية وضغوط داخلية وخارجية. الأدق أن مصالح نتنياهو السياسية تتقاطع مع تيارات إسرائيلية أوسع تدفع نحو إعادة رسم قواعد الصراع، وتوسيع السيطرة، ورفض العودة إلى الصيغ التقليدية للتسوية.

ترامب ومشروعات ما بعد الحرب

تميز العلاقة السياسية الوثيقة بين دونالد ترامب ونتنياهو تساؤلات إضافية بشأن شكل الدعم الأمريكي لإسرائيل ومستقبل غزة. وقد ساهمت تصريحات وأفكار متداولة عن تحويل القطاع إلى مساحة استثمارية أو سياحية بعد الحرب في إثارة مخاوف واسعة من التعامل مع غزة باعتبارها أرضاً قابلة لإعادة التصميم بعيداً عن حقوق سكانها الأصليين. لكن الربط بين هذه الأفكار وبين صفقات سريعة أو ابتزاز شخصي أو ملفات جنائية غير معلنة يحتاج إلى أدلة موثقة، ولا يكفي فيه الاستنتاج السياسي وحده. المسألة التي يمكن مناقشتها بوضوح أكبر هي وجود تقاطع معلن بين مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية: دعم أمريكي واسع لإسرائيل، ورغبة إسرائيلية في إعادة صياغة البيئة الإقليمية، واهتمام بعض دوائر الأعمال ومشروعات إعادة الإعمار والعقار والطاقة في مرحلة ما بعد الحرب. وهنا يصبح الخطر في أن تتحول إعادة الإعمار من حق للفلسطينيين إلى أداة لإعادة توزيع الأرض والثروة والسيطرة.

الغاز والساحل واقتصاد ما بعد الدمار

يملك شرق البحر المتوسط موارد مهمة من الغاز والطاقة، كما أن ساحل غزة يتمتع بقيمة جغرافية واقتصادية واضحة. ولهذا تظهر، إلى جانب البعد العسكري، أسئلة عن مستقبل الموارد البحرية، وحقوق الفلسطينيين فيها، وطبيعة العقود والاستثمارات التي قد تُطرح لاحقاً. ولا ينبغي تحويل هذه الأسئلة إلى يقين بأن الحرب شنت أساساً للاستيلاء على الغاز أو العقارات. لكن من المشروع تماماً التساؤل عن المستفيدين اقتصادياً من مرحلة إعادة الإعمار، وعن الضمانات التي تمنع تحويل المأساة الإنسانية إلى فرصة استثمارية على حساب السكان. فالإعمار العادل يجب أن يعيد الحقوق إلى أصحابها، لا أن يحول الخراب إلى مدخل لنزع الملكية أو فرض واقع سياسي جديد.

إعادة تشكيل الشرق الأوسط

تتجاوز الحرب حدود غزة. فالتصعيد في لبنان وسوريا واليمن وإيران، وتزايد الانخراط الأمريكي المباشر وغير المباشر، يعيدان طرح مشروع أوسع يتعلق بشكل النظام الإقليمي ومن يملك القدرة على رسمه. ومن هذه الزاوية، فإن الحديث عن «شرق أوسط جديد» لا ينبغي التعامل معه كشعار فقط، بل كسؤال عن موازين القوة والحدود السياسية والتحالفات ومصادر الطاقة والممرات البحرية ومستقبل القضية الفلسطينية. الخطر الحقيقي هو أن تُصاغ ترتيبات المنطقة من خلال الحروب والتهجير والإكراه، بدلاً من القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

الخاتمة

المأساة الممتدة منذ السابع من أكتوبر لا تحتاج إلى مزيد من النظريات غير المؤثقة بقدر ما تحتاج إلى تحقيقات مستقلة، ومحاسبة قانونية، ووقف استهداف المدنيين، ومنع التهجير القسري، وضمان حق الفلسطينيين في الحياة والحرية وتقرير المصير. كما أن نقد السياسات الإسرائيلية أو الأميركية يصبح أقوى حين يستند إلى الوقائع القابلة للإثبات، لا إلى اتهامات لا تتوافر لها أدلة كافية. فالقضية الأساسية واضحة بما يكفي: شعب يعيش تحت صراع ممتد، ومدنيون من الطرفين دفعوا أثمناً قاسية، وحرب أعادت فتح أسئلة الاحتلال والسيادة والتهجير والعدالة. إن السلام العادل لا يصنع الانتقام، ولا تصنعه إعادة هندسة الأرض بعد تدميرها، بل يقوم على حماية المدنيين، وإنهاء أسباب الصراع، وضمان الحقوق السياسية والإنسانية، ومنع تحويل المأساة إلى مشروع نفوذ أو استثمار. وعندما فقط يمكن أن تتحول المنطقة من ساحة تعيد إنتاج الحروب إلى فضاء يضح حياة الإنسان وحقوقه فوق حسابات السلطة والمصالح.



كوردستان بين الكرخ والرصافة

إعلام مركزه بغداد .. وبلد أكبر من الشاشة



جليل ابراهيم المندلاوي



الكرخ

جزء من بغداد



الرصافة

جزء من بغداد

في بغداد، إذا وقفت على جسر من جسور دجلة، ونظرت إلى اليمين رأيت الكرخ، وإذا نظرت إلى اليسار رأيت الرصافة. أما إذا سألت عن بقية العراق، فقد يقول لك بعضهم سريعاً: «اترك هذا الآن، لدينا موضوع أهم: «كوردستان».

كوردستان في صدارة البرامج السياسية

النفط

البشمركة

الدستور

المادة 140

المنافذ والميزانية

وحتى الطقس!



ساعات طويلة من البث
لكوردستان

مدن عراقية خارج الشاشة



البصرة

تحلّس فوق النفط
وتبحث عن الماء



العمارة

مشاكل يومية
بعيداً عن الاستديوهات



السماوة

تنتظر الخدمات



الناصرية

لكل مدينة حكايته
الطويلة مع الدولة



الكويت والحلة والديوانية وغيرها

هناك عراق أكبر من بغداد .. لكنه لا يظهر كثيراً
على الشاشة.

لماذا كل هذا الانشغال بكوردستان؟



حاضرة في كل شيء
من الاقتصاد إلى البرلمان إلى مواقع التواصل



بعض السياسيين يدخلون اسمها
في أي موضوع، مهما كان بعيداً عنها



حتى الطقس قد يصبح موضوعاً سياسياً
إذا هبت الرياح من جهة الإقليم



أصبحت عند بعضهم أشبه بقسم طوارئ
سياسي: أي مشكلة تظهر، لا بد أن يجدوا لها
مكاناً في ملف كوردستان.

الدستور بين الالتزام الانتقائي والتجاهل



يقولون:
نحن نحترم الدستور.

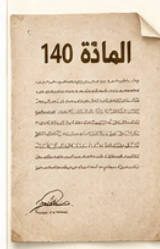


لكن:
يأخذون المادة التي تناسبهم
ويتجاهلون التي لا تناسبهم.



في النهاية:
يصبح الدستور مثل قائمة طعام:
هذه الفقرة تعجبني .. وهذه لا تعجبني.

المادة 140 .. النص الموجل



موجودة في الدستور ..
لكنها غائبة عن التنفيذ
منذ سنوات.

قد يختلف العراقيون حول
تفاصيل تنفيذها، وهذا حق
مشروع، لكن تحويلها إلى
مادة منسية ليس، خلا،
بل نقل المشكلة إلى المستقبل.

البشمركة .. واقع وتاريخ



البشمركة ليست
مجموعة أشخاص
قرروا ذات مساء أن يشتركوا
بزات عسكرية.

إنها جزء من تاريخ
سياسي وعسكري طويل،
وينبغي مناقشة واقعها
بعقل المؤسسات،
لا بعقل البرامج الحوارية.

النفط والغاز .. حقوق ونصوص



الجميع يتذكر الدستور
عندما يريد الحديث عن حقوق الدولة.



لكن عندما يصل النقاش إلى حقوق الإقليم
تبدأ كلمة «لكن» بالظهور.



الموقف يتغير بحسب المصاحبة:
لامركزية عندما تكون مفيدة
ومركزية عندما يتعلق الأمر بحقوق الآخرين.

الاختلاف الطبيعي .. لا العداوة الدائمة



الخلاف بين بغداد وأربيل أمر طبيعي،
والدولة الصحية هي التي تستطيع
إدارة هذا الخلاف عبر مؤسساتها
وقوانينها، لا عبر الإعلام والصراخ.

المطلوب احترام الدستور كاملاً،
والالتزام بالحل القانوني، والسياسية،
لا تحويل كوردستان إلى شامة
لكل أزمة في العراق.

خلاصة



العراق ليس
الكرخ والرصافة فقط ..
ولا يمكن أن تحل
أزماته عبر تجاهل مناطق
واسعة من البلاد،
ولا عبر التركيز المفرط
على كوردستان.

مستقبل العراق يحتاج إلى نظرة شاملة،
تحتترم الدستور، وتعالج الخلافات بعقل الدولة
لا بعقل البرامج السياسية.

دجلة يعرف ببساطة أن النهر لا يحتاج إلى تصريح سياسي كي يعبر العراق.

كوردستان بين الكرخ والرصافة

جليل ابراهيم المندلاوي

العدد ١٥٠

العدد ١٥٠

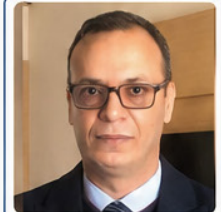
في بغداد، إذا وقفت على أحد جسور دجلة ونظرت إلى اليمين رأيت الكرخ، وإذا نظرت إلى اليسار رأيت الرصافة. أما إذا سألت عن بقية العراق، فقد يقول لك بعضهم سريعاً «أترك هذا الآن، لدينا موضوع أهم: كوردستان». وهكذا تشعر أحياناً، وأنت تتابع بعض البرامج السياسية، أن العراق كله محصور بين ضفتي دجلة، وأن ما عداه يمكن تأجيله إلى حلقة أخرى. حتى دجلة نفسه يبدو أكثر هدوءاً من بعض المحليين؛ فهو يعبر البلاد من دون أن يسأل عن القومية أو المذهب أو المحافظة أو الموقف من الحكومة. لا يتوقف عند جسر ليسأل: هل أنت مع المركز أم مع الإقليم؟ دجلة يعرف ببساطة أن النهر لا يحتاج إلى تصريح سياسي كي يعبر العراق. في بغداد، تستطيع أن تجد ساعات من البث لمناقشة كوردستان: النفط، والبشمركة، والدستور، والمادة ١٤٠، والمنافذ، والميزانية. لكن أسأل أحد هؤلاء المحليين عن العمارة أو السماء، فتراه يتأمل قليلاً قبل أن يجيب. وهنا تظهر المفارقة: بعض الذين يحفظون تفاصيل كوردستان عن ظهر قلب لا يعرفون عن بقية العراق إلا عناوين عامة. فهناك مدن عراقية تعيش منذ عقود من دون أن تحظى بنصف هذا الاهتمام الإعلامي. البصرة تجلس فوق النفط وتبحث عن الماء، والعمارة تعيش مشكلاتها بعيداً عن صراخ الاستديوهات، والسماء تنتظر الخدمات، والناصرية والكوت والديوانية والحلة لكل واحدة منها حكايتها الطويلة مع الدولة. أما كوردستان فقد حصلت على امتياز نادر: أن تكون حاضرة حتى عندما لا تكون هناك حاجة إلى حضورها. وربما لو سئل بعض السياسيين عن سبب ارتفاع حرارة الجو، لأجاب سريعاً «المشكلة في كوردستان». وهنا يصبح السؤال مشروعة هل أصبحت كوردستان مسؤولة عن كل ما لم نستطع حله في العراق؟ حتى غدت عند بعضهم أشبه بقسم طوارئ سياسي، أي مشكلة تظهر لا بد أن يجدوا لها مكاناً في ملف كوردستان. لكن خلف هذه السخرية مسألة أكثر جدية، وهي الدستور. فبعض السياسيين يتحدثون عن احترامه، لكنهم يتعاملون معه أحياناً بانتقائية: يأخذون المادة التي تناسبهم ويتجاوزون ما لا يناسبهم. يقولون: «نحن نحترم الدستور»، ثم يأتي الاستثناء، ثم غياب العدالة؟ الاعتراف بالتنوع أم محاولة إلغائه؟ الحقوق ليست أرغفة خبز محدودة؛ إذا حصل الكوردي على حقه فلن يخسر العربي حقه. الدولة العادلة

لكن الدستور لا يعمل بهذه الطريقة. لا يمكن أن نأخذ منه ما يناسبنا ونترك ما لا يناسبنا، ثم نطالب الآخرين بالالتزام بالمرجعية نفسها. فإذا كان هناك خلاف حول مادة دستورية، فهناك طرق قانونية وسياسية لمعالجتها، وإذا كانت هناك حاجة إلى تعديل، فالدستور نفسه يحدد آليات التعديل. أما إبقاء النص قائماً والتصرف كأنه غير موجود، فليس حلاً بل تأجيلاً للمشكلة. ولعل المادة ١٤٠ المثال الأوضح. فمنذ سنوات طويلة تظهر كلما فُتح الحديث عن الدستور، ثم تختفي عندما يبدأ الحديث عن التنفيذ. فتسأل: «أين المادة ١٤٠؟» فيقال: «موجودة في الدستور». وحين تسأل عن التنفيذ، غالباً ينتهي الكلام. قد يختلف العراقيون حول تفاصيل تنفيذ المادة، وهذا حق مشروع، لكن الخلاف شيء وتحويل النص الدستوري إلى مادة منسوبة شيء آخر. ولا يمكن إبقاء الخلاف مفتوحاً إلى الأبد ثم تحميل كوردستان مسؤولية وجوده. ولو كان التأجيل يحل المشكلات لكانت معظم أزمات العراق قد انتهت، لأن معظمها مؤجل أصلاً. والأمر نفسه ينطبق على البشمركة. يمكن مناقشة تنظيم القوات والتنسيق والعلاقة بين مؤسسات الإقليم والدولة الاتحادية، وكل ذلك موضوع سياسي وقانوني مشروع. لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول النقاش من كيفية تنظيم العلاقة إلى إنكار التاريخ والواقع. فالبشمركة ليست مجموعة أشخاص قرروا ذات مساء شراء بزازات عسكرية وتشكيل قوة مسلحة، بل هي جزء من تاريخ سياسي وعسكري طويل، ومن الأفضل للدولة أن تناقش هذا الواقع بعقل المؤسسات، لا بعقل البرامج الحوارية. ثم يأتي النفط والغاز، وهنا تزداد المفارقة وضوحاً. الجميع يتذكر الدستور عندما يريد الحديث عن حقوق الدولة، لكن عندما يصل النقاش إلى حقوق الإقليم تبدأ كلمة «لكن» بالظهور: الدستور يقول... لكن، النص واضح... لكن، هناك صلاحيات... لكن. ومع كثرة الاستثناءات تصبح كلمة «لكن» أحياناً أهم من النص نفسه. المشكلة ليست أن تختلف بغداد مع أربيل. الاختلاف بين المؤسسات أمر طبيعي، والدولة الصحية هي التي تدير الخلاف من دون تحويله إلى عداوة دائمة. الخل الحقيقي أن البعض يريد دولة اتحادية عندما تخدمه الفدرالية، ودولة مركزية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإقليم. والأكثر غرابة أن بعض من يرفعون شعار وحدة العراق يتعاملون مع كوردستان وكأن الاعتراف بحقوقها خطر على الوحدة. وهنا يجب أن نسأل: ما الذي يهدد وحدة العراق؟ الحقوق الدستورية أم غياب العدالة؟ الاعتراف بالتنوع أم محاولة إلغائه؟ الحقوق ليست أرغفة خبز محدودة؛ إذا حصل الكوردي على حقه فلن يخسر العربي حقه. الدولة العادلة

تبنى نظاماً يمنح الجميع حقوقهم من دون أن يشعر أحد بأن كرامته مهددة بكرامة الآخر. لذلك فإن الاعتراف بحقوق الكورد لا ينتقص من حقوق العرب، كما أن ازدهار كوردستان لا يعني فشل بغداد. ربما تكمن المشكلة في أننا ما زلنا نخلط بين الوحدة والتشابه. الوحدة لا تعني أن يصبح الجميع نسخة واحدة؛ فحتى داخل العائلة الواحدة يختلف الناس ويقيمون عائلة واحدة. الوحدة الحقيقية أن يعيش المختلفون تحت سقف واحد، وأن يعرف كل طرف أن حقوقه لا تعتمد على مزاج الطرف الآخر. والسؤال في النهاية أكبر من ملف كوردستان: أي عراق نريد؟ عراقاً تحكمه المؤسسات والدستور، أم عراقاً يتغير فيه تفسير النص بحسب الظرف السياسي؟ إذا كان العراق دولة اتحادية، فعلياً أن نفهم معنى الاتحاد. وإذا كان الدستور مرجعيتنا، فعلياً أن نتعامل معه كله، لا أن نفتحه كقائمة طعام ونختار منه ما يناسبنا. وعلينا أيضاً أن نعبّر الجسر، لا جغرافياً فقط بل ذهنياً، وأن نخرج من الصورة الضيقة للعراق التي تبدأ بالكركخ وتنتهي بالرصافة، وأن نتذكر أن وراء الاستديوهات والمنطقة الخضراء بلداً كاملاً. وإذا أراد البعض تحميل كوردستان مسؤولية مشكلات العراق، فليسال أولاً عن الفساد والخدمات والبطالة والكهرباء والماء والإدارة والاقتصاد. كثير من هذه الملفات لم تكن تحتاج إلى كوردستان كي تصبح معقدة. والمفارقة أن بعض الذين يريدون إبعاد كوردستان عن المشهد لا يستطيعون الحديث عن السياسة العراقية من دون ذكرها. يريدون تقليل أهميتها، فيمنحونها نصف وقت البرامج، ويريدون إثبات أنها ليست المشكلة، فيقصون ساعات بشرحون لماذا هي المشكلة. فالعراق ليس الكركخ والرصافة، وليس بغداد وحدها، وليس المنطقة الخضراء، كما أن كوردستان ليست خصماً للعراق ولا بديلاً عنه. هي جزء من تركيبته وجغرافيته السياسية، وحقوقها لا ينبغي أن تكون موضع اختبار يومي. الدولة الواثقة من نفسها لا تخاف من حقوق مواطنيها، ووحدة العراق لا تصبح أقوى إذا عومل التنوع بوصفه خطراً. أما الدولة التي تجعل كل حق معركة، وكل اختلاف مؤامرة، وكل مطالبة دستورية أزمة، فستظل تبحث عن أعدائها حتى بعد أن تنتهي من مشكلاتها. وبين الكركخ والرصافة يجري دجلة، لا يسأل هذه الضفة عن تلك، ولا يطلب من إحداها أن تتخلى عن اسمها كي يعترف بالآخرى. هكذا ينبغي أن يكون العراق: أكبر من أن يتحول اختلاف أبنائه إلى ذريعة لإقصاء بعضهم بعضاً. وعندما سنعرف أن العراق لا يكتمل بوضع جزء منه على الهامش، وأن قوته لا تحتاج إلى أن يخسر أحد فيه كي ينتصر الآخر.



نظرة حول سوق السندات الأمريكية



د بلال الخليفة

أكبر سوق في العالم .. تحديات متزايدة وأسئلة مفتوحة

حجم السوق عالمياً

143

تريليون دولار

إجمالي سوق السندات
العالمي

58

تريليون دولار

حجم السندات الأمريكية
(حوالي 40% من السوق العالمي)

66

سندات الخزانة الأمريكية
العمود الفقري للنظام
المالي الأمريكي،
والموثر الأكبر على
الاقتصاد العالمي.

1 ارتفاع تكلفة خدمة الدين



970

مليار دولار

تكاليف الفائدة في
عام 2025

1

تريليون دولار

متوقعة في عام 2026
(زيادة 7%)

3.3%

من الناتج المحلي الإجمالي
في 2026 (أعلى مستوى
منذ 1991)

18.6%

نسبة الفائدة إلى
إيرادات الحكومة
الفيدرالية

2 أكبر بنود الإنفاق الفيدرالي

تكاليف الفائدة ثالث أكبر بند إنفاق
في الموازنة الأمريكية حالياً

من المتوقع أن تتجاوز تكاليف الفائدة
إنفاق ميديكير بحلول 2028، وتصبح أكبر
بند إنفاق فيدرالي منفرد بحلول 2048.

3 العلاقة الدائرية مع العجز



4 تأثير تغير سعر الفائدة

إذا كان سعر الفائدة أعلى بنسبة 1%
من توقعات مكتب الموازنة بالكونغرس
فإن تكاليف الفائدة ستكون أعلى به



3.2

تريليون دولار

على مدى العقد القادم.

5 تراجع الطلب الأجنبي

دول باعَت سندات أمريكية (مارس 2026)



حيازة الصين تراجعت إلى
760 - 683 مليار دولار
(الأدنى منذ 2008)

6 تأثيرات أوسع على الاقتصاد

- ارتفاع أسعار الرهن العقاري
- زيادة تكاليف اقتراض الشركات
- تأثير على تقييمات الأسهم
- ضغوط على قيمة الدولار والعملات
- محدودية الإنفاق على التعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية

التحديات المستقبلية

استمرار تراجع
الطلب الأجنبيارتفاع العوائد
لسندات طويلة الأجل
(الأعلى منذ 22 عاماً)مخاطر فقدان الثقة
بسبب العجز والتضخم
والخلافات السياسية

السيناريوهات المحتملة

زيادة الاعتماد
على المستثمرين
المحليينجذب صناديق
التحوط بعوائد أعلىاستمرار الشراكات
مع دول مثل الصين
وروسيامستقبل غامض
لسوق السندات

الخلاصة

- سوق السندات آلية تسعير مباشرة
لتكلفة الدين الحكومي.
- فقدان الثقة يؤدي إلى عوائد أعلى
وفاتورة فائدة أكبر.
- العقوبات أو الاعتماد المفرط على الأجانب
يجعلان السوق أكثر حساسية.
- السؤال المفتوح: من سيملأ الفراغ؟
المستثمر المحلي أم صناديق التحوط؟



سوق السندات الأمريكية .. ركيزة الاقتصاد العالمي .. ومستقبلها على المحك

نظرة حول سوق السندات الأمريكية

د بلال الخليفة

يُعد سوق السندات الأمريكية الأكبر عالميًا، إذ يبلغ حجم الدين القائم فيه نحو ٥٨ تريليون دولار من أصل ما يقارب ١٤٣ تريليون دولار في سوق السندات العالمية. وتمثل سندات الخزنة الأمريكية العمود الفقري للنظام المالي الأمريكي، كما تؤدي دورًا محوريًا في النظام المالي الدولي، لأنها تستخدم مرجعًا لتسعير عدد كبير من الأصول والقروض حول العالم. فعوائد هذه السندات لا تؤثر في تكلفة اقتراض الحكومة الأمريكية فحسب، بل تمتد آثارها إلى أسعار الرهن العقاري، وقروض الشركات، وتقييمات الأسهم، وأسعار العملات، وحركة رؤوس الأموال العالمية. ولهذا فإن أي تغير كبير في سوق الخزنة يمكن أن يتحول سريعًا من شأن مالي أمريكي داخلي إلى مسألة ذات تداعيات عالمية. لكن النقطة الأهم تتمثل في العلاقة المتزايدة التعقيد بين سوق السندات والدين العام الأمريكي والموازنة الفيدرالية. فقد أصبحت هذه العلاقة دائرية إلى حد كبير: العجز يفرض إصدار المزيد من السندات، وزيادة الإصدار قد ترفع العوائد، وارتفاع العوائد يزيد تكلفة خدمة الدين، فتتسع الموازنة عجزًا وتحتاج الحكومة إلى اقتراض إضافي.

أولاً: ارتفاع العوائد يرفع تكلفة خدمة الدين

عندما ترتفع عوائد سندات الخزنة، ترتفع تدريجيًا تكلفة اقتراض الحكومة، لأن وزارة الخزنة لا تصدر السندات لتمويل العجز الجديد فقط، بل تعيد كذلك تمويل كميات ضخمة من الدين المستحق. وبحسب الأرقام الواردة في المادة، بلغت تكاليف الفائدة على الدين الوطني نحو ٩٧٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، مع توقعات بوصولها إلى قرابة تريليون دولار في ٢٠٢٦، بل إن بعض التقديرات تشير إلى تجاوزها هذا المستوى. كما يُتوقع أن تبلغ تكاليف الفائدة ما يعادل نحو ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٦، وهو مستوى يفوق الذروة المسجلة في عام ١٩٩١ وفق الأرقام المذكورة. أما نسبة مدفوعات الفائدة إلى إيرادات الحكومة الفيدرالية، فقد وصلت إلى نحو ١٨٪، ما يعني أن جزءًا متزايدًا من الإيرادات الحكومية يذهب لتغطية تكلفة دين سابق بدل توجيهه إلى الإنفاق على البرامج والخدمات والاستثمار.

ثانيًا: الفائدة تتحول إلى أحد أكبر بنود الإنفاق لم تعد خدمة الدين بندًا ثانويًا داخل الموازنة الأمريكية. ففي السنة المالية ٢٠٢٦ أصبحت، وفق الأرقام الواردة، ثالث أكبر فئة إنفاق في الحكومة الفيدرالية، ولا تتقدم عليها سوى مدفوعات الضمان الاجتماعي وبرنامج الرعاية الطبية «ميدكير». وتشير التوقعات إلى أن مدفوعات الفائدة قد تتجاوز إنفاق ميديكير بحلول ٢٠٢٨، ثم تتجاوز بعض بنود الإنفاق الدفاعي وغير الدفاعي التقديري لاحقًا، لتتحول على المدى البعيد إلى أحد أكبر بنود الإنفاق الفيدرالي.

وتكمن خطورة هذا المسار في أن الفائدة لا تنشئ أصلًا جديدًا ولا تقدم خدمة مباشرة للمواطن، وإنما تمثل تكلفة مالية مرتبة على ديون سابقة.

ثالثًا: مزاحمة الأولويات العامة

كلما ارتفعت مدفوعات الفائدة، تقلص هامش الحركة المتاح أمام الموازنة. فالدولار الذي يُدفع لخدمة الدين لا يمكن إنفاقه في الوقت نفسه على البنية التحتية أو التعليم أو الدفاع أو الصحة أو البحث العلمي. ولا تقتصر المزاحمة على القطاع العام. فإذا ارتفعت عوائد سندات الخزنة، ترتفع معها عادة تكاليف التمويل في الاقتصاد كله، لأن سندات الحكومة الأمريكية تعد مرجعًا أساسيًا لتسعير المخاطر. وبذلك ترتفع تكلفة اقتراض الشركات والأسر، وتتأثر أسعار العقارات والاستثمارات، ويصبح تمويل المشروعات الجديدة أكثر تكلفة.

رابعًا: الحلقة الدائرية بين العجز والسندات

العلاقة بين العجز وسوق السندات واضحة. كلما اتسع العجز، احتاجت الحكومة إلى إصدار المزيد من السندات لتمويل الفارق بين الإيرادات والنفقات. وعندما يرتفع المعروض من السندات، وخصوصًا السندات طويلة الأجل، قد يطالب المستثمرون بعوائد أعلى لاستيعاب هذا المعروض، ولا سيما إذا ترافق مع مخاوف بشأن التضخم أو الاستدامة المالية. ثم تؤدي العوائد الأعلى إلى زيادة تكلفة خدمة الدين الجديد والدين الذي تتم إعادة تمويله، فيرتفع الإنفاق على الفائدة ويتسع العجز مجددًا. وبحسب التقديرات الواردة، قد يتضاعف صافي الفائدة على الدين الوطني من نحو ٩٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٥ إلى قرابة ٢,١ تريليون دولار بحلول ٢٠٣٦. ليصبح من أسرع بنود الموازنة نموًا.

خامسًا: حساسية الدين لأي تغير في أسعار الفائدة مع وصول إجمالي الدين الوطني بحسب الأرقام المذكورة، إلى نحو ٣٨٥ تريليون دولار، تصبح حتى التحركات الصغيرة في متوسط أسعار الفائدة ذات أثر مالي ضخم. فإذا جاءت أسعار الفائدة أعلى بنقطة مئوية واحدة فقط سنويًا من تقديرات مكتب الموازنة في الكونغرس، فقد ترتفع تكاليف الفائدة بنحو ٣,٢ تريليون دولار خلال العقد المقبل. وهذا يوضح مدى حساسية المالية الأمريكية لسوق السندات. فالمشكلة لا تتعلق بحجم الدين فقط، بل بالسعر الذي تدفعه الحكومة مقابل تمويله.

تراجع الطلب الأجنبي ومشكلة الثقة

تزداد القضية تعقيدًا عندما يتراجع الطلب الخارجي على سندات الخزنة. وتشير الأرقام الواردة في المادة إلى أن اليابان والصين ودولًا أخرى خفضت بعض حيازاتها من السندات خلال عام ٢٠٢٦. وقد ارتبط جزء من التحركات اليابانية بتغير السياسة النقدية المحلية وارتفاع عوائد السندات الحكومية اليابانية بعد سنوات طويلة من الفائدة شديدة الانخفاض. ووفق الأرقام المذكورة، باعت اليابان نحو ٤٧,٧ مليار

دولار، والصين نحو ٤١ مليار دولار خلال الفترة المشار إليها، فيما سجلت دول أخرى تغيرات في حيازاتها. ولا يعني بيع جزء من السندات بالضرورة فقدان الثقة الكامل بالأصول الأمريكية، فقد يكون مرتبطًا بإدارة الاحتياطيات أو أسعار الصرف أو احتياجات السيولة. لكن استمرار انخفاض الطلب الأجنبي يصبح مهمًا إذا تزامن مع حاجة الحكومة الأمريكية إلى تمويل عجز يقترب من تريليوني دولار سنويًا. فإذا تراجع الطلب من مشتريين كبار اعتادوا الاحتفاظ بكميات ضخمة من السندات، يجب أن يجد السوق مشتريين بدلاء، سواء من المؤسسات والمستثمرين الأمريكيين أو صناديق الاستثمار أو المستثمرين الأجانب الآخرين. وقد يتطلب جذب هؤلاء عوائد أعلى، ما يعيدنا مرة أخرى إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين.

الفائدة بين التضخم وتمويل الحكومة

رفع أسعار الفائدة لا يرتبط فقط بسوق السندات أو بتمويل العجز، بل بالسياسة النقدية التي تستهدف السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار والتوظيف. لكن ارتفاع الفائدة يخلق مفارقة للحكومة نفسها. فهو قد يساعد في كبح التضخم، لكنه في الوقت ذاته يرفع عوائد السندات الجديدة ويزيد تدريجيًا فاتورة خدمة الدين. كما تنعكس زيادة العوائد على الرهون العقارية وقروض الشركات وتقييمات الأسهم، ولذلك فإن حركة صغيرة في أسعار الفائدة يمكن أن تنتقل إلى معظم أجزاء الاقتصاد الأمريكي.

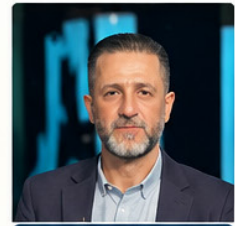
الخلاصة

إن سوق السندات الأمريكية ليس مجرد مقياس لمزاج المستثمرين، بل هو الآلية التي تحدد بصورة مباشرة جزءًا كبيرًا من تكلفة تمويل الدولة الأمريكية. فكلما زادت المخاوف من التضخم أو العجز أو حجم الدين أو عدم الاستقرار السياسي، قد يطالب المستثمرون بعوائد أعلى مقابل الاحتفاظ بسندات الخزنة، وتتحول هذه العوائد مباشرة إلى كلفة إضافية على الموازنة الفيدرالية. وهكذا تنشأ الحلقة الأساسية: عجز أكبر يعني إصدار سندات أكثر، وارتفاع العوائد يعني فائدة أعلى، والفائدة الأعلى تعني عجزًا إضافيًا واقتراضًا جديدًا. ولذلك فإن التحدي لا يتمثل فقط في حجم الدين الأمريكي، بل في قدرة الولايات المتحدة على المحافظة على قاعدة واسعة ومستقرة من المشتريين لسنداتها وبكلفة مقبولة. ويبقى السؤال الأهم في السنوات المقبلة: إذا استمر تراجع حيازات بعض كبار المستثمرين الأجانب، فمن سيملأ الفراغ؟ هل سيكون المستثمر المحلي الأمريكي، أم البنوك وصناديق التقاعد، أم صناديق التحوط، أم سيحتاج السوق إلى تقديم عوائد أعلى لجذب رؤوس الأموال؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ستؤثر بصورة مباشرة في مستقبل الدين والموازنة والسياسة النقدية، وربما في موقع سندات الخزنة نفسها داخل النظام المالي العالمي.



الشرق الأوسط

بين طاحونة "الحرب الهجينة" واستراتيجية الردع المقابل



حسين مرتضي

“

المنطقة تقف على صفيح ساخن والمساقة بين الحرب النفسية والمواجهة المفتوحة أقصر من أي وقت مضى.

”



عند ساعة الصفر

الهدف الاستراتيجي

- نقل مركز الأزمة إلى الداخل الإيراني
- إرباك مراكز القرار في طهران
- إضعاف قدرات إيران الإقليمية
- إعادة تشكيل خارطة المنطقة

1 أبعاد المخطط الهجين

- الأزمات الاقتصادية والمعيشية**
توظيف شح المواد واقتتال مظاهر الشلل الاقتصادي
- الحرب المعرفية والنفسية**
بث مشاهد مضخمة لإشاعة الإحباط وتمهيد أحداث داخلية كبرى
- تفعيل الورقة الانفصالية**
دعم مجموعات كردية وتنظيمات عبر الحدود ودعوات لتسليح الشارع الإيراني
- التأثير على مراكز القرار**
إرباك حزمة القرارات السيادية داخل طهران

2 التحركات العسكرية

- حاملة الطائرات جورج واشنطن**
- تعزيز القدرات البحرية والجوفضائية
- تشديد الحصار وإدارة مسرح العمليات
- إعادة توزيع التجهيزات العسكرية
- منع تثبيت أهداف سريعة العطب أمام أي ضربات استباقية

3 تفكك التكتلات الإقليمية

- انهيار التكتلات السابقة**
تراجع مشاريع إقليمية مثل "تحالف مكة"
- توظيف التنظيمات الحدودية**
الاعتماد على قوى غير حكومية في المناطق الحدودية
- فتح ثغرات متعددة**
إشغال إيران وحلفائها في وقت واحد
- إعادة رسم توازنات المنطقة**
بما يخدم المصالح الأمريكية - الإسرائيلية

4 استراتيجية الإيرانية

- امتصاص الحرب النفسية**
اليقظة الأمنية ورصد التحركات قبل اتساعها
- الجاهزية للضربات غير المتماثلة**
تحصين المنظومات الدفاعية والصاروخية
- خيار الرد الاستباقي الشامل**
تفعيل الجبهات الإقليمية الحليفة عند تجاوز الخطوط الحمراء
- تفكيك أركان المخطط**
حرمان الخصم من تحقيق أهدافه الاستراتيجية

الفاعلون الرئيسيون

- الولايات المتحدة**
قيادة التحالف والضغط الشامل
- إسرائيل**
عمليات استخباراتية وعسكرية
- إيران**
الردع والمواجهة غير المتماثلة
- تركيا**
تعزيز النفوذ الإقليمي
- دول إقليمية**
أدوار متغيرة ومصالح متشابكة
- تنظيمات غير حكومية**
أدوات في الحرب الهجينة

السيناريوهات المحتملة

- تصعيد واسع**
السيطرة الحرب الهجينة إلى مواجهة مفتوحة في حال تجاوز الخطوط الحمراء
- حرب استنزاف طويلة**
استمرار الضغوط مع مفاوضات محدودة
- احتواء وتوازن**
فشل المخطط الهجين وعودة التوازن النسبي في المنطقة

الخلاصة



الشرق الأوسط يقف اليوم بين محاولات اختراق العمق الإيراني بأسلحة هجينة وإعلامية، وبين خطط الردع الشامل الجاهزة لإفشال هذا المخطط. لذلك فإن المسافة بين "الحرب النفسية" و"المواجهة المفتوحة" أصبحت أقصر من أي وقت مضى.

“

الحرب على الجغرافيا ليست قدراً محتوماً بل صراع على من يملك القدرة على تغييرها.

”

من يملك مفاتيح الجغرافيا يملك مستقبل المنطقة



الشرق الأوسط بين طاحونة "الحرب الهجينة" واستراتيجية الردع المقابل عند ساعة الصفر

حسين مرتضي

تشهد المنطقة تصاعداً غير مسبوق في حدة المواجهة، إذ يتجاوز التحالف الأمريكي-الإسرائيلي أساليب الضغط التقليدية، ليفعل استراتيجية «الحرب الهجينة» بكامل ثقلها، مراهناً على نقل مركز الأزمة مباشرة إلى الداخل الإيراني. ولا تقتصر هذه الاستراتيجية على التحرك العسكري أو الضغط الاقتصادي، بل تقوم على مجموعة متوازنة من الأدوات النفسية والإعلامية والأمنية والميدانية، بهدف إرباك الداخل الإيراني وإضعاف قدرته على التعامل المتناسك مع التصعيد الخارجي.

أولاً: أبعاد المخطط الهجين والحرب النفسية والتفكيك الداخلي

تستهدف الاستراتيجية الغربية-الإسرائيلية خلخلة الاستقرار الداخلي في إيران عبر مسارات متوازنة، تتكامل فيما بينها وتعمل في وقت واحد. ويأتي في مقدمتها توظيف الأزمات الاقتصادية والمعيشية، من خلال الاستفادة من شح المواد الأولية، وإبراز مظاهر الشلل الاقتصادي، مثل طوابير السيارات ونقص بعض المواد الأساسية، مما يسهم في زيادة الضغط النفسي والاجتماعي على المواطنين. ولا يتوقف هذا المسار عند الجانب الاقتصادي، بل يمتد إلى الحرب المعرفية والنفسية، عبر بث قنوات عربية وغربية مشاهد يُنظر إليها بوصفها غير حقيقية أو مضخمة، بهدف إشاعة الإحباط وتوسيع الشعور بالأزمة. ويأتي ذلك، وفق هذا التصور، تمهيداً لافتعال أحداث وصدمات داخلية كبرى، على غرار حادثة مهسا أميني، بحيث تتحول الحادثة من واقعة محددة إلى أداة للتأثير في الرأي العام وتوجيهه وإعادة تشكيل مواقفه. ويضاف إلى ذلك تفعيل الورقة الانفصالية، من خلال الاستثمار في التسييبات الإعلامية التي تتحدث عن تدريب وتجهيز مجموعات كردية وتنظيمات تتحرك عبر الحدود، بالتوازي مع دعوات علنية لتسليح الشوارع الإيراني. والغاية من ذلك هي زيادة الضغط على الداخل، وفتح أكثر من بؤرة توتر، بحيث تضطر الدولة إلى توزيع قدراتها الأمنية والعسكرية على مساحات متعددة في الوقت نفسه. أما المستوى الأكثر حساسية، فيتمثل في التأثير على مراكز القرار نفسها. فالشلل النفسي والمعرفي المنهج لا يستهدف المجتمع وحده، بل يسعى في النهاية إلى إرباك حزمة القرارات السيادية داخل أروقة الحكم في طهران، ودفع صانع القرار إلى العمل تحت ضغط داخلي وخارجي متزامن.

ثانياً: التحركات العسكرية وإعادة الانتشار الميداني
تتأقح الحرب النفسية والإعلامية مع تحركات عسكرية واستعراضات ميدانية ومناورات احترازية على الأرض، بما يعكس ترابط المسار النفسي مع المسار العسكري. فالحرب الهجينة، وفق هذه القراءة، لا تفصل بين أدوات الضغط المختلفة، وإنما تستخدمها بصورة متزامنة بحيث يدعم كل مسار المسار الآخر.

ويأتي وصول حاملة الطائرات «جورج واشنطن» في هذا السياق بوصفه تعزيزاً للقدرات البحرية والجوفائية، مما تشدبداً للحضور العسكري في مسرح العمليات، مما يسمح بإدارة عمليات الإغلاق والتوجيه الميداني ورفع مستوى الضغط العسكري المحيط بإيران. وفي الوقت نفسه، تعتمد واشنطن وتل أبيب إلى نقل وإعادة توضع التجهيزات والمنظومات والقواعد العسكرية، بهدف تقليل إمكانية تثبيت أهداف سهلة وسريعة العطب أمام أي ضربات صاروخية استباقية. كما أن تزامن الضغط الداخلي مع إعادة الانتشار العسكري يجعل كل مسار جزءاً مكملاً للمسارات الأخرى ضمن صورة واحدة للمواجهة. **ثالثاً: تفكك التكتلات وإعادة توظيف الأدوات الإقليمية**

تتقاطع هذه التحركات مع تحولات عميقة في الخريطة الإقليمية، وفي مقدمتها تراجع وانكفاء بعض المشاريع والتكتلات السابقة، مثل ما عُرف بـ«تحالف مكة»، نتيجة اختلاف أولويات الأطراف المشاركة وتباين حساباتها السياسية والأمنية. ويوازي ذلك اعتماد متزايد على القوى غير الحكومية والتنظيمات المسلحة الموجودة في المناطق الحدودية، بهدف استخدامها كأدوات ضغط إضافية. وفي هذا الإطار يُنظر إلى أداء أبو محمد الجولاني والجهات الحدودية باعتباره جزءاً من مشهد أوسع تسعى من خلاله الأطراف المناوئة لطهران إلى إشغال إيران وحلفائها عبر فتح ثغرات متعددة في وقت واحد. فكلما تعددت نقاط التوتر، ازدادت الحاجة إلى توزيع الموارد الأمنية والعسكرية، واتسعت دائرة المتابعة والاحتواء، وهو ما ينسجم مع طبيعة الحرب الهجينة القائمة على الجمع بين الضغط المباشر وغير المباشر. **رابعاً: استراتيجية الرد الإيراني وحسابات «ساعة الصفر»**

في المقابل، تدرك الأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية، وفق هذا التصور، تفاصيل السيناريو الذي يجري العمل عليه، وتسعى إلى تفكيك أركانه خطوة بعد أخرى، سواء في المجال الإعلامي والنفسي أو على المستوى الأمني والعسكري. ويبدأ ذلك بمحاولة امتصاص الحرب النفسية وإفشال الحملات الإعلامية، من خلال اليقظة الأمنية ومتابعة التطورات الداخلية ورصد التحركات المسلحة على الحدود قبل اتساعها وتحولها إلى بؤر يصعب احتواؤها. فالمواجهة هنا لا تتعلق بالرد على الحدث بعد وقوعه فقط، بل بمحاولة منع تراكم الظروف التي تسمح بتحويله إلى أزمة داخلية واسعة. أما عسكرياً، فتعمل إيران على تعزيز الجاهزية للضربات غير المتباعدة، وتحسين منظوماتها الدفاعية والصاروخية استعداداً لأي سيناريو يقوم على الضربات الجوية المكثفة أو محاولة استهداف البنية العسكرية بصورة مباشرة.

ويبرز في هذا السياق خيار الرد الاستباقي الشامل، القائم على الاستعداد لتفعيل الجبهات الإقليمية الحليفة بصورة متزامنة إذا جرى تجاوز الخطوط الحمراء واقتربت «ساعة الصفر». ويقوم هذا التصور على توسيع نطاق المواجهة وعدم السماح بحصرها في الجغرافيا الإيرانية وحدها، مما يؤدي إلى إغراق الخصم في مواجهة واسعة ومتعددة الجبهات وغير متوقعة من حيث حجمها وتوقيتها. ويهدف هذا الخيار، في جوهره، إلى منع الطرف المقابل من الاحتفاظ بحرية المبادرة، وإجباره على حساب كلفة التصعيد ليس داخل إيران فقط، بل على امتداد الجبهات التي يمكن أن تتحرك بالتزامن مع أي مواجهة مباشرة.

خامساً: بين الحرب النفسية والمواجهة المفتوحة
تكشف هذه الصورة أن المواجهة الجارية لا تتحرك على مستوى واحد. فمن جهة، هناك أدوات اقتصادية وإعلامية ونفسية تسعى إلى زيادة الضغط على الداخل الإيراني وإضعاف تماسكه. ومن جهة أخرى، توجد تحركات عسكرية وإعادة انتشار واستعدادات ميدانية تعكس احتمالات الانتقال إلى مستويات أشد خطورة من المواجهة. وفي المقابل، تبني إيران استجابتها على محاولة منع الحرب النفسية من تحقيق أهدافها الداخلية، مع المحافظة على جاهزية عسكرية تسمح لها بالرد إذا تجاوزت المواجهة حدود الضغط غير المباشر. وتكمن حساسية الموقف في أن كل طرف يحاول التأثير في حسابات الطرف الآخر قبل الوصول إلى لحظة الاشتباك الواسع. فالضغط النفسي والإعلامي يُستخدم لإرباك الخصم، بينما تُستخدم التحركات العسكرية والاستعدادات الصاروخية لإرسال رسائل ردع متبادلة، مما يجعل الحدود بين الحرب الهجينة والحرب المفتوحة أكثر ضبابية.

خلاصة

يقف الشرق الأوسط على صفيح ساخن بين محاولات اختراق العمق الإيراني باستخدام الأدوات الهجينة والإعلامية والنفسية والاقتصادية، وبين خطط الردع والاستعداد الإيراني لإفشال هذه المحاولات ومواجهة أي انتقال نحو التصعيد العسكري المباشر. وتكمن خطورة المرحلة في تداخل المسارات الداخلية والإقليمية والعسكرية، فالأزمة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى أداة ضغط نفسي، والحرب الإعلامية يمكن أن تهدد لتوتر داخلي، والتحركات الحدودية قد تتحول إلى جبهة أمنية، بينما يمكن إعادة الانتشار العسكري أن يكون مقدمة لمواجهة أوسع. وفي المقابل، تراهن إيران على اليقظة الأمنية، واحتواء التأثير النفسي، وتحسين قدراتها الدفاعية والصاروخية، والاستعداد لتوسيع الرد إذا جرى تجاوز الخطوط الحمراء.

الشرق الأوسط

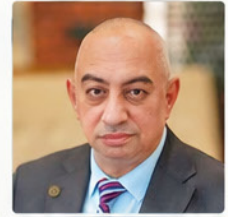
العدد المئة والخامس عشر

٢٠٢٦-٠٩-٠٩



السلام المسلح

وتحولات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط



د. عباس فاضل علوان

سلام غير مكتمل
وصراعات
مفتوحة

بين الردع وبناء آليات الاستقرار
(2026 - 2024)

من الردع التقليدي
إلى توازنات
جديدة

المرحلة الزمنية للدراسة

- 2024** تصاعد التوترات
وتفكك معادلات
الاستقرار التقليدية
- 2025** مواجهات عسكرية مباشرة
وضربات واسعة على إيران
- 2026** اتفاقية مكة للدفاع
المشترك وتحالفات
أمنية جديدة



منطقة في
مرحلة إعادة الضبط
الهيكلي والجيوستراتيجي

سياق التحول الإقليمي

- ارتفاع مستويات التعقيد والقلق
- تراجع مؤنوبة الضمانات الدفاعية الخارجية
- انهيار خطوط الاشتباك القديمة
- بيئة استراتيجية مفتوحة على جميع الاحتمالات

أولاً: انهيار قواعد الردع التقليدي

من الحروب بالوكالة إلى المواجهة المباشرة



- ضربات واسعة على العمق الإيراني (2025)
- تدمير منشآت نووية وصاروخية
- تراجع فعالية الردع التقليدي
- تسارع سياق التسليح الإقليمي

ثانياً: اتفاقية مكة للدفاع المشترك

تحالف إقليمي ناشئ لأمن أكثر توازناً



أب 2026
اتفاقية مكة للدفاع المشترك

- | تركيا | السعودية | باكستان |
|---------------------------|-----------------------|----------------------|
| • قاعدة عسكرية كبيرة | • ثقل مالي ضخم | • قدرات نووية رادعة |
| • تكنولوجيا دفاعية متطورة | • موقع جيوسياسي محوري | • عمق استراتيجي |
| • خبرات من الناتو | • مكانة روحية رائدة | • خبرات عسكرية كبيرة |

ثالثاً: توازن الخوف المتبادل

السلام المسلح كواقع إقليمي



ليس سلاماً دائماً..
بل توازن قلق يمنع الانفجار الشامل

مقارنة مع التحالفات السابقة

وجه المقارنة	اتفاقية مكة 2026	حلف بغداد 1955	مجلس التعاون 1981
الطبيعة	دفاع مشترك ملزم	تحالف بقيادة غربية	ترتيبات إقليمية محدودة
الأطراف	إندونيسيا - بنغلاديش - باكستان	دول إقليمية - بدعم غربي	فقط الخليج
القدرات	تكملة مالي - عسكري - نووي	قدرات تقليدية	قدرات دفاعية محدودة
الاستقلالية	مرتفع	منخفض	متوسط

التحديات الرئيسية

- احتمال عودة التصعيد العسكري
- انتشار السلاح النووي إقليمي
- استمرار الأزمات بالوكالة
- تراجع الدور القيادي للقوى الكبرى
- مخاطر اقتصادية وأمن الطاقة

الفرص المتاحة

- بناء آليات استقرار إقليمي
- تطوير أطر أمنية ذاتية
- إدارة الصراعات بدل حلها جذرياً
- تعزيز التعاون الإقليمي المتعدد
- منع الانهيار الأمني الشامل

الاستقرار في الشرق الأوسط أصبح رهينة توازنات الخوف المتبادل والقدرة على إدارة الصراع لا إنتهائه.

الخلاصة

المنطقة تتجه نحو نظام أمني جديد يقوم على السلام المسلح، حيث تمنع توازنات الردع انفجاراً شاملاً، لكن الاستقرار الحقيقي يتجسب آليات تعاون طويلة الأمد تتجاوز منطق الصراع إلى منطق الشراكة الأمنية.

MIDDLE EAST

السلام المسلح وتحولات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بين الردع وبناء آليات الاستقرار (٢٠٢٦ - ٢٠٢٤)

د. عباس فاضل علوان

العدد المئة والخامس عشر

العدد المئة والخامس عشر

تشهد منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٦، مرحلة متسارعة من إعادة الضبط الهيكلي والجيوستراتيجي، تتسم بارتفاع مستويات الحساسية والتعقيد، وتفكك معادلات الاستقرار التقليدية، بما أفسح المجال أمام نمط قلق وهش من العلاقات الدولية يُعرف بـ«السلام المسلح» (Armed Peace). وتبليور الإشكالية العلمية لهذه الورقة في رصد التحولات البنيوية التي طرأت على مفهوم الأمن الإقليمي (Regional Security)، في ظل تصاعد المواجهات العسكرية المباشرة وتراجع مونوقية الضمانات الدفاعية الخارجية التقليدية، مع البحث في مدى قدرة الأطر الأمنية الذاتية والتحالفات الناشئة على الصمود في بيئة استراتيجية شديدة التقلب ومفتوحة على احتمالات تهديد الاستقرار الإقليمي والدولي. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن انهيار خطوط الاشتباك القديمة والتراجع النسبي للدور القيادي للقوى الكبرى دفعا الفواعل الإقليمية إلى تبني استراتيجيات تحوط عسكري ودبلوماسي مرن، وتشبيد شبكات أمن متعددة الطبقات (Layered Security). وبذلك أصبح الاستقرار رهينة توازنات الخوف المتبادل والردع العسكري المتقدم، ومنع الصدام المدمر، بوصفه بديلاً مؤقتاً عن بناء آليات حقيقية لسلام تعاوني مستدام، وحفظ الأمن من التهديدات القائمة، والانتقال من إدارة الصراعات إلى حلها الجذري.

أولاً: انهيار قواعد الردع التقليدي والتحول

نحو المواجهة المباشرة

مثلت أحداث عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ مرحلة التفكك الفعلي لقواعد الاشتباك التي ضبطت الصراعات الإقليمية لعقود. فقد عاشت المنطقة طويلاً في ظل معادلات ردع غير مباشرة تعتمد على الحروب بالوكالة والرسائل التكتيكية المشفرة، قبل أن تدفع التطورات العسكرية المتلاحقة الفواعل الكبرى نحو الصدام العسكري المباشر والعنسي. وتجلت هذه الديناميكية في الضربات العسكرية الواسعة التي استهدفت العمق الإيراني في منتصف عام ٢٠٢٥، إذ أصابت منشآت حيوية مرتبطة بالقدرات الصاروخية ومواقع تخصيب اليورانيوم، ودمرت عدداً كبيراً من منصات الإطلاق الصاروخية الجاهزة. وأحدثت تلك الهجمات هزة في توازن القوى الإقليمي (Balance of Power)، وأظهرت أن التفوق العسكري والتكنولوجي قادر على كسر بعض التوازنات القائمة في وقت قصير. وأدى هذا التحول إلى تراجع فعالية الردع التقليدي (Traditional Deterrence)، الذي قام تاريخياً على التهديد باستخدام القوة دون اللجوء الكامل إليها. وأصبحت الخطوط الحمراء أكثر عرضة للاختراق، في ظل توفر الغطاء السياسي والقدرة التقنية. ورغم أن الضربات لم تحسم الصراع نهائياً، فإنها أنتجت ردعاً هشاً ومؤقتاً، ودفعَت القوى الإقليمية إلى إعادة بناء قدراتها، وتعزيز

منظومات الدفاع الجوي، والقدرات الهجومية بعيدة المدى، والاستعداد لسيناريوهات الضربات الاستباقية.

ثانياً: اتفاقية مكة للدفاع المشترك كركيزة للأمن الإقليمي الناشئ

في خضم هذه التحولات وتراجع فعالية الضمانات الخارجية، اتجهت قوى إقليمية إلى صياغة أطر أمنية دفاعية ذاتية، لتبرز اتفاقية مكة للدفاع المشترك (Mecca Joint Defence Agreement)، الموقعة في ٧ آب/أغسطس ٢٠٢٦ بين المملكة العربية السعودية وتركيا وباكستان. وقد تأسست الاتفاقية على مبدأ الدفاع المشترك، بحيث يُعد أي هجوم عسكري مسلح على إحدى الدول الموقعة اعتداءً على الدول الثلاث، ويستدعي تفعيل آليات حماية عسكرية منسقة. ويقوم الحلف على تكامل عناصر القوة بين أطرافه؛ فالسعودية توفر ثقلًا ماليًا ودبلوماسيًا وموقعاً جيوسياسياً ومكانة روحية مؤثرة، بينما تسهم تركيا بقاعدتها العسكرية وتكنولوجياها الدفاعية وخبرتها المتراكمة من عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وتوفر باكستان عمقاً استراتيجياً وقدرات نووية رادعة. ويختلف هذا الحلف عن تحالفات تاريخية سابقة، مثل حلف بغداد عام ١٩٥٥ أو ترتيبات مجلس التعاون الخليجي، من حيث أنه نشأ استجابة لإرادة إقليمية تسعى إلى ملء فراغ القوة، وحماية الصناعات الدفاعية، وتأمين الممرات الحيوية ذاتياً. وقد أسس نموذجاً مزج بين الدبلوماسية والقوة الاقتصادية والقدرة العسكرية والتقنية، مما يعزز الثقة الأمنية والسياسية بين الأطراف.

ثالثاً: تراجع المظلة الأمنية التقليدية وبروز

الأمن متعدد الطبقات

تزامن صعود الترتيبات الدفاعية الذاتية مع تغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد عززت عودة الإدارة الأمريكية الجديدة مطلع عام ٢٠٢٥ نهجاً صارماً عُرف بسياسة الضغط الأقصى المطور، هدف إلى محاصرة مصادر التهديد والحد من تمدد شبكات النفوذ المسلحة، لكنه كشف في الوقت نفسه عن فجوات في مستوى الالتزام الأمريكي بضمان أمن الحلفاء التقليديين. واستمرت واشنطن في تقليل الحضور العسكري المباشر في الشرق الأوسط لصالح توجيه موارد أكبر نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة الصعود الصيني. ودفع ذلك الفواعل الإقليمية إلى تنويع شراكاتها الدولية وتعميق علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع الصين وروسيا، وتقليل الاعتماد المطلق على الشريك الأمريكي. وأبرز هذا التفاعل نظاماً أمنياً متعدد الطبقات تتنافس داخله ثلاثة مشاريع: شبكة الردع الهجين التي تقودها طهران عبر الفواعل غير الدولتية والصواريخ والطائرات المسيّرة؛ والمساعي الإسرائيلية لتوسيع التحالفات الأمنية وبناء حزام دفاعي متكامل؛ والكتلة العربية الخليجية وحلفاؤها الساعون إلى تعزيز عناصر القوة الذاتية وبناء شبكات أمان تكميلية. وقد أنتج ذلك شبكة معقدة من المصالح المتعارضة والمنقاطعة في آن واحد.

رابعاً: الردع متعدد المجالات وتحديات الأمن الذي

لم تقتصر التحولات على التحالفات، بل شملت عقائد الدفاع وإدارة الصراعات. فقد انتقلت دول المنطقة تدريجياً نحو مفهوم الردع متعدد المجالات (Multi-Domain Deterrence)، الذي يدمج القدرات العسكرية التقليدية بالتقنيات السيبرانية واللوجستية والأنظمة الذكية. وبرز الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) بوصفه قوة مؤثرة في العمليات العسكرية، من خلال تحليل البيانات وتوقع المخاطر وتحديد الأهداف، فيما أصبحت الطائرات المسيّرة الذكية والزوارق الحربية وتعطيل منظومات الدفاع بكلفة أقل. وأنتج هذا التطور تحديات جديدة، أبرزها سهولة انتقال التقنيات الرخيصة إلى الفواعل غير الحكومية، وتصاعد الهجمات السيبرانية على البنى التحتية والمؤسسات المالية والخدمية، إلى جانب توظيف التضليل الإعلامي والتزييف الرقمي في الحروب النفسية والمعلوماتية، بهدف تقويض التماسك الاجتماعي وإثارة الشك والانقسام السياسي.

خامساً: بناء آليات الاستقرار والتحول من

إدارة الأزمات إلى حل الصراعات

تثبت المعطيات الجيوستراتيجية أن الاستقرار القائم على توازن الخوف المسلح يظل مؤقتاً وقابلاً للانهيار عند أي خطأ في التقدير. ولذلك يتطلب الانتقال إلى سلام مستدام تحولاً من إدارة الأزمات إلى حل النزاعات وتفكيك أسبابها السياسية والتاريخية والاجتماعية. ويستلزم ذلك تطوير أطر أمنية إقليمية مشتركة تتجاوز الخلافات الضيقة، وتركز على حماية الممرات البحرية، وتأمين إمدادات الطاقة، ومواجهة الإرهاب والتهديدات السيبرانية، مع تفعيل قنوات الحوار ودبلوماسية المسار الثاني والوساطات المستقلة التي تقودها دول تحظى بثقة الأطراف، مثل سلطنة عمان وباكستان. كما يتطلب بناء ميزان ردع مستقر التزاماً بضبط التسلح، وتعزيز الشفافية العسكرية، وبناء تدابير متبادلة للثقة، بما يقلل سوء الفهم الاستراتيجي ويحد من مخاطر التصعيد غير المحسوب.

الخاتمة

يتضح أن الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٦ شكلت مرحلة مفصلية في إعادة صياغة توازنات القوة وبنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. فقد أدى انهيار قواعد الاشتباك التقليدية وتراجع فعالية الضمانات الخارجية إلى بروز واقع «السلام المسلح»، الذي يعتمد على الردع الذاتي والتحالفات المرنة والقدرات الدفاعية المتطورة أكثر مما يعتمد على تسويات سياسية نهائية. غير أن هذا السلام يظل هشاً ما لم يتحول إلى استقرار دائم عبر بناء مؤسسات إقليمية قادرة على إدارة الأزمات وحل الصراعات تعاونياً، واحترام سيادة الدول، وتعزيز التنمية والرفاه. ويبقى السبيل الأكثر أمناً لمستقبل المنطقة هو الانتقال من توازن الرعب وصراعات الهيمنة إلى أمن تعاوني شامل يحفظ السلم الإقليمي والدولي، ويجنب المنطقة أي تصعيد عسكري غير محسوب العواقب.



مركز دراسات الشهيد الخامس



هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:



اللجنة
السياسية
الأمنية



اللجنة
الثقافية
الاجتماعية



اللجنة
الاقتصادية



لجنة
الأدب
والفن

شَكَرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيّمة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.





مركز دراسات الشهيد الخاوي

مركز دراسات الشهيد الخاوي

